الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة

في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥)

The Political Conflict in Kuwait and the Permanent Crisis Between the Government and the Parliament from (2006 -2015)

إعداد الطالب

عادل محمد عبد المحسن رفاعي البريعصي

المشرف

د. هاني أخو ارشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت الأردن

الفصل الدراسي الأول

٢٠١٦/٢٠١٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٦/١/٤

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الدكتور هاني أخو ارشيدة ، (رئيساً) المشرف	----------
الأستاذ الدكتور محمد المقداد، (عضواً)	----------
الدكتور صايل السرحان، (عضواً)	----------
الدكتور خالد شنيكات، (عضواً خارجياً)	----------

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى القلب الكبير

إلى والدي العزيز

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

والدتي الحبيبة

إلى إخواني وأخواتي وأصدقائي الأعزاء

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور هاني أخو رشيدة الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود.

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امام الطلبة، كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
ملخص	ز
Abstract	ي
الفصل الأول:الإطار العام للدراسة	**١**
مقدمة	١
أولاً: أهمية الدراسة	٦
ثانياً: أهداف الدراسة	٧
ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها	٧
رابعاً: فرضية الدراسة	٨
خامساً: حدود الدراسة	٨
سادساً: مصطلحات الدراسة	٩
سابعاً: منهجية الدراسة	١٠
ثامناً: الدراسات السابقة	١٤
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	٢١
الفصل الثاني: طبيعة النظام السياسي في دولة الكويت ونشأة البرلمان الكويتي وتطوره	**٢٢**
المبحث الأول: النظام السياسي في دولة الكويت	٢٣
المطلب الأول: طبيعة السلطات في النظام السياسي الكويتي	٢٣
المطلب الثاني: القوى السياسية والاجتماعية ومشاركتها في العملية السياسية	٣٢
المبحث الثاني: البرلمان الكويتي والقوى السياسية وعلاقته بتطور الحكومة	٣٨
المطلب الأول: البرلمان الكويتي وتطور السلطة التنفيذية في الكويت	٣٨
المطلب الثاني: وسائل الرقابة التي يمتلكها مجلس الأمة لمواجهة الحكومة والتي تمتلكها الحكومة لمواجهة مجلس الأمة	٤٧
الفصل الثالث: الصراع السياسي بين مجلس الأمة الكويتي والحكومة في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥)	**٥٩**
المبحث الاول: التحولات السياسية التي شهدتها الكويت بعد عام ٢٠٠٦	٦١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: أبعاد الأزمة السياسية بين مجلس الأمة والحكومة (٢٠٠٦-٢٠١٥)	٧٨
المطلب الأول: أزمة الديمقراطية الكويتية (٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)	٧٨
المطلب الثاني: احتدام الصراع السياسي بين القوى السياسية في المجلس والحكومة وتحريك الجماهير (الحراك الشبابي) (٢٠١١-٢٠١٢)	٩٤
المطلب الثالث: تطورات الساحة السياسية في ضوء الصراع داخل الأسرة الحاكمة وداخل البرلمان والشارع الكويتي (٢٠١٣-٢٠١٥)	٩٩
الفصل الرابع: الخاتمة والنتائج والتوصيات	**١١٨**
الخاتمة	١١٨
النتائج	١٢١
التوصيات	١٢٣
قائمة المصادر والمراجع	١٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥)

إعداد

عادل محمد عبد المحسن رفاعي البريعصي

المشرف

د. هاني اخورشيدة

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة وأبعاد الصراع السياسي بين البرلمان والحكومة الكويتية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) وتوضيح لأبعاد الازمة السياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥). وبيان طبيعة الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥) وتنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيسي مفاده " هناك تأثير سلبي للأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة على الصراع السياسي في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) وتستند هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها إن المستقبل في الكويت يتطور بين قطبين، هما الدولة والمجتمع والمساحات العديدة الواقعة بينهما. وحينما نتحدث عن الدولة فنحن لا نتساءل عن سلطتها القمعية بل نتساءل عن حضورها الحضاري والتنموي بين مجتمعها والمرتبط ببنيانها وقدراتها وقوانينها وحرياتها وأحزابها وقيم الولاء بين مواطنيها. وأن الدولة في الكويت مثل حال الدولة في معظم الدول العربية ما زالت مشروع لدولة، فنتيجة حداثة تجربتها ما زالت دون الكثير من التقاليد الجماعية البيروقراطية المتطورة، وتعتمد كثيراً على القبيلة والطائفية والولاءات الصغرى لتسير شؤونها، إذ لا يزال ينقصها الحياد الاجتماعي الضروري. وإن التوتر بين الدول التي لم يكتمل بناؤها الحديث، والمجتمع المنقسم على حاله وغير مكتمل التكوين يؤدي بطبيعة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الحال الى حالة من التوتر في علاقة الدولة بالمجتمع، كما ويؤدي ذلك إلى غياب للفواصل والحدود بين الاثنين. إذ يسهل أن تذوب شخصية الدولة وسياساتها الخارجية والداخلية في المجتمع المنقسم أو شخصية المجتمع المنقسم في الدولة. وهذا بالتأكيد يؤذي الدولة ويمنعها من أخذ قرارات جريئة في شؤون حيوية. كما يساهم هذا الوضع في تردد الأفراد والجماعات في الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم. وإن السلطة في الكويت لم تعد بيد الحكومة لوحدها، ولا هي بيد البرلمان لوحده. سنصل لمرحلة حساسة فيها أكثر من احتمال. أحد الاحتمالات أن يقوم البرلمان بتشكيل حكومة فتتحول كل السلطة للبرلمان. لكن هذا يتطلب قانون للأحزاب وموافقة الأسرة الحاكمة في الكويت على هذا الترتيب. وهذا سيناريو لن يكون ممكناً بلا صراع ومواجهات قد لا تكون محمودة العواقب. وإن نجاح مشروع الدولة في الجوهر يتطلب إن يتغير موقع السلطة إلى طرف يتشارك في هذا المشروع مع المجتمع. إن هذا يعني ثورة حقيقية بلا عنف، وتغير بلا إراقة دماء لدحر وإسقاط عشرات العادات المكتسبة والمتراكمة التي تقتل المجتمع الكويتي ببطء. وإن غياب حيادية السلطة في الترقيات والتعيينات وتطبيق القوانين، والتشكلات الوزارية من شأنه أن يساهم في أزمة الولاء التي تتعمق وتبرز في مراحل دقيقة ومنعطفات غير متوقعة. وغياب عدالة الدولة يساهم في هروب جماعات كثيرة من المجتمع المدني نحو الخطاب الغيبي البعيد عن مواكبة التقدم وتوصي الدراسة بالمطالبة بتعديل الدستور، وهي استجابة طبيعية لتطور سياسي امتد إلى نصف قرن من الزمن تقريباً، لسد ما قد يظهر من متطلبات استكمال القواعد الدستورية والنظم القانونية، بما يعطي صلاحيات واسعة أكثر لصالح الشعب على حساب أية قوى أو منظومة أخرى في المجتمع، وتلك حقيقة يقرها دستور الدولة. وأدى الدور الخارجي دوراً أساسياً في ضمان عدم تراجع النظام السياسي في الكويت عن الالتزام بالممارسة الدستورية ، واحترام العملية الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتحمل تبعات التجاذب الحاد بين المعارضة والحكومة ، وذلك من خلال التطورات الكبيرة التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدتها القوة الخارجية المؤثرة في السياسة الكويتية، وعلى رأسها تغير السياسة الامريكية نحو المزيد من دعم الحريات في الكويت، والتطورات الديمقراطية التي شهدتها بلدان الخليج العربية، إضافة الى تغير بنية الحكم السياسية في العراق، بصورة أدت الى فرض معادلة جديدة لابد من مراعاتها في الحراك السياسي الداخلي وتجاذباته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Political Conflict in Kuwait and the Permanent Crisis Between the Government and the Parliament from (2006 -2015)

By:

Adel muhmmad Al- Bareisi

Supervision:

Dr. Hani Akhorshida

Abstract

The study aims to explain the nature and dimensions of political conflict between the parliament and the government of Kuwait during the period from (2006-2015) and to clarify the dimensions of political crisis between the legislative and executive branches of Kuwait during the period (2006-2015). As well as to clarify the nature of political conflict in Kuwait and permanent crisis between the parliament and government in the period (2006-2015).The study starts from the main question that is "there is a negative impact of permanent crisis between parliament and the government on the political conflict in the State of Kuwait during the period (2006-2015)" .This study is based on the descriptive analytical approach. The study found important results including that the future in Kuwait is developing between two poles, both the state and society and the many spaces in between. When we talk about the state we do not question the authority of the repressive but wonder about the presence of civilization and development between society and the associated Bbnaanha and capabilities, laws and freedoms and their parties and the values of loyalty among its nationals. and that the State of Kuwait, such as if the state in most Arab countries is still a project for the State, as a result a young country still without a lot of bureaucratic advanced collective traditions, and relies heavily on tribal and sectarian loyalties micro-going affairs, as still lacks social neutrality is necessary. If the tension between the countries that built the modern is not completed, and the community divided on the case and complete configuration naturally leads to a state of tension in the country's relations with the community, also it leads to a lack of breaks and the border between the two. It is easy to melt personality of the State external and internal policies in a divided or split personality in the state of society community. This will certainly hurt the state and prevents them from taking bold decisions on vital matters. This situation also contributes to the frequency of individuals and groups to defend their rights and freedoms. If power is no longer in Kuwait, however, the government alone, however, Parliament is not alone. We will reach the stage where the more sensitive of likelihood. One of the possibilities that the parliament to form a government of turning all the power of the parliament. But this requires political parties law and the approval of the ruling family in Kuwait on this arrangement. This scenario would not be possible without conflict and confrontation may not be a welcome consequences. The success of the project, in essence, the state requires that a position of authority is changed to party share in the project with the community. This means a real revolution without violence,

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

and change without bloodshed to roll back and drop dozens acquired and accumulated habits that kill Kuwaiti society slowly. The absence of a neutral power in promotions and appointments and the application of laws, and the formation of the cabinet would contribute to the deepening crisis of loyalty and stand out in a minute stages and unexpected turns. And the absence of justice, the state contributes to the escape of many groups of civil society towards the speech metaphysical term to keep pace with progress and recommends the study claim to amend the Constitution, which is a natural response to political evolution has spread to half a century almost, to fill what may appear from the completion of the constitutional rules and legal systems requirements, including It gives broad powers to the benefit of more people at the expense of the forces or any other system in the community, a fact that is recognized by the State Constitution. External role and has played a key role in ensuring that the political system fell in Kuwait to comply with the constitutional practice, and respect for democracy and popular participation process, and bear the consequences of the sharp tension between the opposition and the government, through the big developments in the external force acting in Kuwaiti politics, and especially the policy change US support towards more freedoms in Kuwait, and democratic developments witnessed by the Arab Gulf countries, in addition to change the political structure of governance in Iraq, were led to the imposition of a new equation has to be taken into account in the internal political dynamics.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

إن ظاهرة تدخل الدولة المتزايدة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة الأعباء والالتزامات الجديدة الملقاة على عاتقها، ترتب عليها اتساع أنشطة الدولة وتعدد مسؤولياتها وبالتالي ازدياد سلطاتها وصلاحياتها، إن هذه النزعة التدخلية المضطردة، ألقت بظلالها على الواقع التطبيقي لعمل المؤسسات السياسية في النظم السياسية الحديثة، كما أن هذه النزعة التي تتطلب بالضرورة زيادة سلطان الدولة وصلاحياتها، تنعكس سلباً على حريات الأفراد وحقوقهم وتمس بصورة مباشرة مبدأ الشرعية والحكومة المقيدة وسيادة القانون باعتباره قيداً على الحكام والمحكومين على حد سواء.

وعليه فإنه لا بد في هذه الحالة من استعمال واعتماد الضوابط والوسائل الفنية والتقنية والدستورية، للتأكد من التزام مؤسسات الدولة و/أو إلزامها بمبدأ الشرعية وسيادة القانون ضماناً لحقوق الأفراد وصوناً لحرياتهم، وأن توازن السلطات والهيئات الدستورية بعامة، والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بخاصة هو أحد الوسائل التي ابتكرها الفقه الدستوري في إطار نظرية فصل السلطات لتحقيق هذه الغاية، ذلك أن تعزيز وإدامة التوازن بينهما يمثل حاجزاً رئيساً يمنع تفوق إحداهما على الأخرى تلافياً لهيمنة مستمرة لإحدى هاتين السلطتين على الأخرى، غير أن التقدم الصناعي والتقني يتطلب بالضرورة وجود دولة قوية تستطيع فرض التنظيم والتخطيط المركزي، ويكون ذلك في الغالب، على حساب دور البرلمانات، استجابة للنزعات الدستورية الحديثة في إطار نظرية الاختصاصات الضمنية للدولة وفي سياق نظرية الاختصاصات الجديدة للحكومة، ويؤدي ذلك إلى تعزيز نفوذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومات استجابة لنزعتها التدخلية، وبالتالي زيادة مركزية وتمركز السلطة، الأمر الذي يتطلب من الفقه الدستوري إعادة النظر في الضوابط والآليات الدستورية التقليدية التي كان يتم الاستناد إليها لإيجاد وإدامة التوازن بين السلطتين التشريعية ولتنفيذية، للتكيف مع النزعات الحديثة التي تميل إلى تعظيم دور السلطة التنفيذية على حساب التشريعية (البرلمان.)

تستهدف ممارسة السلطة السياسية من الناحية العملية القيام بوظائف ثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمعروف أن السلطة التشريعية تقوم بمهام إصدار القوانين، وبينما السلطة التنفيذية تقوم بمهمة تطبيق هذه القوانين، في حين تقوم السلطة القضائية بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات والدولة.

وتقوم الدولة بالمهام الثلاث السابقة فتوزعها بينها ولكن طرق التوزيع لهذه الوظائف الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) تختلف باختلاف طبيعية النظام السياسي، فيمكن أن تمارس الوظائف الثلاث من قبل هيئة واحد كما يمكن أن تمارس من قبل هيئات متعددة، وتعني الأولى تمركز أو حصر للسلطات وفي الثانية فصل السلطات، فصلاً يأخذ شكل التعاون بينها.

رغم أن العديد من الفقهاء يرون اقتراب النظام السياسي الكويتي من الشكل البرلماني لتقريره مبدأ الفصل مع التعاون بين السلطات وهو المبدأ الحاكم للنظم البرلمانية. إلا أنه في التطبيق الواقعي رجحت كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حيث يشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية التشريعية وفقاً لنص المادة (٥١) من الدستور. كما أن المادة (١٠٦ من الدستور) تعطي للأمير الحق في تأجيل اجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تتجاوز شهراً، على ألا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة. أما المادة (١٠٧) فقد نصت على أنه (للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى). وقد حل مجلس الأمة مرتين مجلس الأمة الرابع ١٩٧٦م ومجلس الأمة السادس عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٨٦م. كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الانتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقم بتأدية واجبها حسب ما هو متوقع منها، ويكتفي الدستور بجعل الأمير حكماً بعد أن يرفع إليه من قبل رئيس الوزراء وضع عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعندها يلجأ الأمير إما إلى إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة.(وهبة، ٢٠١٥: ٥٦)

إن الدستور نص على ضرورة إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بذلك مما نتج عنه أن البلاد كثيراً ما شهدت فترات خلت من أي سلطة تشريعية منتخبة، من ناحية أخرى فإن الممارسة السياسية جرت على الجمع بين منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء وهو ما جعل الدولة تشهد العديد من الأزمات السياسية والدستورية فلما كان الدستور يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية عدم التعاون، وعندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء فإن ذلك يخلق حالة من عدم الانسجام المنطقي بين النصوص الدستورية عندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء الذي هو في الوقت نفسه ولي العهد. (وهبة، ٢٠١٥: ٦٩)

تم تأسيس مجلس شورى في بداية الحياة السياسية في دولة الكويت عام ١٩٢١، وقد مرت الحياة البرلمانية في دولة الكويت بعدة مراحل منذ بداية تأسيسه، وحل المجلس عام ١٩٧٦ من قبل أمير الكويت بموجب صلاحياته الممنوحة من الدستور في المادة ١٠٧، والإجراءات التي تتخذها الحكومة ما هي إلا انتهاكات لحرمة الدولة القانونية وهدر لمبدأ سمو الدستور، والهدف هو الاستئثار بالسلطة، وبقيت الحياة البرلمانية في الكويت معلقة حتى عام ١٩٨١، حيث أجريت الانتخابات، وشهد مجلس الأمة الكويتي ١٩٨٥ صراعات متكررة بين النواب والوزراء كان أولها استجواب وزير العدل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيخ سلمان الدعيج الصباح، وتم حل المجلس للمره الثانية في عام ١٩٨٦ وعين مجلس وطني مؤقت عام ١٩٩٠.(المجلس الوطني الكويتي، ٢٠١٥)

وبقي الصراع بين المجلس والحكومة إلى ما بعد الغزو العراقي في ٢ أغسطس ١٩٩٠، وأجريت انتخابات جديدة لتكوين مجلس نيابي جديد عام ١٩٩٢، وأكمل المدة الدستورية وحقق دور بارز في العديد من القضايا السياسية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وأجريت انتخابات أخرى عام ١٩٩٦، أما في عام ١٩٩٩، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١١ فقد تم حل المجلس، وبناء على ذلك فإنه تم حل المجلس من تاريخ نشأته حتى عام ٢٠١٢ سبع مرات، نتيجة للخلافات والمواجهات السياسية بين الحكومة من جهة وبين المجلس من جهة أخرى، وكانت تسعى الحكومة إلى حل المجلس، وهذا يعكس الخلافات السياسية الكبيرة بين الحكومة والبرلمان، وهو صراع سياسي طويل ومستمر في دولة الكويت.(الراجحي، ٢٠١١: ١٢)

وقد شكل عام ٢٠٠٦ مفارقة كبيرة في الحياة البرلمانية حيث تم أداء أول يمين دستوري لأمير البلاد أمام البرلمان بعد تولي الشيخ صباح الأحمد الصباح الحكم. ومنذ ذلك العام أدى النزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى إقالة ست حكومات وحل المجلس خمس مرات، أربع منها بقرار أميري والمرة الخامسة بمقتضى قرار المحكمة الدستورية. ويبدو أن استخدام الأدوات الرقابية في البرلمان وكثرة الاستجوابات وطلبات حجب الثقة عن الحكومات كان سبباً ونقداً للمعارضة وحل المجلس. وكان حل المجلس عام ٢٠٠٨ سببه تقديم النواب ثلاثة استجوابات إلى رئيس الحكومة الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح تركزت على مصاريف الحكومة وسوء إدارة الدولة، مما أدى إلى تقديم الحكومة لاستقالتها.(عطا، ٢٠١٢: ٥٣)

وتقدمت الحكومة الجديدة أيضا باستقالتها في مايو ٢٠٠٩ بعد تقديم نواب معارضين استجوابات حول الأداء الاقتصادي الضعيف وعدة قضايا أخرى، مما ترتب عليه أيضا صدور مرسوم أميري بحل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس النواب. وبعد انتخاب المجلس الجديد أدت ثمانية استجوابات للحكومة وتصاعد هجوم المعارضة عليها والمطالبة بإقالة رئيسها إلى تقديم استقالتها، وتحركت القوى الشبابية والسياسية لإسقاط حكومة ناصر المحمد السابعة من خلال النزول للشارع بأعداد غير مسبوقة في تاريخ الكويت وبشكل يومي، وكان حل المجلس في ٢٠١١، والذي زاد الصراع بين الحكومة والمجلس.(الكندري، ٢٠١٤: ٦)

ويمكن بإيجاز ترتيب حل مجلس الأمة الكويتي الذي وصل إلى ٧ مرات في تاريخ دولة الكويت منذ استقلالها، وقد كان أولها عام ١٩٧٦ في عهد الأمير الراحل صباح السالم، ومرتان في عام ١٩٨٦، و١٩٩٩ في عهد الأمير الراحل جابر الأحمد الصباح، و٤ مرات في عهد الأمير الحالي الشيخ صباح الأحمد أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١١.(صحيفة الشرق الأوسط،٢٠١٢)

وعليه، ترى الدراسة أن الصراع بين الحكومة ومجلس الأمة صراع متأزم مستمر، ويبدو أن عدم فصل السلطات بشكل حقيقي أدى إلى وجود هذه الصراعات السياسية، والعديد من القضايا الداخلية التي أوجدت حراكاً سياسياً في داخل مجلس الأمة الكويتي قضايا الفساد المتفشية في معظم أجهزة الدولة، والتي أدت إلى تحميل الحكومة والوزراء المسؤولية في عدم جدية الإسراع في حلها، وخاصه الأوضاع الاقتصادية، وأدت أيضاً إلى العديد من الحراكات الشبابية والخروج إلى ساحة الإرادة، والعديد من ردود الفعل من قبل نواب في المجلس ويشكلون وجه المعارضة، وتعرض مجلس الأمة الكويتي للحل خمس مرات في ست سنوات ولحقه، وهناك العديد من القفزات التي قامت بها السلطة في الكويت بشكل واضح، بتبرير القرارات الأميرية بحالة الضرورة، أو التجاوز لمقام ومكانة أمير البلاد التي يحصنها الدستور، ولابد من إعادة النظر بسياسة الكويت بشكل شامل ولمسيرة الديمقراطية العرجاء، ولابد من دفع العملية الديمقراطية وضمان تشريعات نزيهة ودقيقة ومراقبة أكثر فاعلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للحكومة، ولن يتحقق ذلك بغير التعاون بين مجلس الأمة والحكومة برغبة مشتركة في بناء المجتمع الحر.

وفي ضوء ذلك جاءت هذه الدراسة لبيان الصراع السياسي في الكويت والازمة الدائمة بين مجلس الامة والحكومة في الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٦-٢٠١٥)

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية)

١- الأهمية العلمية (النظرية)

تكمن الأهمية العلمية للدراسة كونها تسهم في تقديم تأصيل نظري ومفاهيمي لموضوع يقع على جانب كبير من الاهمية بالنسبة للمجتمع الكويتي بشكل عام في ضوء الاهمية الكبيرة للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتأثيره على الصراع السياسي بما يساعد على فهم هذا الصراع وتأثيراته على دولة الكويت.

٢- الأهمية العملية (التطبيقية)

تبرز أهمية الدراسة الحالية بما يمكن أن توفره من معلومات وبيانات لمتخذي القرار في دولة الكويت وأعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والباحثين والدارسين حول الاسباب التي أدت الى الأزمة السياسية في دولة الكويت بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وانعكاسها على الصراع السياسي داخل المجتمع الكويتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

- التعريف بالنظام السياسي الكويتي والبرلمان والحكومة الكويتية.
- بيان طبيعة وأبعاد الصراع السياسي بين البرلمان والحكومة الكويتية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥) وطبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في دولة الكويت.
- توضيح لأبعاد الازمة السياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥).
- **بيان طبيعة الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥)**

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً حاسماً وأساسياً في الحياة السياسية العامة، في أي نظام سياسي من خلال تأثيراتها، المباشرة وغير المباشرة، على العلاقة بين المؤسسات السياسية وآليات عملها، ومع ذلك فن رصد التحولات الاقتصادية والاجتماعية وقياس تأثيراتها المتداخلة، المباشرة وغير المباشرة في سيرورة النظم السياسية، بهدف الوصول إلى خلاصات واستنتاجات نهائية وقاطعة ليست عملية ميسورة، إلا أن الرصد المستنير لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على المؤسسات والبنى السياسية، ينبئ عن مجموعة من المؤشرات في هذا الاتجاه، تصب بصورة أو بأخرى في توضيح وإبراز وبلورة دور العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في آليات عمل المؤسسات السياسية وتطور العلاقات بينها، الأمر الذي يؤكد حقيقة وجود التقاطع والتأثير المتبادل بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي والاجتماعي للنظم السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان لابد من تسليط الضوء على المشكلة من خلال تتبع تاريخها، والتطورات المتلاحقة التي تشهدها دولة الكويت من القرارات الأميرية أو قرار المحكمة الدستورية، ومطالبات البرلمانيين وتداعيات تجاهل الحكومة لها، ووصل الأمر إلى مسيرات حاشدة بأعداد كبيرة والذي أدى إلى الصدام مع قوات الأمن ووقوع العديد من الجرحى من الجانبيين، في مشهد دراماتيكي لم تعهدها الممارسة السياسية الديمقراطية الكويتية والتي كانت مفخرة للدول العربية على مدار النصف القرن الأخير.

رابعاً: فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيسي مفاده " هناك تأثير سلبي للأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة على الصراع السياسي في دولة الكويت خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٥)

خامساً: حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تحدد الدراسة الصراع السياسي في دولة الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥) والتي لها جذور تاريخية منذ تأسيس الدستور ومجلس الامه حتى يومنا الحالي، وهناك صراع سياسي بين القوى السياسية والحكومة، والتي وصلت إلى دخول مجلس الأمة من خلال نواب كويتيين وحشد شعبي، وفي أوقات أخرى إلى مظاهرات حاشدة لم يسبق لها مثيل، لمطالبة مجلس الأمة في التحقيق بقضايا الفساد، والاستجوابات المتزايدة للحكومة، وتعديل قانون الانتخابات، وغيرها، ويأتي الحل لدى السلطة التنفيذية بحل المجلس خمس مرات خلال سنوات مضت، واستقالة سبعة حكومات حتى وقتنا الحالي، وأصبح مشهد الحراك الشبابي في دولة الكويت مؤيدين للقوى السياسية مشهد اعتادت عليه الكويت.
- **الحدود الزمانية:** ستقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (٢٠٠٦-٢٠١٥)
- **الحدود المكانية:** دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: مصطلحات الدراسة

- **الصراع السياسي:** "موقف تنافسى خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، والتى يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثانى أو الأطراف الأخرى" (North,1968: 228) وهذا تعريف راديكالي، أما من حيث متغير الإرادة فيمكن تعريفه على أنه "نتيجة لعدم التوافق فى البنيات والمصالح، مما يؤدى إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسية الرئيسية".(Abu Nimr, 1994: 2-3)
- **مجلس الأمة:** "المجلس الذي يشكل السلطة التشريعية، ويسمى في دولة الكويت مجلس الأمة". **(الراجحي، ٢٠١١: ١٥)**
- **الأزمة:** " فعل أو رد فعل إنسانى يهدف إلى توقف، أو انقطاع نشاط من الأنشطة، أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع، بهدف إحداث تغيير في هذا النشاط أو الوضع لصالح مدبره".(Robinson, 1995: 51)
- **الحراك السياسي:** "حركة سياسية واجتماعية ومدنية أتت كرد فعل على الظلم ويتخذ أساليب النضال السلمي وسيلة وطريقة لحل النزاع".(الجنوبي، ٢٠١٠)
- **الفصل بين السلطات:** يقصد بهذا المبدأ عدْ التركيز لوظائف الدولة وإختصاصاتها الرئيسية في يد واحدة بل يجب توزيعها على هيئات عامة متعددة وعليه فإن مبدأ الفصل بين السلطات يعني توزيع وظائف الدولة على هيئات عامة ثلاث بحيث تباشر السلطة التشريعية أمور التشريع بالفصل في المنازعات التي تطرح عليها بموجب أحكام القانون. (الطماوي،١٩٨٨: ٤٢٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **السلطة التنفيذية:** هي السلطة في النظام السياسي الأردني المنوطة بالملك الذي يتولاها بواسطة وزرائه طبقاً للأحكام الواردة في الدستور الأردني ومجلس الوزراء مكون من رئيس الوزراء ويسمى رئيس الحكومة وعدد معين من الوزراء حسب الظروف التي تقتضيها المصلحة العامة. (مشاقبة، ٢٠١٢: ٤٨)
- **السلطة التشريعية:** هي السلطة في النظام السياسي الأردني التي تقوم ضمن إختصاصاتها الدستورية باقتراح القوانين وإقرارها وتقوم بأعمال رقابية على أعمال السلطة التنفيذية في شتى الظروف إن كانت إستثنائية أو عادية وتسمى هذه الرقابة السياسية أو الإختصاص السياسي بالإضافة إلى الإختصاص المالي. (مشاقبة، ٢٠١٢: ٧٩)

سابعاً: منهجية الدراسة:

تتطلب دراسة مبدا الفصل بين السلطات مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تنفذ بالإحاطة الكاملة بجميع مفردات العلاقة التي تنظم النظام السياسي في الدولة، وتحديد توجيهات الدولة في رسم سياستها، وتستند هذه الدراسة على المنهج التحليلي :

ويركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح لمبدأ فصل السلطات، من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وتحليل الظواهر المتكررة في أنظمة الأمم الأخرى. كما سيتم من خلال هذا المنهج تحليل العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الكويتي وفهم الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥)

مدلول نظام تركيز السلطة

يعتبر نظام تركيز السلطة الفكرة الأولى التى سادت فى مختلف الأنظمة القديمة ، فلم تعرف هذه الأنظمة فكرة توزيع السلطة ، وقد كانت السلطة حقاً شخصياً للحاكم إكتسبه بفضل ما يمتاز به

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من صفات أو مواهب(بدوى، ١٩٩٤ :٣٢٢) ومن ثم فكانت السلطة تتركز فى شخص الحاكم وحده ، يمارس إختصاصاتها

بصورة مطلقة ، ولم يكن إرتباط السلطة بشخص الحاكم وإعتبارها ملكاً خاصاً به هو أساس الأخذ بنظام تركيز السلطة فقط بل لأن فكرة توزيع السلطة لم تكن تثور فى تلك المجتمعات القديمة (البنا، ١٩٨٨ : ٣٦٥ – ٣٦٩) وذلك بسبب أنها كانت مجتمعات غير متمدنة ، تتميز بعدم تعقد مشاكلها ، وتشابك موضوعاتها ومن ثم فلم تظهر الحاجة إلى توزيع السلطة بين هيئات مختلفة .

ومما سبق يتضح أن تركيز السلطة يعنى تجميعها فى يد شخص واحد – أوهيئة واحدة ، تمارس بصفة مطلقة سواء أكان هذا التركيز مطلق وهو الذى تجتمع فيه السلطات الثلاث فى يد شخص واحد يصبح هو القاضى والمشرع والمنفذ فى الوقت ذاته.

وهذا هو النوع الذى إنتشر فى المجتمعات القديمة كما ذكرنا ، كما يجد مثلاً له فى الحكومات الديكتاتورية ومن أمثلة ذلك نظام الملكيات المطلقة فى أوربا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، كما وجد هذا النوع أبان حكم آل ستيورات وآل تيودور فى إنجلترا (بدوى، ١٩٩٤ :٢٧٠).

كما قد يظهر هذا الإندماج فى صورة نسبية وهو ما يعرف بالإندماج النسبى وفيه تجتمع السلطة بكافة فروعها فى يد هيئة واحدة ومجلس واحد ، ويوجب بجانب ذلك المجلس أو الهيئة عدة هيئات أخرى لكنها فى حقيقة الأمر مجرد هيئات صورية لاتمتلك سلطات فعلية ، ولا تمارس أى نفوذ ، ولأن السلطة الحقيقية تكون مركزة فى يد العضو أو الهيئة التى تجمع كافة السلطات ، ومن أمثلة هذا النوع النظام الفاشى فى ألمانيا فى عهد الرئيس هتلر ، وإيطاليا فى عهد موسيلينى (البنا، ١٩٨٨ : ٣٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ميز البعض بين الصورتين التى يتخذهما نظام تركيز السلطة على أساس أن الصورة الأولى هى التى تستند إلى القدرات الشخصية للفرد بينما يستمد الحاكم فى الصورة الثانية سلطته من الإدارة الشعبية أو الهيئة التى تنتخبه ، وهى بطبيعة الحال صورية ، رغم أنه قد يوجد بجانب الهيئة أو الحاكم هيئات أخرى معاونة إلا أنها لا تمارس أى سلطة كما سلف القول ، ويقتصر دورها على الإستشارة وإبداء النصح ومن ثم لايدخل هذا الشكل ضمن الأنظمة الديمقراطية وإنما يندرج تحت الأنظمة الإستبدادية.

نظام توزيع السلطة

لما كان تركيز السلطة فى يد فرد واحد أو هيئة حاكمة واحدة يشكل خطراً كبيراً على حريات المواطنين ، حيث يشجع الحاكم أو الهيئة الحاكمة على الإستبداد والطغيان ، لذلك كان لابد من توزيع السلطة على حدود وظيفتهم ، كما يحول دون إستبدادها فيما تملكه من إختصاصات. والواقع أن مبدأ الفصل بين السلطات لايقوم فقط على توزيع السلطة بين عدة هيئات حاكمة بل يتجاوز ذلك إلى تنظيم العلاقة بين تلك السلطات على نحو معين بحيث تستطيع كل سلطة أن تتحمل بالإختصاصات والوظائف الموكلة إليها خاصة وأن تقدم المدينة وازدهارها أدى إلى إزدياد أعباء الحكم والحاجة إلى توزيع تلك السلطات أو النزول عن بعضها إلى هيئات أخرى ، كما يفترض هذا المبدأ أيضاً وكما أراده مونتسيكو قيام قدر من التعاون والتنسيق فيما بين تلك السلطات وكذلك قيام نوع من الرقابة بينها وبما يحول دون تعسف إحدى هذه الهيئات أو إستبدادها على الأخرى(بدوى، ١٩٩٤ :٣٦٠).

ولقد لعبت الدعوى إلى الديمقراطية فى العصور الحديثة دوراً كبيراً فى إنتشار مبدأ الفصل بين السلطات وتأكيده ، إذ أن الإعتراف للشعب بحقه فى السلطة قد أدى إلى ضرورة قيام هيئات تمثله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشارك الملوك فى الحكم بأسم الشعب ونيابة عنه ، وهو الأمر الذى أدى إلى تعدد الهيئات الحاكمة وتوزيع السلطة بينها بعد أن كانت مركزة فى شخص المالك .

وجدير بالذكر أن إختفاء التحكم والإستبداد لدى السلطات المالكة لا يعتبر نتيجة ضمنية لتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات فى الدولة فى كل الأحوال .

ذلك أنه يكفى تعدد الهيئات الحاكمة للقول بوجود نظام ديمقراطى يكفل للمحكومين حرياتهم وحقوقهم ، وإنما يتعين أن تكون ممارسة السلطة شركة بين الهيئات بحيث لا يكون لأية هيئة القدرة على التصرف بصفة منفردة ، فالإستبداد يتوقع حدوثه مع تعدد الهيئات ، إذا حدث أن إستقلت كل منها بإختصاصاتها ومن ثم يجب أن وجه هذه الهيئات نحو ممارسة إختصاصاتها بالإتفاق فيما بينها ، وإلى منع كل منها من التصرف منفردة ، فيكون عمل التشريع مثلاً شركة بين الملك والبرلمان فلا يستطيع الملك وحده عمل القانون ، كما أن البرلمان لاينفرد وحده بذلك ، فإذا أعطيت البرلمان سلطة التشريع فيكون من حق الملك التصديق على القانون أو حق إصداره أو الإعتراض عليه حتى لايستبد البرلمان بسلطة التشريع ، وإذ أعطى للملك حق إبرام المعاهدات فإنه يلزم مصادقة البرلمان عليها ، وبذلك تكون كل هيئة حاكمة بمثابة ضابط أو رابط على غيرها من الهيئات على النحو الذي يمنعها من الإستبداد بالسلطة(بدوى، ١٩٩٤ :٢٧٠)

والخلاصة أن مبدأ الفصل بين السلطات يعنى توزيع السلطات بين أكثر من هيئة تمارس كل منها وظيفة معينة فلسفة تمارس الوظيفة التنفيذية وأخرى تمارس الوظيفة التشريعية وثالثة تتولى الوظيفة القضائية ، ويتحقق بينها نوع من التعاون والرقابة المتبادلة التى تكفل أعمال أحكام القانون على كافة أفراد المجتمع ومساواة الجميع أمام حكم القانون وتحقيق الحرية والعدالة ، وتنقسم الوظائف التى تمارسها هذه السلطات فى معظم الدول إلى ثلاث وظائف هى وظيفة التشريع والتنفيذ والقضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونحن نرى أن مبدا الفصل بين السلطات لم يصبح كما وضحه الفقيه مونتسيكو، بل أن الممارسة العملية قد ذهبت أبعاد شتى مثال ذلك الدول الملكية بالوراثة فلم يكن مبدأ الفصل كما هو في الماضي.

ثامناً: الدراسات السابقة:

١- **دراسة (كرم، والعلي، ٢٠٠٥)، بعنوان: "الخريطة الإنتخابية بدولة الكويت وأثره في السلوك الإنتخابي"**، يهدف هذا البحث إلى دراسة خريطة الدوائر الإنتخابية بدولة الكويت وتحليلها؛ وذلك لأن طريقة رسم الدوائر الإنتخابية لها أثر كبير في التحكم بنتيجة الإنتخابات أولاً، وفي السلوك الإنتخابي العام للناخبين، ثانياً إن الدوائر الإنتخابية في دولة الكويت رسمت ست مرات منذ عام ١٩٦١- ١٩٩٦ وبعض تلك التعديلات كانت طفيفة ولم تكن مؤثرة أما التغيير الذي حصل وفقاً للقانون رقم ٩٩ لعام ١٩٨٠، الذي غير الدوائر من ١٠ إلى ٢٥ دائرة، فقد كان له أثر كبير في الساحة الإنتخابية، لقد أفرز ذلك التغيير أنماطاً انتخابية سلبية، مثل بروز النمط القبلي أو الطائفي، بالإضافة إلى تشجيع عملية شراء الأصوات ويرجع سبب ذلك إلى تصغير حجم الدوائر مما يجعل المرشح بحاجة إلى أعداد قليلة من الناخبين للنجاح في الإنتخابات وبسبب السلبيات التي رافقت الإنتخابات فقد تقدم أعضاء مجلس الأمة بعدة اقتراحات لإعادة رسم الدوائر الإنتخابية بغرض القضاء على تلك السلبيات، وتمثلت الإقتراحات بتقليص عدد الدوائر إلى دائرة واحدة أو خمس دوائر أو عشر دوائر. وقد حللت هذه الدراسة جميع المقترحات المقدمة من أعضاء مجلس الأمة واللجنة الخماسية ومقترح لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بمجلس الأمة ومقترحي الحكومة. وأبرزت الدراسة إيجابيات كل مقترح وسلبياتها وفي الختام اقترح الباحثان تقسيم الكويت إلى خمس دوائر إنتخابية مبنية على أسس جغرافية بحتة ومراعية عدالة توزيع الناخبين على الدوائر الإنتخابية وضمان تمثيل جميع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأطياف السياسية في مجلس الأمة. وانتهت الدراسة إلى أن تقليص الدوائر سوف يساعد على الحد من نمط التصويت الطائفي والقبلي، ويقلل من ظاهرة شراء الأصوات. غير أن تعديل الدوائر وحده لا يمكن أن يحل كل السلبيات بشكل نهائي ولكي يتحقق ذلك يجب تضافر كل الجهود الحكومية والشعبية لتغيير السلوك الإنتخابي للناخب الكويتي مزامنة مع تعديل الدوائر الإنتخابية.

٢- **دراسة(عبدو،٢٠٠٦)، بعنوان: إستطلاع للرأي العام في الكويت**، هدفت هذه الدراسة لإستفتاء أرآء الكويتيين لتعديلات القانون الإنتخابي، وبين الإستطلاع أن ٨١.٢% من الناخبين يطالبون بتغيير قانون الإنتخاب الحالي، مقابل ١٨.٨% عبّروا عن تمسكهم بالقانون الحالي، فيما دعا ٣٥.٦% من المستطلعين إلى اعتماد الدائرة الواحدة، وفضّل ٣٥.٤% اعتماد الدوائر الخمس، وطالبت نسبة قليلة بإعتماد الدوائر العشر كبديل عن القانون الحاليِ وبلغت نسبة المطالبين بإعتماد الدوائر العشر ٦٦.٩% (النسبة العامة ١٠.٢%) في الدوائر ١٤ إلى ٢٥، مقابل ٣٣.١% في الدوائر ١ إلى ١٣، فيما بلغت نسبة المطالبين بإعتماد الدوائر الخمس في الدوائر ١٤ إلى ٢٥ ٣.٤٣%، مقابل ٥٦.٧% في الدوائر ١ إلى ١٣ (من أصل النسبة العامة ٣٥.٤%). وبيّن الإستطلاع أيضاً أن نحو ٦٥% (من النسبة العامة ٢٧.٤%) من المستطلعين في الدوائر ١٤ إلى ٢٥، أعتبروا أن العيب الأساسي يكمن في عدم المساواة بين الدوائر الإنتخابية من حيث عدد الناخبين، مقابل نحو ٣٥% من المستطلعين في الدوائر ١ إلى ١٣، بينما أعتبر ما نسبته نحو ٦٧% (من النسبة العامة ٣٣%)، أن القانون الحالي يكرس الحس القبلي والعائلي، بينما لم يرى ذلك من الناخبين في الدوائر ١٤ إلى ٢٥ سوى نحو ٣٣%، وتكشف هذه الإجابات عن تباين واضح بين خيارات الناخبين الكويتيين، وذلك بحسب دوائر قيدهم الإنتخابيِ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **دراسة (وطفة، ٢٠١٢)، بعنوان: تنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتيين وضرورة تركيزهم على البرامج الانتخابية والسياسات الوطنية والسمات الأخلاقية والقيمية للمرشحين لمجلس الأمة بدلاً من العوامل الشخصية الأخرى** .وهدفت الدراسة لتنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتيين وذلك بإنشاء مؤسسة علمية بحثية للتنمية السياسية في الكويت تكون مهمتها المساهمة في إرساء الممارسات الإنتخابية الصحيحة وتعزيز ثقافة المواطنة وتأصيل قيم الإنتماء الوطني عبر برامج تربوية وإعلامية وسياسية، والعمل على تطوير مشاريع التنمية السياسية التي تنمي الثقافة السياسية الديموقراطية لدى الطلبة والناشئة والتركيز في المؤسسات التعليمية على أهمية المواطنة والتربية على التسامح ونبذ الطائفية والعشائرية، ودعت هذه الدراسة إلى التركيز على توعية المواطنين بأهمية العوامل الديموقراطية كالبرامج السياسية الإنتخابية والعوامل الفردية للمرشحين مثل النزاهة والكفاءة وإنشاء مركز بحوث لإستطلاعات الرأي العام يتخصص في الشأن السياسي ويعنى بقضايا العمليات الإنتخابية ويساعد على التأثير في مكوناتها الأساسية .وأشارت إلى أهمية إجراء دراسات سياسية وسوسيولوجية معمقة حول الوعي الإنتخابي لتوجيه السياسات الوطنية في هذا المجال وإرشاد خطواتها في ترسيخ نظام انتخابي وطني وديموقراطي ورصد تأثير الأنماط السلوكية والعقلية في ثقافة الإنتخابات والإتجاهات الإنتخابية لدى المواطنين.

٤- **دراسة العجمي (٢٠١٢) بعنوان "النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقها في دولة الكويت"**، جاءت الدراسة لتوضح النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقها في دولة الكويت على وجه الخصوص، إذ تعد الوزارة حجر الزاوية في النظام البرلماني الذي يتميز بالمركز الخاص للوزارة تجاه رئيس الدولة الذي يعينها ويقيلها ويقبل استقالتها من ناحية، وتجاه السلطة التشريعية التي تسأل أمامها من ناحية أخرى، وهي الوسيط بين رئيس الدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبرلمان وهمزة الوصل بينهما. وجاءت الدراسة في خمسة فصول خصص منها الفصل الأول بيا آلية البحث العلمي القانوني من حيث بيان فكرة عامة عن موضوع الدراسة ومشكلتها وأسئلتها وأهدافها وأهميتها وحدودها وإطارها النظري والدراسات السابقة ومنهجيتها. واستعرض الباحث الفصل الثاني مفهوم الوزارة في النظام البرلماني من حيث بيان نشأتها وأهميتها وخصائصها. أما الفصل الثالث فتناول الإطار التنظيمي للوزارة في النظام الدستوري الكويتي من حيث تكوينها والمركز القانوني لأعضاء الوزارة واختصاصاتها. وفي الفصل الرابع تم توضيح العلاقة بين الوزارة ومجلس الأمة في النظام الدستوري الكويتي من حيث بيان علاقات التعاون بين الوزارة ومجلس الأمة وبيان وسائل الرقابة التي تمتلكها الوزارة في مواجهة مجلس الأمة، ثم بيان وسائل الرقابة التي يملكها مجلس الأمة في مواجهة الوزارة. وبعد دراسة النظام الدستوري الكويتي تبين أن هذا النظام لم يأخذ بمبادئ النظام البرلماني بشكل كامل فيما يتعلق بالوزارة وإنما مزج بين النظاميين البرلماني والرئاسي في حدود معينة تم تناولها.

٥- **دراسة الراجحي (٢٠١١) بعنوان "التحقيق البرلماني وتطبيقاته في دولة الكويت"**، قامت الدراسة بتحليل طبيعة الواقع العملية للتحقيق البرلماني في دولة الكويت، وذلك من خلال دراسة المراحل العملية التي تتطلبها عملية تشكيل لجان التحقيق البرلماني، وقامت كذلك بتحليل ماهية التحقيق البرلماني، وتعريفه، وتمييزه عن غيره من صور التحقيق الأخرى، كما قامت الدراسة بتوضيح سلطان لجان التحقيق البرلمانية في دولة الكويت والنطاق الموضوعي لسلطات تلك اللجان، وكذلك تطرقت الدراسة إلى سلطات هذه اللجان من حيث الوثائق والمستندات والأشخاص، وتحليل نتائج لجان التحقيق البرلماني من حيث ماهية التقرير ومحتواه، ومن ثم دراسة دور لجان التحقيق البرلماني في تحريك المسؤولية الوزارية على السلطة التنفيذية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها وجود عقبات تواجه عملية التحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرلماني في الكويت، حيث عملت الحكومة على تحييد عمل لجان التحقيق، من خلال بسط هيمنتها على مجلس الأمة، وتسببت في أحيان كثيرة في حل مجلس الأمة وإيقاف عمل لجان التحقيق.

٦- **الودعان (٢٠١١) بعنوان " أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي (1989-1997)الأردني** " تحاول هذه الدراسة بيان أثر التحول الديمقراطي على العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني من خلال معرفة وزن البرلمان (السلطة التشريعية) في عملية صنع القرار، وعلاقته بالحكومة في ظل التحولات الديمقراطية والسياسية التي شهدها الأردن منذ عام ١٩٨٩. فرغم أن السلطة التشريعية استطاعت تفعيل وجودها كمؤسسة دستورية ذات مكانة، وكيان في النظام السياسي الأردني؛ إذ تمكنت من تفعيل دورها في التشريع، والرقابة على أعمال الحكومة من خلال ما تمتلكه من وسائل دستورية رقابية. إلا أن (تغول) السلطة التنفيذية وهيمنتها على النظام السياسي الأردني، قد أثر سلباً في دور السلطة التشريعية الممثلة للمواطنين، ووزنها في عملية صنع القرار. ومن الملاحظ أن السلطة التنفيذية غير المنتخبة تسمو على السلطة التشريعية المنتخبة، وهو ما يتعارض مع أبسط مبادئ النظام الديمقراطي،الذي يعتبر أن الشعب هو صاحب السيادة، ومصدر الشرعية.

٧- **دراسة نصار (٢٠٠٧) بعنوان "الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة في مصر والكويت**" هدفت الدراسة إلى إبراز الاستجواب وسيلة للرقابة البرلمانية في مصر والكويت في ظل تناقضات الواقع العملي، وما يفرضه من ممارسات تجري في النصوص وتحريفها عن موضعها أحياناً، وتؤدي إلى تعطيلها أحياناً أخرى، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة تتمحور حول أن البرلمان إذ ما حسن تشكيله وتوفر له الاستقلال عن السلطة التنفيذية، فإنه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف يدافع عن حقه بمراقبة الحكومة ومحاسبتها في حدود الدستور والقانون، وفي هذه الحال يظل لوسائل الرقابة على أعمال الحكومة فاعليتها ومنها الاستجواب وهو الأمر الذي حدث في الكويت أكثر من مرة.

٨- **دراسة مقاطع (٢٠٠٢) بعنوان "الاستجواب البرلماني للوزراء في الكويت"**،هدفت الدراسة إلى تبني فكرة المساءلة السياسية للوزراء في الكويت وهي أحد الأسس اللازمة للنظام البرلماني، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مسؤولية الوزير سياسياً لا جنائياً ولا مدنياً نتيجة لما ظهر منه أو من وزارته أو من الأجهزة التابعة له من تقصير أو عجز أو خلل وتحميل الوزير جبراً عنه على ترك منصبه.

٩- **دراسة عبيدان (٢٠٠١) بعنوان"لجان التحقيق البرلمانية"**، هدفت الدراسة إلى التعرف على لجان التحقيق البرلمانية كونها من وسائل الرقابة على السلطة التنفيذية بأن يتوصل البرلمان إلى الوقوف على حقيقة معينة عن طريق فحص عمل معين أو سياسة معينة، وتوصلت الدراسة إلى إجراء يلجأ إليه البرلمان بقصد الاستنارة على ضوء يمكن أن يحدد موقفه، وقد كانت لجان التحقيق سبباً لتوتر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والصراعات السياسية.

١٠- **دراسة ، أيهاب زكي سلام، (١٩٨٣) الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة** ، ، تناولت هذه الدراسة مفهوم الرقابة السياسية بأنواعها الثلاثة : البرلمانية ، الشعبية والذاتية مبينة أسباب ظهورها والأعمال التي تخضع لها ووسائلها وكذلك الآثار المترتبة على ممارستها، واقتصرت على النظام الفرنسي والإنجليزي ومع الإشارة إلى النظام المصري. وأظهرت الدراسة إن وسائل الرقابة لا تؤدي الهدف المنشود منها في بعض الأحيان ، وذلك لعدة أسباب منها : عدم استخدام الوسائل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بصورة سليمة. وانشغال النواب بعدة إعمال غير الرقابة البرلمانية. وتدخل الأغلبية البرلمانية لصالح الحكومة بصورة تجعل من تلك الوسائل غير ذات قيمة.

١١- **دراسة ، مدحت احمد غنايم ، وسائل الرقابة البرلمانية على إعمال الحكومة في النظام البرلماني ، القاهرة ، ١٩٩٨** . تناولت هذه الدراسة ثلاث وسائل رقابية هي الاستجواب والسؤال والتحقيق وقدمت توصيات تتعلق بالسؤال البرلماني في مجلس الشعب المصري ، والمطالبة بتوسيع سلطات لجنة تقصي الحقائق، وقد أشارة الدراسة إلى أهمية قيام مجلس الشعب بدوره الرقابي على أعمال الحكومة ومراقبة تصرفاتها تنشاطات وزراءها حيث تعتمد هذه الأساليب الإستجواب والسؤال والتحقيق كأساليب يمكن من خلالها الوصول إلى ممارسة الدور الرقابي والسلطة التشعيريةفي جمهورية مصر العربية وتوصي الدراسة بتشديد الرقابة البرلمانية ومنح المجلس صلاحيات أوسع في ممارسة الدورة للوصول إلى رفع كفاءة المجلس في هذا المجال .

١٢- **دراسة ، سالم عبد الفتاح المسعود ، الرقابة البرلمانية على أعمال الوزارة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٧** . جاءت في ثلاثة فصول : فصل تمهيدي ، وفصلين آخرين تناولت مفهوم الرقابة البرلمانية مع التركيز على حق السؤال والاستجواب كما ورد في النصوص الدستورية واللوائح التنظيمية في المملكة الأردنية الهاشمية ، وتناولت بعض التطبيقات العملية لحق السؤال والاستجواب في مجلس الأمة الأردني، وقد توصلت الدراسة إلى قيام مجلس الأمة الأردني وخصوصاً مجلس النواب بدور مهم في الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية من خلال أساليب الرقابة البرلمانية المعروفة التحقيق والسؤال والإستجواب للوصول إلى تحقيق المجلس للمارسة دورة الرقابي والتشريعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣- **للدكتور خالد الزعبي ، وسائل الرقابة البرلمانية على إعمال الإدارة ، مجلة العلوم الإدارية ، العدد الأول ، ١٩٨٧** . تضمنت الدراسة مقدمة عامة عن وظائف الدولة بشكل عام، والتفرقة بين النظام الرئاسي والبرلماني، وبيان وسائل ومظاهر الرقابة السياسية دراسة مقارنة بين النظام المصري والأردني، وتناول الباحث موضوع الاستجواب في مبحث من ضمن ستة مباحث، وتضمنت الدراسة غزارة في المعلومات فيما يتعلق بالاستجواب والنتائج المترتبة عليه وخلص الباحث إلى نتائج عديدة ، ميز فيها النظام الدستوري الأردني في أن الوزارة بعد تأليفها، يجب أن تتقدم لمجلس النواب ببرنامج الوزارة الجديدة ، تطلب الثقة على أساسه.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (كرم، والعلي، ٢٠٠٥)، موضوع "الخريطة الإنتخابية بدولة الكويت وأثره في السلوك الإنتخابي، أما دراسة(عبدو،٢٠٠٦) فقد جاءت بعنوان: إستطلاع للرأي العام في الكويت، وجاءت دراسة (وطفة، ٢٠١٢)، بعنوان: تنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتيين وضرورة تركيزهم على البرامج الانتخابية والسياسات الوطنية والسمات الأخلاقية والقيمية للمرشحين لمجلس الأمة بدلاً من العوامل الشخصية الأخرى، وأما دراسة (سلام ،١٩٨٣) فقد تناولت موضوع الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني.

أما الدراسة الحالية فتبحث في موضوع الصراع السياسي في الكويت والأزمة الدائمة بين مجلس الأمة والحكومة في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥)، حيث لم تتناول أي دراسة من الدراسات السابقة هذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

طبيعة النظام السياسي في دولة الكويت ونشأة البرلمان الكويتي وتطوره

أخذ الدستور الكويتي بالنظام الديمقراطي الخاضع لسيادة القانون، حيث نص على أن: "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور" (المادة السادسة من الدستور الكويتي). وبينت المذكرة التفسيرية أن المقصود باستعمال لفظ "الأمة" أنه ترديد للمبدأ الديمقراطي القائل "الأمة مصدر السلطات" ودون الابتعاد عن حقيقة كون الأمة– كما سبق في المادة الأولى من الدستور– أمة واحدة هي الأمة العربية (الصالح، ٢٠٠٣: ٢٧٠).

كما نص الدستور على أن "يقوم نظام الحكم على أسسا الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور. ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليه في هذا الدستور"(المادة ٥٠ من الدستور الكويتي) .وقد وردت تطبيقات هذا المبدأ في نصوص متفرقة من دستور الكويت، مثلما وردت في نصوص متفرقة من دساتير بعض الدول العربية الأخرى، حيث نص الدستور الكويتي على أن: "يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه".(المادة ٥٥ من الدستور الكويتي)

وسوف نتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النظام السياسي في دولة الكويت

المبحث الثاني:البرلمان الكويتي والقوى السياسية وعلاقته بتطور الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

النظام السياسي في دولة الكويت

بدأت جهود بناء الدولة الديمقراطية في الكويت بداية من مطلع القرن العشرين، وذلك إستجابة للتغيرات التي طرأت على المنطقة مثل قيام الثورة الدستورية الأولى في إيران، ووضع أسس الدولة السعودية الثالثة، ثم التدخل البريطاني في الخليج، إضافة لعدد من المتغيرات الداخلية الإقتصادية التي تمثلت في الإتساع التجاري ورواج مواسم الغوص وبيع اللؤلؤ، وكان لهذه التغيرات آثاراً عميقة على الكويت التي أستقطبت المهاجرين من المناطق القريبة ونمو فئات إجتماعية جديدة باتت تشعر بالحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة وتطوير النظام القائم.

المطلب الأول: طبيعة السلطات في النظام السياسي الكويتي

بعد الإستقلال بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الكويت حيث بدأ العمل على وضع دستور للدولة، وأستقر الأمر على أن يوضع ذلك الدستور بواسطة مجلس تأسيسي منتخب من قبل الشعب ثم يصدر الدستور بعد أن يصدق عليه الأمير، وصدر القانون رقم ١ لعام ١٩٦٢م متضمناً النظام الأساسي للحكم للفترة الإنتقالية التي بدأت من تاريخ البدء بالعمل بذلك القانون ١٩٦٢م إلى تاريخ العمل بالدستور عام ١٩٦٣م، على الرغم من أهمية الخطوات التي أتخذت على صعيد تدعيم النظام الديمقراطي النيابي في الكويت، فإن إصدار وثيقة الدستور ما زالت تمثل أهم إنجاز سياسي في تاريخ البلاد الحديث، خاصة أن مقومات أية تجربة ديمقراطية ينبغي أن تقوم على أسس وركائز عديدة أبرزها الدستور الذي يحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم وشعبه، ويرسم ملامح النظام السياسي لأية دولة ونطاق سلطاتها العامة، ويؤكد الدستور الكويتي إجمالاً على الرغم أن نظام الحكم ديمقراطي والسيادة فيه للأمة، بإعتبارها مصدر جميع السلطات، ولعل أهم ملامح ذلك النظام الذي صاغه الدستور في الكويت كالآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. رئيس الدولة: رئيس الدولة في الكويت هو الأمير وأهم الإختصاصات التي يباشرها منفرداً هي:

أ) تزكية ولي العهد، وإصدار أمر بتعيينه.

ب) إختيار رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه، وبنفس المنطق بالنسبة للوزراء.

ج) حل مجلس الأمة في حالة تعذر التعاون فيما بينه وبين رئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء.

د) مساءلة الوزراء عن أعمالهم، وهو ما نص عليه الدستور بقوله: "رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته" .(الجمل،١٩٧١: ١٨١)

هـ) إقتراح تعديل الدستور والقوانين من خلال مراسيم أميرية، وهو ما يتضمن الدور التشريعي للأمير، والذي يمارسه من خلال وزرائه.

وعلى الرغم من السلطات الكبيرة التي أعطاها دستور ١٩٦٢م لأمير الكويت، إلا أن هذه السلطات ليست مطلقة ولكنها مقيدة في جانب منها بالإرادة الشعبية، والتي يعبر عنها مجلس الأمة والذي يشارك منذ البداية في إختيار أمير البلاد، بتحديد شخصية ولي العهد، الأمر الذي يدعم ويؤكد اتجاه الدستور منذ البداية إلى إقرار أسس الممارسة الديمقراطية، وترسيخ مبادىء المشاركة السياسية.

أما بالنسبة لمنصب ولاية العهد والإمارة مستقبلاً فإنه يجب الإشارة إلى أن الطريق الذي نص عليه الدستور لولاية الإمارة هو ولاية العهد، ذلك أن ولي العهد هو الذي يتولى الإمارة عندما يشغر مسندها لأي سبب من الأسباب، ويشترط في ولي العهد توافر عدة شروط أبرزها شرط أساس وهو: أن يكون من ذرية "مبارك الصباح"، حيث أن الإمارة وراثية في ذرية المغفور له "مبارك الصباح" بنص الدستور، وأن يكون راشداً بالغاً من العمر ثلاثين عاماً، وأن يكون إبناً شرعياً لأبوين مسلمين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاء الدستور الكويتي بطريقة فريدة في كيفية إختيار ولي العهد، وهذه الطريقة تمثل نوعاً من التوفيق بين مقتضيات كون الحكم وارثياً، ومقتضى أن يكون لممثلي الشعب رأي فيمن سيكون أميراً عليهم، إذ تمضي إجراءات إختيار ولي العهد على النحو الآتي:

(١) يزكي الأمير واحداً من أعضاء الأسرة الحاكمة الذي تتوافر فيهم الشروط المشار إليها من قبل.

(٢) تعرض التزكية على مجلس الأمة في جلسة خاصة لهذا الموضوع.

(٣) تتم مبايعة المجلس إذا وافق أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

(٤) يصدر بعد ذلك أمر أميري بالتعيين.(الجمل،١٩٩٧: ١٨٣-١٨٤)

وإذا لم تتم البيعة لولي العهد من أغلبية المجلس، يزكي الأمير ثلاثة أو أكثر من أعضاء الأسرة المالكة الذين تنطبق عليهم الشروط، وعندئذ تتسع فرصة الإختيار أمام ممثلي الشعب وليس لولي العهد بصفته هذه إختصاصات معينة في الدستور أو القانون إلا أن ينوب عن الأمير في حالة تغيبه خارج البلاد، وقد جرى العرف على أن يتولى ولي العهد منصب رئيس الوزراء.

٢. مجلس الأمة : يمثل مجلس الأمة الكويتي أحد أبرز المؤسسات السياسية التي عرفتها الكويت في تاريخها الحديث، نظراً للدور المحوري والهام الذي يلعبه في تدعيم الممارسة الديمقراطية، وهو ما يتضح من أسلوب تكوين المجلس والوظائف التي يقوم بها.

ففي تكوين المجلس: حرص المشرع على أن يعكس هذا التكوين إرادة الشعب الكويتي، لذا فقد نص على أن يتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الإقتراع العام السري المباشر، إضافة إلى الوزراء غير المنتخبين والذين يعتبرون أعضاء بمجلس الأمة بحكم وظائفهم.ويشترط في الناخب الكويتي أن يكون كويتياً الأصل، أو متجنساً بشرط أن يكون قد مر على تجنسه عشرون عاماً،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأن يكون الناخب من الذكور فقط وبالغ من العمر ٢١ سنة ميلادية، كما يشترط في المرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية، وألا يقل سنّه يوم الإنتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية، وأن يجيد اللغة العربية قراءة وكتابة.(كابد ،٢٠١٣)

ومن ثم، فقد حرص المشرع الكويتي على أن يكون إختيار أعضاء مجلس الأمة الكويتي من خلال الإنتخاب الحر للمواطنين، لتأكد مشاركتهم الشعبية في الحكم وترسيخ مبادىء الديمقراطية الحديثة، وما يؤكد التوجه الكويتي لإقرار هذه المبادىء – بإعتبارها أسساً ثابتة للمجتمع – هو حجم المهام المنوطة بهذا المجلس المنتخب والمعبر عن وجهة النظر الشعبية في الحكم، حيث تتعدد هذه المهام ما بين تشريعية ومالية وسياسية، وذلك على النحو التالي:

أ) الوظيفية التشريعية: حيث يختص المجلس بمناقشة مشروعات القوانين من قبل الأعضاء المنتخبين، أو من قبل مجلس الوزراء والتصويت عليها بالموافقة أو بالرفض، ولا يتم الرفض إلا بأغلبية أعضاء المجلس، كما يشترك المجلس مع الأمير في تعديل الدستور، وذلك طبقاً لنص المادة (١٧٤) من الدستور.

ب)الوظيفة المالية: حيث يقوم المجلس بمناقشة مشروع قانون الميزانية العامة، الذي تقوم الحكومة بإعداده وتقديمه للمجلس قبل شهرين على الأقل من إنتهاء السنة المالية، وتتم إحالة هذا المشروع إلى لجنة الشؤون المالية والإقتصادية بالمجلس الذي يدرسه، ويقدم تقريراً عنه ولا يصبح أي تعديل من قبل هذه اللجنة سارياً خاصة إذا كان يتضمن زيادة في الإنفاق أو خفضاً في الإيراد إلا بموافقة الحكومة والمجلس معاً.

ج) الوظيفة السياسية: وهي التي تتعلق بموازنته للسلطة التنفيذية وبرقابته عليها، ويحدد الدستور الكويتي عدداً من الوسائل لتحقيق تلك الوظيفة أبرزها: الأسئلة التي توجه للوزراء أو لرئيس الوزراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لإستجلاء وعرض الأمور التي تدخل في نطاق إختصاصاتهم، وتأليف لجان التحقيق للحصول على بيانات ومعلومات غير متوافرة لدى أعضاء المجلس في أي من الشؤون التي تدخل في إختصاص المجلس، والإستجواب وقد يتبعه طرحاً للثقة في أحد الوزراء أو عدم التعاون معه، والمسؤولية الوزارية الفردية للوزراء أمام المجلس والتي قد تنتهي بطرح الثقة بالوزارة ككل، والشكاوى وغيرها من الوسائل التي تمكن نواب الشعب من محاسبة التنفيذية عن أعمالها والوزارة مسؤولة أمام سمو الأمير وتخضع لرقابة سلطة المجلس.(كابد، ٢٠١٣)

دفعت هذه المهام المنوطة بمجلس الأمة العديد من الخبراء والسياسيين العرب إلى مقارنة التجربة البرلمانية بالتجارب البرلمانية في دولة الديمقراطيات العريقة، نظراً لما تتمتع به من فاعلية في الأداء: ففي عملية التشريع ورغم صلاحيات وسلطات الأمير الواسعة، إلا أنها لا يمكن أن تخرج عن إرادة أعضاء مجلس الأمة، فالأمير لا يملك سلطة تشريعية مطلقة حتى عندما يمارس صلاحياته الدستورية في الحكم بمراسيم في حالات عدم إنعقاد مجلس الأمة أو حله، أو العمل بقانون الطوارىء والأحكام العرفية، حيث يتحتم عليه في جميع هذه الأحوال الرجوع لمجلس الأمة لكي تحظى تلك القوانين بشرعية نفاذها كما أن سلطة الأمير في التأثير على التوجهات السائدة في مجلس الأمة محددة، وهذه ميزة قد تنفرد بها التجربة النيابية الكويتية عن التجارب العربية المماثلة .(البحارنة،١٩٧٣: ٩٦-٩٨)

٣. **السلطة التنفيذية:** ويتولاها طبقاً لنص المادة (٢٢) من الدستور الأمير ومجلس الوزراء والوزراء، ويفهم من ذلك أن الدستور يأخذ نظرياً بأن رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية، ولكن تمشياً مع النظام البرلماني، فإنه يجعل ممارسة رئيس الدولة للسلطة التنفيذية عن طريق الوزارة ولا يتدخل فيها مباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمارس رئيس الدولة دوراً بارزاً وأساسياً في إختيار رئيس مجلس الوزراء، حيث يصدر أمراً أميرياً لتعيينه، ولا يشترط في هذا المجال شروط خاصة، ولكن جرى العرف على إختيار ولي العهد رئيساً لمجلس الوزراء، ثم يقوم رئيس الوزراء بإختيار الوزراء ويرشحهم للأمير بخطاب رسمي، ويصدر بناء عليه مرسوم تشكيل الوزارة، الذي يوقعه رئيس مجلس الوزراء إلى جانب الأمير ويختص مجلس الوزراء برسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها، كما أنه يشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية.

٤. **السلطة القضائية:** وهي الجهة التي يناط بها الفصل في المنازعات التي تقع بين أفراد الشعب، أو بينهم وبين أجهزة الدولة المختلفة، وقد حرص المشرع الكويتي على توفير عدد من المبادىء الأساسية لإقرار حكم القانون وسيادته ومن أهم هذه المبادىء: إستقلال القضاء، وعدم التدخل في عمله من قبل أية جهة، حيث "لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضائه، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة، ويكفل القانون إستقلال القضاء، كما يبين ضمانات القضاة والأحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل.

كما حرص الدستور الكويتي على كفالة حق التقاضي لكل مواطن وألا يحال بين المواطن واللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه، أو بما يعتقد أنه حق له، إضافة إلى التأكيد على مبدأ علنية الجلسات حتى تشيع الطمأنينة بين الناس بحيادية ونزاهة القضاء، وهي كلها مبادىء توفر الأساس الصلب لحكم القانون.(قلعجي،١٩٧٥: ٣٠)

ويؤكد ما سبق أن الدستور الكويتي هو الداعم الأساسي لكافة المبادىء الديمقراطية الليبرالية التي تشهدها الكويت، خاصة وأن هذه المبادىء لم تكن مستوردة مثلما هو الحال في العديد من النظم النامية، إنما جاءت من تجارب تاريخية سابقة تم تتويجها بهذا الدستور.(الجمل،١٩٧١: ١٨٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة بين السلطات في الدستور الكويتي:

رغم أن العديد من الفقهاء يرون إقتراب النظام السياسي الكويتي من الشكل البرلماني لتقريره مبدأ الفصل مع التعاون بين السلطات وهو المبدأ الحاكم للنظم البرلمانية. إلا أنه في التطبيق الواقعي رجحت كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حيث يشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية التشريعية وفقاً لنص المادة (٥١) من الدستور. كما أن المادة (١٠٦ من الدستور) تعطي للأمير الحق في تأجيل إجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تتجاوز شهراً، على ألا يتكرر التأجيل في دور الإنعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة. أما المادة (١٠٧) فقد نصت على أنه (للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى. وقد حل مجلس الأمة مرتين مجلس الأمة الرابع ١٩٧٦م ومجلس الأمة السادس عام ١٩٨٦م. كما أن الدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الإنتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقم بتأدية واجبها حسب ما هو متوقع منها، ويكتفي الدستور بجعل الأمير حكماً بعد أن يرفع إليه من قبل رئيس الوزراء وضع عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعندها يلجأ الأمير إما إلى إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة (وهبة،٢٠١٤).

من ناحية أخرى فقد أكدت الممارسات هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية في الكويت بشكل واضح، فبالإضافة للأمثلة السابقة يلاحظ أن الدستور نص على ضرورة إجراء الإنتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بذلك مما نتج عنه أن البلاد كثيراً ما شهدت فترات خلت من أي سلطة تشريعية منتخبة، من ناحية أخرى فإن الممارسة السياسية جرت على الجمع بين منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء وهو ما جعل الدولة تشهد العديد من الأزمات السياسية والدستورية فلما كان الدستور يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية عدم التعاون، وعندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء فإن ذلك يخلق حالة من عدم الإنسجام المنطقي بين النصوص الدستورية عندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء الذي هو في الوقت نفسه ولي العهد(وهبة،٢٠١٤) .

عاشت الكويت في الفترة ١٩٦٣م و ٢٠٠٤م وهي فترة الحكم الدستوري ببرلمان وحوالي ١٥ سنة بدونه أي بنسبة ٦٥ إلى ٣٥% تقريباً. وكان الحل في أول مرتين مصحوباً بتعطيل بعض مواد الدستور وبمحاولات لإعادة صياغة جديدة لها أو ما يسمى بتنقيحه. وربما كان ذلك هدفاً جاداً رمت إليه السلطة الكويتية وربما كان من باب رغبتها في ترشيد الممارسة البرلمانية والديمقراطية بدليل قبوله في كل مرة بالعودة إلى سابق أوضاعه. (العتيبي، ٢٠١٣: ٢٥)

يذكر أحمد الخطيب (برلماني وسياسي كويتي) بعض الأمثلة على ضيق صدر السلطة التنفيذية بالديمقراطية بحرمان البلاد منها مدة طويلة، وبتزوير الإنتخابات في العام ١٩٦٧م ثم بزيادة عدد الدوائر بشكل زاد من نفوذ القبائل وأفسح المجال لنواب الخدمات وساعد على إستشراء رشوة الناخبين في مناطق عدة. وإن القاعدة الإنتخابية في الكويت (المجمع الإنتخابي) ضيق للغاية، إذ يشكل إجمالي عدد الناخبين ١٣٦٧٥١ من عدد الكويتيين البالغ ٨٨٤٥٥٠، وبنسبة تزيد قليلاً على ١٥%. ويعود سبب أو واحداً من بين كل ستة كويتيين ينتخب إلى حرمان فئات عديدة من هذا الحق، في مقدمتهم المرأة التي ساوى الدستور بينها وبين غيرها من المواطنين في حين وضع قانون الإنتخاب التفرقة القائمة حتى الآن، ثم المتجنسين الذين لم يمض على تجنسهم ٣٠ سنة، فالعسكريين ورجال الشرطة ، إلى جانب إرتفاع سن الناخب(٢١سنة) .(قاسم،٢٠١٤)

ان لتاريخ المشاركة السياسية الشعبية مع الحاكم في دولة الكويت محطات ثلاث بارزة، الاولى جاءت في العام ١٩٢١، حين قبل الشيخ احمد الجابر بعد استلامه الحكم تأسيس مجلس استشاري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمشاركته في الحكم مشاركة غير ملزمة، لم تدم الا ثلاثة اشهر فقط، بعدها جاءت المحطة الثانية حين أسس المجلس التشريعي الاول، والثاني في العام ١٩٣٨، وبعدها مجلس الشورى في العام ١٩٣٩، لتفشل جميعها في الاستمرار اكثر من سنتين نتيجة لنقص التجربة وغيرها من الاسباب المدونة في بعض كتب التاريخ الحديث لدولة الكويت، أما المحطة الثالثة فكانت في اصدار دستور العام ١٩٦٢ وما نتج منه من مشاركة حقيقية وفاعلة للمجتمع الكويتي من خلال تشكيل سلطات ثلاث هي التشريعية والتنفيذية والقضائية، لتعمل بصورة منفصلة عن بعضها البعض في ادارة الدولة، فكانت هناك تحديات كبيرة يواجهها النظام السياسي المتمثل برأس الامارة، أهمها يكمن في حجم التعاطي السياسي لقوى المعارضة بشتى اطيافها ومطالباتها المستمرة بامتيازات سياسية تزيد من حجم المشاركة الشعبية في القر ار من جانب، وتقلل من نفوذ الاسرة الحاكمة في سلطة القرار من جانب اخر.

وعليه، يرى الباحث أن القيادة السياسية في دولة الكويت تتمثل في الأمير ورئيس الوزراء والوزراء في كافة التخصصات وتشكل السلطة التنفيذية، ومجلس الأمة بأعضائه والذي ينوب عن الشعب ويشكل السلطة التشريعية، أما السلطة القضائية فهي للفصل في النزاعات بين المواطنين. إن القيادة السياسية التي تشكل السلطة التنفيذية وما ظهر من تناقض في نصوص الدستور مابين فصل السلطات فإن السلطة تتمركز بيد الأمير فعلياً وليس شكلاً، فالأمير يستطيع حل المجلس والذي يمثل السلطة التشريعية بمرسوم أميري مسبب، ويبدو أن الدور الحقيقي هو للسلطة التنفيذية، وسيتم اثبات ذلك في الفصول القادمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: القوى السياسية والاجتماعية ومشاركتها في العملية السياسية

بدأت الكويت بعد حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦١ مرحلة سياسية جديدة، وبدأت التمهيد لقيام نظام دستوري ديمقراطي يكفل للكويتيين حقوقهم وحرياتهم، ويكفل لهم دور في المشاركة السياسية في الحكم وإدارة شؤون البلاد، ومع تطور الحياة السياسية على مر العقود، إلا أن الديمقراطية ما زالت نصف ديمقراطية والقوى السياسية لم تأخذ حقها ومشاركتها في العملية السياسية ضمن الحريات والحقوق التي ناد بها الدستور الكويتي، فقد خلا الدستور الكويتي من أي ضمانات واضحة لحرية تشكيل الأحزاب، ولم يصدر حتى الآن أي تشريع ينظم حرية تشكيل هذه الأحزاب. (الصباغة،٢٠١٤: ٤١-٤٢)

إن دولة الكويت ليس لديها أحزاب سياسية بالمعنى المتعارف عليه في الكثير من دول العالم، ولكن من الناحية الفعلية والعملية، فإن هذه الأحزاب موجودة ولكن تحت مسمى تيارات وجمعيات نفع عام، وهي في الواقع تيارات فرضت ذاتها على المشهد السياسي وتمارس عملها بحرية، ولكل تيار قواعده الانتخابية والمتعاطفون معه وتختلف قوته من دائرة لأخرى حسب المكون الاجتماعي للدوائر. وخلال الفترة التالية لتحرير دولة الكويت، انتقل عمل القوى والتيارات السياسية في الكويت من السرية الى العلنية، وبرز في الساحة السياسية الكويتية في تلك الفترة دخول قوى وتيارات إلى عالم السياسة كانت تنأى بنفسها عنه قبل الغزو العراقي للكويت، ولكنها بعد حرب التحرير دخلت الحياة السياسية بقوة، وهي بالأساس تيار الإسلام السياسي الذي تعبّر عنه القوى الممثلة بجماعة الإخوان المسلمين، وكذلك التيارات السلفية. (قاسم، ٢٠١٤)

وبتطور العمل السياسي في الكويت، استقر في الساحة عدة تيارات سياسية رئيسية، تحمل اتجاهات مختلفة ومتنوعة، مثل التيارات الليبرالية وتيارات الإسلام السياسي وكذلك التيارات التي تحمل فكر اشتراكياً، ولكل منها وزنه السياسي وقاعدته الجماهيرية التي يعتمد عليها في منافسات العملية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتخابية. وفي مطلع الألفية الثالثة شهدت ظاهرة جديدة تتمثل في بروز الكتل النيابية داخل مجلس الأمة، التي يتشكل بعضها من تيارات سياسية قائمة بالفعل، ويتشكل بعضها الآخر نتيجة الاشتراك في الدفاع عن قضايا بعينها داخل مجلس الأمة. هكذا ظلت قواعد اللعبة السياسية مستقرة عند أنماط مختلفة ومتباينة من التفاعلات بين تلك التيارات والكتل من جانب والحكومة الكويتية من جانب آخر. (صحيفة الوطن،٢٠١٣)

وقد شهدت الحياة السياسية الكويتية ما بعد الربيع العربي، عدة تحولات رئيسية سواء على صعيد الخريطة المشكلة للقوى والتيارات السياسية والكتل النيابية القائمة، أو على صعيد أنماط التفاعلات بين تلك التيارات والكتل من جانب والحكومة من جانب آخر. وتعد التنظيمات والتجمعات السياسية التي تشكلت بعد التحرير على اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية ليست امتداداً لتنظيمات عربية أو خارجية، كما حرصت على إبراز هويتها الكويتية، والتزامها بالنظام الدستوري، وتتفاوت هذه التنظيمات والتجمعات في درجة تنظيمها ووضعها المؤسسي ومدى التزامها بالديموقراطية الداخلية، فبعضها يعقد مؤتمراته وينتخب قياداته وبعضها الآخر لا يعلن ذلك، وربما لا يمارسه. (صحيفة الوطن،٢٠١٣)

ومن أهم وأبرز الكتل النيابية (كتلة العمل الشعبي وتأسست عام ٢٠٠١ ضمت اللجنة النواب أحمد السعدون، وعدنان عبد الصمد، ومسلم البراك، ويعتبر أول تكتل برلماني يجمع أطياف المجتمع الكويتي(كتلة العمل الشعبي،٢٠١٥). وكتلة التنمية والإصلاح شكلت عام ٢٠٠٩ بعد انتخابات المجلس بفصله التشريعي الثالث عشر، وتكون من وليد الطبطبائي، وجمعان الحربش، وفيصل المسلم، وفلاح الصواغ، وأعضاءها ينتمون إلى تكتلات سياسية مختلفة، ولكن جميعها كانت ذات توجهات دينية. (كتلة العمل الشعبي،٢٠١٥) أما كتلة العمل الوطني شكلت عام ٢٠٠٦ وتزامنت مع الفصل التشريعي الحادي عشر، وتتشكل كتلة العمل الوطني من أعضاء التحالف الوطني والمنبر الديموقراطي والمستقلين). (كتلة العمل الشعبي،٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبدأ التحول في القوى السياسية والتيارات عند تأسيس عدد من التجمعات الشبابية والتي شهدت الكويت في الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الدور السياسي للشباب، بحيث أصبح دوراً موازيا لدور القوى والتكتلات السياسية، على نحو يستحق معه أن يشكل مساراً رئيسياً من مسارات الحراك السياسي، والذي ارتبط باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشبكة الانترنت. وأن هذا النشاط في دور الشباب السياسي ليس وليد اللحظة، فقد ظهر التحرك الشبابي الضاغط أول الأمر في قضية الحقوق السياسية للمرأة خلال ربيع عام ٢٠٠٥.(صحيفة الرأي الكويتية،٢٠١١)

وطالبت المرأة الكويتية حقها في المشاركة السياسية والانتخاب لمجلس الأمة، وطالت المطالبة حتى حسم المجلس في ٢٠٠٥ موضوع إقرار حقوق المرأة في المشاركة السياسية رغم المماطلات داخل المجلس من قبل معارضي الحقوق السياسية للمرأة، إلا أن تم تعديل نص المادة الأولى من قانون الانتخابات التي كانت تمنح حق المشاركة بالترشيح والانتخابات للذكور فقط من المواطنين، مع اشتراط أن تلتزم المرأة بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية، وانضمت المرأة إلى القوى السياسية بشكل رسمي.(خليفة، ٢٠٠٨: ٨٠)

ورغم الاخفاقات السياسية للمرأة، فقد حققت أكبر إنجاز للمرأة الكويتية في الحياة السياسية والذي تمثل في الفوز الكبير في انتخاب مجلس الأمة عام ٢٠٠٩، واستطاعت المرأة الكويتية بالحصول على أربع مقاعد في المجلس، وهو ما يمثل ٨% من مقاعد المجلس، وكان حصول المرأة على حقوقها السياسية في دولة الكويت من أهم العوامل المؤثرة سياسياً التي أظهرت تحول في توجهاتها السياسية نحو الديمقراطية، وإعطاء المرأة حقها السياسي.(خليفة، ٢٠٠٨: ٩٨).

ولا يمكن تجاهل الصراع الاجتماعي الذي تواجهه دولة الكويت وحالة من التفكك التدريجي غير الملاحظ في التعامل مع التنوع وإدارته إدارة صائبة وعادلة، وتتفاقم إلى صراع سلبي عندما تنفرد ثقافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحدة في المجتمع بالسيطرة على بقية الثقافات وهو ما ينتج رفضاً ومقاومة، فالمجتمع الكويتي مجتمع مهاجر تشكل مع مرور الوقت، ونتيجة للتنوع المتزايد بفضل التغير والتعليم والحداثة والترحال والسفر والهجرات ونمو الطبقة الوسطى؛ عانت دولة الكويت ضعفاً في مقدرتها على تطبيق العدالة والمساواة بين هذه الفئات المختلفة، وعلى مر العقود أصبح هناك أبعاد تقع بين رعاية التنوع ومقاومته وبين تبنيه ورفضه وتهميشه، ويدل ذلك على عدم وجود سياسة واضحة المعالم أو استراتيجية مدروسة للتعامل مع التنوع وأثره في الوسط الاجتماعي كما في قضية المرأة التي طال الانتظار حتى تم إنصافها في المشاركة السياسية. (العتيبي، ٢٠١٣: ٦٣)

وازداد الأمر أهمية بعد الربيع العربي، والذي أدى إلى ضرورة التعامل مع المرحلة واستحقاقاتها، فقضية البدون ما زالت قضية عالقة وتفاقمت أزمة البدون بعد تحرير الكويت من الغزو عام ١٩٩١، وخروج عشرات الألوف منهم دولة الكويت ووضعها إجراءات مشددة عليهم مؤكدة أن لديهم جوازات سفر أخرى من دول أخرى، وضرورة خروجهم لتسوية أوضاعهم، أما عن القبلية فإنها من الصراعات الاجتماعية التي تتفاقم وتتمثل في أنها الصوت الأبرز في حسم نتائج الانتخابات النيابية، واستئثار جماعة ما بالجزء الأكبر من الموارد على حساب باقي الجماعات، فالبدو يمثلون الفئة الأكبر في دولة الكويت والحضر يمثلون الأقلية والمهيمنة والتي تمارس نفوذاً مجتمعياً لا يتناسب مع تعداد المجموعة.(الصباغة، ٢٠١٤: ٤٩-٥٠)

إن الدولة مهما امتلكت من أسس ومقومات الحياة الديمقراطية، تبقى هذه الديمقراطية منقوصة إلى حد كبير إذا لم تتضمن نوعاً من التفاعل السياسي بين اتجاهات وتيارات وأيديولوجيات مختلفة تمثلها مجموعة من الأحزاب السياسية، وتعمل بشكل علني متوافق مع الأسس الدستورية للدولة، والتنافس الحزبي الذي يؤدي إلى ترسيخ مبدأ حق الاختلاف واحترام الرأي الآخر في المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتشكيل الأحزاب والتكتلات السياسية وتنافسها على تولي السلطة سلمياً يعد من ركائز الديمقراطية. وينقص هذه الديمقراطية المشاركة الفعلية للأحزاب السياسية في دولة الكويت والعمل على تغيير النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وفقاً للدستور. وهذا يشكل صراعاً بين الحكومة والمنادين إلى شرعية رسمية دستورية للأحزاب والتكتلات السياسية.(الصباغة، ٢٠١٤: ٦٤-٦٨)

إن الدستور الكويتي خلا من الضمانات في حرية تشكيل الأحزاب، أما بشأن الأندية وجمعيات النفع العام فإنه يمنح وزارة الشؤون من القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٢ سلطة مطلقة في قبول إشهار أي نادٍ أو جمعية أو رفضه، وهو ما يشكل عقبة في طريقة حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية ويمنع تحقيق التداول السلمي للسلطة في البلاد، وهناك العديد من التنظيمات والقوى السياسية تقوم بعمل مشابه نسبياً لدور الأحزاب السياسية إلا أنها تفتقد الإشهار الحزبي الذي يوفر لها بيئة أفضل للعمل السياسي هذا من الناحية القانونية. أما من الناحية السياسية تباينت آراء القوى والتنظيمات السياسية حول أهمية التعددية الحزبية في الكويت وضرورتها، على الرغم من وجود شبه إجماع على أهمية الأحزاب السياسية في الحراك الديمقراطي وفي تطوير البنية السياسية والاجتماعية في المجتمع، فمؤيدوا إشهار الأحزاب السياسية يعتبرون هذا تجنيب البلاد من وجود تجمعات سياسية تعمل تحت الأرض.(الصباغة، ٢٠١٤: ٤٣-٤٥)

وعليه، يرى الباحث أن هناك الحاجة إلى مواد دستورية تضمن حرية تشكيل الأحزاب والتكتلات السياسية وتنافسها على تولي السلطة سلمياً، وأن تضمن حق الاختلاف واحترام الرأي الآخر في البلاد، على الرغم أن الدستور الكويتي لم ينص على منع إنشاء الأحزاب السياسية ووجود تعددية حزبية، إلا أنه ليس هناك ضمان للحرية عدم وجود قانون لتنظيم العمل الحزبي والتعددية الحزبية في الكويت، وعدم اعتراف السلطة بوجود الأحزاب السياسية أو السماح بها، على الرغم من التعامل معها، وقد مارست هذه التنظيمات السياسية دور الأحزاب السياسية في العديد من تفاصيلها، ولا ينقصها إلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإشهار واعتراف السلطة والدستور بها، وتصر السلطة على عدم إصدار قانون للأحزاب السياسية، ولابد من وضع قانون وإعادة النظر في التشريعات والقوانين التي تنظم العملية السياسية، وإصدار قانون الأحزاب السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

البرلمان الكويتي والقوى السياسية وعلاقته بتطور الحكومة

أن النظام الكويتي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات بحيث لا تطغى سلطة على أخرى. إذا هو الأساس في العملية الديمقراطية الكويتية، إذ لا تستطيع السلطة التنفيذية أن تأخذ قرارات تتناقص جذرياً والدستور أو تتصرف بحرية في بعض أموال الشعب بلا التفكير بردة فعل مجلس الأمة وصلاحيتها. إن آفاق تطور السلطة البرلمانية في الكويت تحتمل تحول الكويت إلى نظام برلماني يقوم بتشكيل حكومة من قبل فريق الأغلبية في البرلمان. لكن هذا التطور يتطلب نضجاً سياسياً وإجتماعاً بين مكونات النظام السياسي الكويتي.

المطلب الأول: البرلمان الكويتي وتطور السلطة التنفيذية في الكويت

بدأت جهود بناء الدولة الديمقراطية في الكويت بداية من مطلع القرن العشرين، وذلك إستجابة للتغيرات التي طرأت على المنطقة مثل قيام الثورة الدستورية الأولى في إيران، ووضع أسس الدولة السعودية الثالثة، ثم التدخل البريطاني السافر في الخليج، إضافة لعدد من المتغيرات الداخلية الإقتصادية التي تمثلت في الإتساع التجاري ورواج مواسم الغوص وبيع اللؤلؤ، وكان لهذه التغيرات آثاراً عميقة على الكويت التي أستقطبت المهاجرين من المناطق القريبة ونمو فئات إجتماعية جديدة باتت تشعر بالحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة وتطوير النظام القائم، ومن هنا بدأت تظهر الإرهاصات الأولى لدولة المؤسسات والتي كان من أبرز مظاهرها ما يلي(بشارة،٢٠٠٠: ١٠):

أولاً: تجربة المجلس الإستشاري لعام ١٩٢١، والذي جاء محصلة لمطالب النخبة التجارية الكويتية، وتكون المجلس من إثني عشر عضواً، وعلى الرغم من هذا المجلس كان إستشارياً ولم يكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعالاً لكنه أوجد لأول مرة في تاريخ الكويت نوعاً من المشاركة الشعبية في شؤون الحكم الأمر الذي كن له أثره البعيد فيما بعد على مجمل الأحداث السياسية والدستورية في الكويت.

ثانياً: تنامي مطالب ما سمي في السنوات الأخيرة من الثلاثينات (١٩٣٧ – ١٩٣٨م) بـ الكتلة الوطنية التي طالبت بالمزيد من المشاركة السياسية كطريق وحيد للإصلاح، خاصة بعد فشل المحاولة في إقامة مجالس متخصصة، وتشكيل مجالس متخصصة، وتشكيل مجلس منتخب من قطاعات محددة من المجتمع، ومن أسباب ظهور هذه الحركة إلى عدد من المتغيرات منها بشائر وجود النفط والتدفقات المالية الأولى الناجمة عن إعطاء الإمتيازات والتي تزامنت مع وجود حركة قومية ناهضة تمثلت في إشتداد مقاومة الإحتلال البريطاني في العراق، كذلك التطورات في مصر وسوريا، وعلى الرغم من وجود العديد من الظروف الداخلية والخارجية التي أطاحت في النهاية بهذه الحركة، إلا أنها مثلت نقطة فاصلة في تاريخ الكويت السياسي حيث نتج عنها تشكل مجلس منتخب جديد، وقد أصدر هذا المجلس أول وثيقة دستورية في الثاني من يونيو (١٩٣٨م) لتضع الأسس الدستورية لنظام ديمقراطي برلماني حديث.(عيد، ٢٠١٣)

وفي العقدين اللذين أعقبا حركة (١٩٣٨م) الإصلاحية شهدت المنطقة مجموعة من التطورات التي ساهمت في تدعيم عملية البناء الديمقراطي في الكويت ما بعد الإستقلال ومن أبرز هذه التطورات (بشارة،٢٠٠٠: ١٦):

أولاً: زيادة العائدات النفطية وتضخم العائدات المالية الأمر الذي مكن الكويت من إقامة بنى تحتية لدولة حديثة وإستقطاب هجرة عمالة عربية وأجنبية ضخمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: ظهور فئات إجتماعية جديدة لها مطالبها السياسية، مثل الطبقة الوسطى من موظفي الدولة وصغار التجار والمقاولين إضافة لتزايد دور القبائل البدوية، الأمر الذي أثر على تركيبة وبناء النخبة السياسية في الكويت.

ثالثاً: تبلور الوعي السياسي عند بعض التجمعات الإجتماعية تماشياً مع الموجة التحررية العربية، وتجسد هذا الوعي من خلال تكون بعض التجمعات السياسية والإجتماعية مثل اللجنة الوطنية لأنصار السلام في عام (١٩٥٤م)، والرابطة الديمقراطية التي طالبت بمجلس تأسيس ووضع دستور حديث (أبو الدهب،٢٠٠١: ٧٥).

رابعاً: رغبة القيادة السياسية في الكويت في عهد الأمير عبد الله السالم في تحويل الإستقلال إلى حقيقة شعبية، عن طريق تحويل النظام القائم إلى نظام دستوري أميري، وهو الأمر الذي تلاقى مع طموحات النخبة الجديدة لمزيد من المشاركة.

وكنتيجة لهذه التطورات والخبرة الديمقراطية الكويتية جاء تحول النظام السياسي الكويتي عقب الإستقلال من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية، وفي الوقت الراهن تمتلك الكويت أقدم تجربة في الممارسة الديمقراطية مقارنة بجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل، لكن كثيرين يرون أنها لم تنجح بعد في إنجاز مهمات التحديث وبناء أطر مؤسسية أو تنظيمات قانونية لممارسة العمل السياسي، ومن وجهة نظر بعض المحللين السياسيين فإنها أسيرة المجتمع التقليدي ومحكومة بقيمه وممارساته المناقضة في جوانب أساسية منها للحداثة السياسية، وأنها تخضع في أغلب الأوقات للتقاليد والقيم الإجتماعية الموروثة أكثر مما حكمتها أصول الممارسة الديمقراطية وقواعد التحديث السياسي.(عيد، ٢٠١٢)

أستمرت التجربة مدة أربعة عقود (١٩٦٣ –٢٠٠٤م) لم تخل من بعض العثرات، وتخللها فترة إنقطاع أستمرت من منتصف السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، وفترة أخرى من منتصف الثمانينيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى سنة ١٩٩٢م، والتجربة الكويتية حققت بعض الإنجازات على طريق إرساء دعائم الحكم الدستوري النيابي، وتقنين الحريات العامة وتوفير مساحة واسعة لممارستها علمياً، وتشكيل المجالس البلدية والنيابية بالإقتراع الدوري المباشر، إلى غير ذلك من الإنجازات التي هي موضع تقدير من مختلف القوى والتيارات السياسية بما فيها المعارضة الكويتية، ولكن هذه التجربة في الوقت نفسه وبعد كل هذه المدة لا تزال تفصلها خطوات واسعة عن قيم ومؤسسات الحداثة السياسية كما ذكرنا، وعادة ما تتجلى هذه الحداثة المقصودة في إقرار حقوق المواطنة والمشاركة السياسية للرجل والمرأة على حد سواء، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة، والمنافسة الإنتخابية على أساس البرامج والأفكار لا على أساس الأشخاص وإنتماءاتهم الأولية (القبلية أو المذهبية)، وإقامة علاقة متوازنة بين السلطات على قاعدة الفصل بينها وبخاصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحماية الحريات العامة وليس فقط تقنينها(غانم،٢٠١٤) ،وإفساح المجال أمام الإجتهادات المختلفة والآراء المتعددة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وسيادة حكم القانون لا القبلية والعلاقات الشخصية والعائلية.

مع بدايات العقد الثالث بدأ الكويتيون يفكرون في أشكال أكثر تطوراً وحداثة للمشاركة في تقرير شؤونهم، في ٢٢ فبراير عام (١٩٢١م) تقدم عدد من رجالات الكويت على رأسهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بمذكرة إلى حاكم الكويت آنذاك أحمد الجابر يقترحون فيها إنشاء مجلس للشورى يعين الحاكم على تصريف الأمور وتكون له رئاسته، والتقى الشيخ أحمد الجابر بمقدمي العريضة واتفق معهم على نص وثيقة تحقق الإستقرار في البلاد وتضع تنظيماً للسلطتين التنفيذية والتشريعية بالرغم من عدم وضوح الحدود بين الإثنتين في تلك الفترة.

ولم يعمر المجلس طويلاً لخلافات بين أعضائه، لكنه كرس عرفين ما زالا نافذين في الكويت حتى الآن:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول: يتصل بخلو المجلس من أسم ينتسب إلى أسرة الصباح، وحتى اليوم فإن آل الصباح لا يرشحون أنفسهم إلى عضوية مجلس الأمة رغم عدم وجود نص دستوري يحظر ذلك.

الثاني: يتمثل في إختيار المجلس رئيساً له وهو حمد الصقر عضو مجلس الأمة الحالي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية محمد جاسم الصقر، وبذلك ألغيت رئاسة الحاكم للمجلس تلقائياً حتى وإن قال البعض إنها ربما كانت رئاسة شرفية ما يؤكد الحرص على الفصل بين السلطات.

إنتهى مجلس الشورى بسرعة، ولكن حرص الكويتيين على المشاركة ترسخ وتجذر، فقد تم في عام (١٩٣٢م) تشكيل المجلس البلدي بالإنتخاب بل إن الأعضاء أنتخبوا من بينهم مديراً للبلدية في حين عين الحاكم رئيساً للمجلس فيما يشبه الرئاسة الشرفية، وبعده بأربع سنوات أنتخب مجلس المعارف وعين الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت وقتذاك الشيخ عبدالله الجابر رئيساً له إلى جانب رئاسته للمجلس البلدي، ويلاحظ في تلك الفترة أن الإنتخاب كان يتم من قبل مجمع إنتخابي محدود العدد يمثل وجهاء الكويت وأبرز أفراد العائلات المعروفة(البرصان،٢٠٠٠: ٤٦-٤٧).

كان بعض الذين سافروا لتلقي العلم خارج الكويت قد تركوا بصماتهم على إختصاصات المجلس وربما بدرجة كانت تتخطى الوعي المجتمعي ليس في الكويت وحدها ولكن ربما في المنطقة بأسرها، ما عجل بإنهاء وجوده حيث وجه الشيخ أحمد الجابر كتاباً إلى الشيخ عبدالله السالم يبلغه فيه بحل المجلس إعتباراً من يوم ٢١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٨م. (العتيبي، ٢٠١٣: ٥٨)

وبعد مرور ما يقرب من عام ونتيجة لمطالبات محلية أدت إلى صدام بين السلطة والمطالبين بالشورى أو الديمقراطية، تم في نهاية ديسمبر/ كانون الأول ١٩٣٩م إنتخاب المجلس التشريعي الثاني والمكون من ١٤ عضواً برئاسة الشيخ عبدالله السالم الصباح، وأعد المجلس وثيقة للدستور وحولت إلى حاكم البلاد لتوقيعها فرفضها وحل المجلس بعد حوالي ثلاثة أشهر من بدء أعماله (الشطي،٢٠٠٣: ١١٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور والحياة البرلمانية:

دخلت الكويت في مفاوضات مع بريطانيا لتغيير إتفاقية (١٨٩٩م) وإعلان الإستقلال في العام الأول من العقد السابع، ونجحت مفاوضات الشيخ عبدالله السالم الذي كان قد تولى الحكم خلفاً للشيخ أحمد الجابر في عام (١٩٥٠م) وأصدر أول يناير (١٩٦٢م) القانون رقم (١) لسنة (١٩٦٢م) بإنشاء مجلس تأسيسي يقوم بإعداد دستور للبلاد ويقيم نظام حكم على الأسس الديمقراطية.وأجريت الإنتخابات فعلاً في ٦ يناير ١٩٦٢م، وكانت إنتخابات مباشرة، وتشكل المجلس من ٢٠ عضواً إنضم إليهم ١١ وزيراً ضمتهم أول وزارة تعرفها الكويت. وأختار المجلس العضو عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيساً والدكتور أحمد الخطيب نائباً للرئيس، ولأن مهمة المجلس كانت محدودة بوضع دستور للبلاد فقد شكل لجنة من داخله لإنجاز المهمة ضمت يعقوب الحميضي وحمود الزيد وعبد اللطيف الغانم والشيخ سعد العبد الله السالم (ولي العهد الحالي) وسعود العبد الرزاق (الجمل،١٩٧١: ١٣٠-١٣٣)¨

أنهت اللجنة مهمتها بعد مناقشات صعبة للغاية أستمرت أكثر من عشرة أشهر وصدق أمير الكويت على الدستور يوم ١١ نوفمبر ١٩٦٢م ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي، وإلى جانب المكتسبات العديدة التي كرسها الدستور، فقد أشرك المواطنين في إختيار أميرهم عندما نص في إحدى مواده على أن أمير البلاد يختار ولي العهد ثم يطرح إسمه على مجلس الأمة ليزكيه، وفي حالة عدم إستقرار الرأي على واحد يتم ترشيح ثلاثة يزكي المجلس واحد منهم، وكان أول من طبق عليه النص الشيخ جابر الأحمد الصباح عندما أختاره سلفه الشيخ صباح السالم ولياً للعهد في العام ١٩٦٦م.

أنتخب أول مجلس للأمة عملاً بمواد الدستور الذي أكد الفصل بين السلطات يوم ٢٣ يناير ١٩٦٣م، تبعه المجلس الثاني في ٢٥ يناير ١٩٦٧ ثم المجلس الثلاث في ٢٣ يناير ١٩٧١م، فالمجلس الرابع في ٢٧ يناير ١٩٧٥م، غير أن المجلس الأخير أو ما يعرف بالفصل التشريعي الرابع إنتهى في ٢٠ يوليو ١٩٧٦م أي بعد عام وأقل من سبعة أشهر على إنتخابه. كان الحل غير دستوري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث صاحبه أمر أميري أصدره الشيخ صباح السالم الصباح الذي تولى الحكم في أعقاب رحيل شقيقه عبدالله السالم في ١٩٦٥م بتعطيل أربع مواد دستورية من بينها تلك التي تنص على إجراء إنتخابات المجلس الجديد في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر في حالة حل المجلس، بل إن الأمر الأميري تضمن كذلك إنشاء لجنة للنظر في تنقيح الدستور.(عيد، ٢٠١٣)

بعد ١٨ أسبوعاً من الإجتماعات المستمرة أنهت لجنة تنقيح الدستور أعمالها بعد أن أقرت تعديل المادة الثانية لتكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع وأقترحت زيادة عدد أعضاء مجلس الأمة إلى ٦٠ عضواً بدلاً من خمسين، من دون أن تقترب من مساحة الحريات التي كفلها الدستور ولا من مهام السلطة التشريعية.ويبدو أن الحكم أدرك صعوبة الأمر، خاصة أن الشيخ جابر الأحمد الصباح كان قد تولى الحكم عقب وفاة سلفه في اليوم الأخير من العام ١٩٧٧م، لذلك صدر مرسوم أميري يوم ٢٤ أغسطس ١٩٨٠م بعودة الحياة البرلمانية. وأجريت الإنتخابات في ٢٣ فبراير ١٩٨١م ولكن بعد أن كان تم تقسيم الكويت إلى ٢٥ دائرة إنتخابية بدلاً من عشر كما كان في السابق.(قاسم، ٢٠١٤)

أكمل المجلس الخامس مدته ليتلوه المجلس السادس في ٢٠ فبراير ١٩٨٥م، وتعرض المجلس الأخير للحل في يوم ٣ يوليو ١٩٨٦م مع وقف بعض مواد الدستور لتغيب الحياة البرلمانية عن الكويت حتى ٥ أكتوبر ١٩٦٢م. وفي تلك الفترة صدر الأمر بإنشاء مجلس وطني أعتبره الكويتيون رده على الدستور، بل وأعتبروا من يشارك فيه خائناً للديمقراطية، وعندما اجتاحت قوات الرئيس العراقي السابق صدام حسين الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م أكد الكويتيون تمسكهم بصيغة الحكم السابق والمحدد في دستور ١٩٦٢م وأكدوا التفافهم حول الأسرة الحاكمة مع عودة الحياة البرلمانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإنهاء وجود المجلس الوطني وإعطاء كل الفئات المحرومة حقوقها السياسية كاملة، وتم الإتفاق على ذلك في مؤتمر جدة الشعبي في أكتوبر ١٩٩٠م(الرشيدي،١٩٩٣: ٢٥٧).

وجرت إنتخابات مجلس الأمة السابع في ٥ اكتوبر ١٩٩٢م، ثم المجلس الثامن يوم ٧ أكتوبر ١٩٩٦م، الذي تم حله حلاً دستورياً يوم ٤ مايو ١٩٩٩م حيث أجريت إنتخابات جديدة يوم ١٧ يوليو ١٩٩٩م ولم يكمل المجلس التشريعي التاسع مدته الدستورية حيث تم حله والإعلان عن إجراء إنتخابات جديدة وهي التي أدت إلى إفراز المجلس العاشر في إنتخابات حزيران ٢٠٠٣م (البرصان،٢٠٠٠: ٥٢).

تعتبر الإنتخابات في معظم دول العالم فرصة لإلقاء الضوء على وجهات نظر المرشحين حيال الأحداث السياسية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، أما في الكويت فإن الإنتخابات الكويتية تتميز بأنها فرصة لترشيح وتناول جميع القضايا المحلية بلا إستثناء، وعلى ذلك فالإنتخابات الكويتية يغلب عليها الطابع المحلي بدرجة كبيرة، وقد لا نبالغ إذا قلنا إنها محلية بنسبة ١٠٠% ولكن مع وجود حالات نادرة لنوعية من المرشحين تعرج على بعض القضايا الإقليمية ولكن على عجل دون إطالة أو تحليل، حيث يطرح المرشحون شعارات متعددة منها ضرورة الإصلاح السياسي بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، وتشكيل الحكومة برئاسة شخص يمكن محاسبته برلمانياً، وبوقف الرئاسة بالتفويض لأنها حسب وصف البعض بدعة غير دستورية، وبضرورة تقدم الحكومة ببرنامج تحاسب على أساسه، وبوقف إحتكار وزارات السيادة من قبل أبناء الأسرة الحاكمة وتعيين الأكفأ.ومن أبرز الشعارات ضرورة الإعتراف بالأحزاب السياسية وإعطائها شرعية العمل لتكتمل أركان الديمقراطية خاصة أن هناك ستة تيارات سياسية تمارس دوراً سياسياً في الكويت منذ سنوات تحت مسميات مختلفة ولا ينقصها غير الإعتراف الرسمي.(عيد، ٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حظيت الإنتخابات التي شهدتها الكويت في منتصف عام ٢٠٠٣م بأهمية كبيرة بالنظر إلى عدة إعتبارات أساسية، يتمثل أهمها فيما يلي:

(١) جرت الإنتخابات في ظل بيئة إقليمية جديدة، كان أهم مفرداتها الإطاحة بنظام صدام حسين، وهو الأمر الذي أدى إلى زوال التركيز على الهاجس الأمني من برامج المرشحين، لصالح التركيز على قضايا أخرى هامة، جاء في مقدمتها قضية تطوير التجربة الديمقراطية، التي لم تحظ بالتركيز المطلوب خلال الدورات الإنتخابية الثلاث السابقة التالية لواقعة الإجتياح العراقي للكويت في صيف عام ١٩٩٠م.

(٢) في إطار التركيز على قضية تطوير التجربة الديمقراطية، تم طرح العديد من القضايا الهامة، في مقدمتها المطالبة بضرورة فصل منصب ولاية العهد عن منصب رئاسة الوزراء، ومنح المرأة كامل حقوقها السياسية، وعلى الرغم من أن قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي كانت مطروحة من قبل الدورات الإنتخابية لمجلس الأمة، فإنها أكتسبت هذه المرة أهمية خاصة بالنظر إلى عاملين أساسيين: أولهما، تصاعد الضغوط الدولية (الأمريكية تحديداً) الهادفة إلى التدخل في الشؤون الداخلية بزعم فرض الديمقراطية، وثانيهما موجة الإنفتاح التي طالت النظم الخليجية الأخرى في مرحلة ما بعد الإنتخابات التشريعية الأخيرة التي شهدتها الكويت عام ١٩٩٩م، ومثلت تحدياً للتجربة الديمقراطية الكويتية صاحبة السبق في هذا المجال. (العتيبي، ٢٠١٣: ١٩)

(٣) إرتفاع نسبة المشاركة في العملية الإنتخابية، حيث وصلت نسبة الإقتراع إلى أكثر من ٨٠% من جملة من لهم حق التصويت (حوالي ١٣٦ألفاً)، وتصاعد معدل التنافس بين التيارات المختلفة، الأمر الذي أشار إلى حيوية الساحة السياسية (الغانم،٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن البرلمان يعد من المؤسسات السياسية الرئيسية في التكوين السياسي في الكويت وكان له دور فاعل في تعزيز استقرار وبناء الدولة الكويتية وفي الوقت نفسه أثرت علاقته بالسلطة التنفيذية في حدوث ازمات سياسية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وساعد البرلمان على بدء عملية "لبرلة" او انفتاح الحياة السياسية وأفسح المجال أمام القوى الاجتماعية المنخرطة في جمع يات العمل التطوعي، وأصبح واضحاً بمرور الوقت ان قوة المجتمع والجمعيات والروابط الاه لية بإمكانها ان تفعل الكثير فيما يتعلق بأوجه القصور التي اعترت نمو التجربة البرلمانية.

المطلب الثاني: وسائل الرقابة التي يمتلكها مجلس الأمة لمواجهة الحكومة والتي تمتلكها الحكومة لمواجهة مجلس الأمة

تعد وسائل الرقابة التي يمتلكها مجلس الأمة الذي يمثل الشعب من مظاهر الديمقراطية وفصل السلطات، والذي يعمل على حماية حق المواطن، وحفظ المال العام من الهدر، ومحاربة الفساد في الحكومة، وضمان المشاركة الشعبية والرقابة القانونية كحق يكفله الدستور على أعمال الحكومة التي انفردت باتخاذ القرارات السياسية في دولة الكويت، ولاستمرار الحياة السياسية الديمقراطية فلابد أن يستخدم مجلس الأمة وسائل الرقابة لمراقبة ومتابعة أداء السلطة التنفيذية، ولابد أن تتعاون الحكومة مع مجلس الشعب في حال استخدام الأدوات الرقابية القانونية، ورفض الحكومة من التعاون مع مجلس الأمة يؤدي إلى عواقب لا تحمد عقباها كالاحتجاجات والاضطرابات والتظاهرات والمسيرات الشعبية (الحراك الشعبي) وهذا قد يعطل مسيرة الدولة والتطور في كافة المجالات. بالإضافة إلى ذلك فقد منح الدستور الكويتي الحكومة بعدها السلطة التنفيذية وسائل للتأثير في مجلس الأمة، ويعد هذا خروجاً عن الفصل بين السلطات، رغم أن النظام الدستوري طبق هذا المبدأ بشكل مرن، إلا أنها تعتبر وسائل تتدرج من البساطة إلى الخطورة.(قاسم، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهر الدستور الكويتي وسائل الرقابة التي يمتلكها مجلس الأمة على أعمال الحكومة بالمواد القانونية على حق السؤال، وحق طرح موضوع عام للمناقشة، وحق الاستجواب، وحق إبداء رغبات للحكومة في المساءلة العامة، وتشكيل لجان للتحقيق في كافة الأمور الداخلة في اختصاص المجلس، بالإضافة إلى حق المجلس في تشكيل لجان خاصة لبحث العرائض والشكاوي المقدمة من المواطنين وتقصي الحقيقة، فضلاً أنه نظم أحكام المسؤولية الحكومية، وتقرير عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء. وبناء عليه فإن الدستور الكويتي نص على وسائل الرقابة البرلمانية، وهذا يمنح لمجلس الأمة قوة لمواجهة الحكومة.(الراجحي ، ٢٠١١: ١٥)

ويمكن تناول وسائل الرقابة التي يمتلكها مجلس الأمة في مواجهة ومحاسبة الحكومة في الدستور الكويتي كالآتي:

أولاً: حق السؤال

إن حق مجلس الأمة في السؤال من الوسائل التي يمتلكها المجلس لمواجهة الحكومة، والتي تمكنه من متابعة أعمال الحكومة في مختلف الجهات بطريقة رسمية وقانونية، والمعلومات التي تقدمه الحكومة لأعضاء مجلس الأمة كإجابة عن أسئلتهم تعد وثيقة رسمية، وقد لا يقتنع أعضاء المجلس بالمعلومات المقدمة من الحكومة لعدم مطابقتها بالمعلومات التي حصلوا عليها بطرقهم الخاصة فيما يرد في الإجابة الرسمية، ويعتمد ويتأثر استخدام أسلوب الأسئلة البرلمانية بعوامل عديدة مثل خبرة النائب ومهارته في طريقة صياغة السؤال بقصد الحصول على بيانات معينة، بالإضافة إلى أنه قد يكون من السؤال فرض رقابة على النشاط الحكومي في المجالات التي قدم السؤال عنها، وقد نصت المادة (٩٩) من الدستور الكويتي أن " لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة". (العجمي، ٢٠١٢: ٧٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرف السؤال على أنه " حق لكل عضو من أعضاء المجلس يهدف إلى الوقوف في شأن من الشؤون الموكولة للحكومة ولا يقصد به سوى الاستفهام أو الاستيضاح عن أمر معين لا يعلمه العضو أو للتحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه".(النجار، ١٩٩٥: ٤٩٨)

وعرف بأنه "الاستيضاح عن قضية معينة يوجهه أحد النواب إلى الوزير أو الحكومة (طربوش، ١٩٩٥: ٣٧٠)" . وعرف أيضاً على أنه "توجيه استيضاح إلى أحد الوزراء بقصد الاستفسار عن أمرٍ من الأمور التي تتعلق بأعمال وزارته، أو بقصد لفت نظر الحكومة إلى أمر من الأمور أو إلى مخالفات حدثت بشأن موضوع ما". (الشاعر، ١٩٨٠: ٣٥٤)

هناك شروط عند تقديم السؤال؛ فلابد أن يكون السؤال المقدم لوزير ما أو للحكومة مكتوباً حال تقديمه لرئيس المجلس، وهذا ما اشترطه الدستور الكويتي واشترط توقيعه من مقدمه العضو في المجلس وأن تكون الإجابة من قبل الوزير خطية بحسب المادة (١٢٢). أما عن مدى جواز توجيه السؤال إلى مجموعة من الوزراء مرة واحدة، فقد درجت التقاليد البرلمانية على تطبيق مبدأ عدم جوازية توجيه السؤال لأكثر من وزير، فللعضو أن يختار أحد الوزيرين الذي يرجح معه أن يكون أكثر اتصالا بالموضوع ويوجه له السؤال(المادة ١٢١ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي)، وأن يكون السؤال مكتوباً والصياغة مختصرة للأسئلة، بالإضافة إلى خلو الأسئلة من التعليق، وهذه تعد شروط شكلية، أما الشروط الموضوعية فيجب أن يكون السؤال خالياً من العبارات غير اللائقة، أي ألا تمس الوزير، وبأسلوب هجوم وانتقاد شخصي، وألا يؤدي السؤال إلى الإضرار بالمصلحة العليا للبلاد، وأن يكون السؤال ضمن الموضوعات المسموح بالسؤال عنها، فضلاً عن ألا يكون حول شأن تنظره المحاكم لأنها تعود للجهة صاحبة الاختصاص. (المادة ١٢٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد استيفاء الشروط في السؤال ويصبح مؤهلاً للإجابة عليه فإن ذلك يتطلب أن يعلم به الوزير المسؤول قبل وقت الإجابة بمدة كافية؛ حتى يستطيع الإعداد لهذه الإجابة سواء كانت الإجابة المطلوبة كتابة أو شفهياً، وإبلاغ الوزير المختص بالسؤال قبل الإجابة عليه بوقت كاف، هو إجراء متفق عليه في التقاليد البرلمانية في النظم المختلفة، كما أن إبلاغ الوزير بالسؤال يترتب عليه إجراء آخر لا يقل عنه أهمية، كأن تتطلب اللائحة الداخلية إدراج السؤال الشفوي في جدول الأعمال خلال مدة محددة من تاريخ الإبلاغ، أو أن توجب اللائحة على الوزير الإجابة على السؤال خلال مدة محددة من تاريخ علمه به.(المادة ١٢٣ و ١٢٤ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي)

وفي حال امتناع الوزير أو الحكومة عن الإجابة دون إبداء الأسباب أو إذا أعلن سبباً غير مبرر أو عدم اقتناع النائب السائل بالإجابة جاز للنائب تحويل سؤاله إلى استجواب، ومن ثم تحويل الاستجواب إلى طرح الثقة بالوزارة أو الوزير، وهناك قيد وضعه المشرع الكويتي عند تحويل السؤال إلى استجواب وهو ألا يتم في نفس الجلسة التي يناقش فيها السؤال.(المادة ١٢٨ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي) ويعود هذا القيد لترك النائب للتفكير والابتعاد عن الانفعال والتشنج والإصرار على الرأي نتيجة الجلسة التي سادها الانفعال وتصل للمشادات الكلامية.

ثانياً: الاستجواب أو التحقيق

أتاح الدستور الكويتي الحق للمجلس في إجراء الاستجواب للتوصل بنفسه إلى الحقائق التي تتعلق بقضية ما، في حال لم يقتنع المجلس بالمعلومات التي قدمتها الحكومة أو الوزير، وقد يهدف المجلس للتحقق من فساد بعض الإدارات أو المؤسسات التي تتبع القطاع العام، أو اتهام أحد الوزراء بالفساد أو جريمة معينة أو الوقوع في الخطأ. فالتحقيق البرلماني يعد من وسائل الرقابة البرلمانية التي يمنحها الدستور للسلطة التشريعية لرقابة السلطة التنفيذية، والتمكن من مراقبة الحكومة بضمانات كفلها له نصوص الدستور، ومنحه حرية القيام بأي تحقيق يراه مناسباً.(الطماوي،١٩٨٨: ٥٥٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقصد بالتحقيق أو الاستجواب البرلماني بأنه "تقصي الحقائق من جانب السلطة التشريعية لأعمال الحكومة للكشف عن عدم التنفيذ السليم أو التنفيذ الخاطئ للقواعد العامة في الدولة وتحديد المسؤول عن ذلك ومساءلته".(الراجحي، ٢٠١١: ١٦)

وقد نصت المادة (١٠٠) من الدستور الكويتي أن "لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير".(المادة ١٠٠ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي)

ويعد الاستجواب من أخطر وسائل الرقابة البرلمانية حيث تكمن خطورته من كونه قد ينتهي إلى تقرير مسئولية رئيس مجلس الوزراء أو سحب الثقة من الوزير المستوجب، بالإضافة إلى أنه يحمل اتهام لمحاسبة من وجهة إليه في الشؤون التي تدخل في اختصاصه من خلال مجموعة الوقائع التي تجمعت لدى العضو البرلماني المستجوب من خلال تقديم البراهين والمعلومات والمستندات التي اعتمد عليها في الاستجواب، ويعطى للنائب لجلسة الاستجواب الوقت الكافي لجمع الحجج والبراهين لتقديمها، ويناقش الاستجواب فترة يحددها الدستور للدولة من تقديمه إلا فى حالات الاستعجال التى يراها المجلس وبموافقة الحكومة. (سيف، ٢٠٠٨)

وتكمن خطورة وأهمية الاستجواب في إمكانية تقديمه من قبل أكثر من نائب بحسب الدستور الكويتي لأنه يثير بحثاً وجدلاً ومناقشات جادة ويحق لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة الاشتراك بها ومناقشتها للوصول للحقيقة حتى في حال انسحاب العضو الذي قدم الاستجواب. وقد اشترطت المادة (١٣٤) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي في الاستجواب ما يشترط في السؤال، ومن حق رئيس المجلس أن يتحقق من مدى مطابقة طلب الاستجواب للشروط الواردة في النظام الداخلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمجلس. وقد وقعت العديد من الخلافات العميقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في دولة الكويت لكونه أكثر الأساليب المستخدمة للرقابة على أعمال الحكومة.

ثالثا: تشكيل لجان التحقيق البرلمانية

يعد تشكيل لجان التحقيق حق للسلطة التشريعية حتى وإن لم ينص عليه الدستور، إلا أنه من الطبيعي أن تمنح الدساتير للبرلمان هذا الحق الدستوري للرقابة على السلطة التنفيذية، وبالمقابل يحق للحكومة أن تقوم بأي تحقيق تراه مناسباً، وهناك ثلاث أنواع من التحقيقات البرلمانية كالتحقيق التشريعي هي جميع التحقيقات والأعمال التحضيرية التي تسبق اقتراح القوانين وهو يعد الوظيفة الأساسية للسلطة التشريعية في إطار دورها التشريعي والرقابي، والتحقيق الانتخابي وهو التحقيق الذي تقوم به لجنة مكونة من أعضاء البرلمان للتحقق من صحة عضوية النواب المطعون فيها، والتحقيق السياسي فهو الذي تقوم به لجنة تقصي الحقائق للكشف عن المخالفات السياسية داخل أجهزة السلطة التنفيذية. وتقتصر مهمة لجنة التحقيق البرلماني على تقديم تقرير به نتائج تقصي الحقائق والاستنتاجات وليس للجنة أي سلطة في اتخاذ القرارات، والتقرير يتضمن رأي الأغلبية دون اغفال لرأي الأقلية، ولها الحق في نشر التقرير، ولا يناقش في جلسة علنية. (الراجحي، ٢٠١١: ١٧)

ويستند مجلس الأمة بحقه في تشكيل لجان التحقيق البرلمانية في المادة (١١٤) من الدستور الكويتي أن "يحق لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو يندب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم" (المادة (١١٤) من الدستور الكويتي). هناك بعض الحالات التي لا تقع تحت سلطة لجان التحقيق كالأعمال العسكرية والخارجية أو أجهزة المخابرات لسرية هذه الأجهزة، وتتعلق بأمن البلاد واستقراره فهي منوطة بالجهات الأمنية فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: الاقتراحات والرغبات والعرائض والشكاوي

أعطى الدستور الكويتي الحق لأعضاء مجلس النواب بتقديم الاقتراحات للحكومة في القضايا العامة رغبة في المشاركة السياسية الحقيقية والتي تفيد المواطن والشأن العام، وتقديم شكاوي وعرائض لمجلس الأمة تحمل تظلمات لرفعها للحكومة أو لوزير معين، ففي الاقتراحات والرغبات لإن الحكومة غير ملزمة قانونياً، بل يقتصر إلزامها من الناحية الأدبية، كونها تستمد قوتها من قوة مجلس الأمة، ويمكن أن تذعن الحكومة لرغبة المجلس بناء على قوة المجلس والتخوف من مساءلتها وطرح الثقة عنها، أما بالنسبة للعرائض والشكاوي فهي حق كفله الدستور الكويتي واللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي (المادة (١٥٢) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي).

خامساً: حق المناقشة العامة

إن المناقشة العامة هو حق كفله الدستور الكويتي في المادة (١١٢) والذي ينص أنه "بناء على طلب موقع من خمسة أعضاء طرح موضوع عام على مجلس الأمة للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده، ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة". وبإمكان أعضاء المجلس من إثارة مواضيع عامة للمناقشة من باب تبادل الرأي والمشورة مع الحكومة. ونظمت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي أحكام هذه الطلبات وشروطها وإجراءاتها في المواد (١٤٦، ١٤٨، ١٤٩).

إن من أهم ما يميز هذه الوسيلة عن غيرها من الوسائل الرقابية، أنها لم تقتصر في ممارستها على أعضاء مجلس الأمة بل أجاز الدستور الكويتي للحكومة تقديم طلبات للمناقشة العامة، وهذه ميزة في تلك الوسيلة الرقابية، وقد يصدر قرار عن المجلس للتصويت على الأخطاء والمخالفات، والذي ينتج عنه التأكيد فقط على أعمال وتصرفات الحكومة والتي لا تتفق مع الصالح العام، والمقصود بهذه الوسيلة الاستيضاح دون أن يترتب عليها أية آثار على نتائج المناقشة(المادة (١٤٦) من اللائحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية لمجلس الأمة الكويتي). وأيضا المناقشة والتصديق على الميزانيات العامة وحساباتها الختامية السنوية، وإقرار ميزانية المجلس.

سادساً: تقرير عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء

يتم طرح الثقة في الحكومة بشكل فردي، أي طرح الثقة بكل وزير على حده، حيث نصت المادة (١٠١) من الدستور أن "كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء عدّ معتزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فوراً". وأكدت ذلك المادة (١٠٢) أن "لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به". وجاء ذلك حرص المشرع الكويتي في المادتين أن يوجد نوع من الاستقرار الوزاري لكي تمضي الحكومة في تحقيق الأهداف التي رسمها الدستور في تأكيد معنى الدولة الحديثة(المادة ١٠١، ١٠٢ من من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي).

ولابد من إجراءات معينة يصدر بعدها قرار عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، ويتم ذلك عند طرح موضوع الثقة بأحد الوزراء، من خلال استجواب يسبق إثارة موضوع عدم التعاون، ويكون الاستجواب موجهاً لرئيس مجلس الوزراء. ويقدم طلب عدم إمكانية التعاون مع رئيس الوزراء من خلال عشرة أعضاء من مجلس الأمة على الأقل، ومناقشة الموضوع من مؤيدين ومعارضين للاقتراح. وعند اصدار القرار بعدم إمكانية التعاون بالأغلبية فلا يحسب الوزراء عند حساب الأغلبية، ولا يشتركون أيضاً بالتصويت، وبعد الانتهاء من الإجراءات فإن مجلس الأمة يصدر قراره إما بتقرير التعاون مع رئيس مجلس الوزراء وتكفي الأغلبية العادية لذلك، وإما تقرير عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، ومن ثم يرفع الأمر إلى أمير البلاد، ويكون الأمير أمام خيارين؛ إما أن يقبل وجهة نظر مجلس الأمة، ويعفي رئيس مجلس الوزراء أو أن يحل مجلس الأمة، وبعد انتخاب المجلس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجديد فإن رأى نفس القرار في عدم التعاون مع رئيس الوزراء فإنه من تاريخ قرار المجلس الجديد يعد رئيس الوزراء معتزلاً منصبه، وتشكل وزارة جديدة.(العجمي، ٢٠١٢: ٩٧-٩٨)

وعليه، فقد استطاع مجلس الأمة الكويتي بشكل فعلي لإمكان عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء من قبل المجلس، وتحريك المسؤولية ضد رئيس الوزراء، على الرغم من قيام الأمير بحل المجلس في الاستجواب للودائع المليونية، إلا أن المجلس الجديد أصر على موقفه، ووصل الأمر إلى الحراك الشبابي على مستوى واسع والذي أدى إلى إجبار رئيس مجلس الوزراء على تقديم استقالته.

أما فيما يخص بوسائل الرقابة لدى الحكومة لمواجهة مجلس الأمة فكما أن البرلمان يمارس وظيفة رقابية على الحكومة، فإنه يخضع فى الوقت نفسه لنوع من رقابة الحكومة عليه أيضا. فإذا كان أعضاء البرلمان يستطيعون اتهام الوزراء، وسحب الثقة من الحكومة إذا ثبت الاتهام عليها، فإن الحكومة قد تلجأ الى حل البرلمان إذا رأت أنه غير متوازن أو موضوعي فى تقديره للأمور، أو يبالغ فى الاتهام بدون سند مقبول الى درجة تجعل التعاون بينهما مستحيلا، فترى ضرورة الاحتكام مباشرة الى الشعب ليقرر من الطرف الذى على صواب.

فالوزراء جميعاً يعدون من أعضاء في مجلس الأمة بحكم وظائفهم ما عدا من أتوا من خارج المجلس، وقد ضمن الدستور الكويتي في المادة (٨٠) ذلك لهم. ويشكل ذلك تكاملاً فضلاً عن التداخل بين السلطتين. ومن وسائل الرقابة التي تملكها الوزارة في مواجهة مجلس الأمة الآتي: (العجمي، ٢٠١٢:٦١)

١- حق الأمير في دعوة مجلس الأمة للانعقاد وفض الانعقاد

يقر الدستور الكويتي حق الأمير في دعوة مجلس الأمة للانعقاد في أدوار انعقاده العادية وغير العادية، وحقه في فض أدوار الانعقاد، وهناك أحكاماً للانعقاد في مواعيد محددة للمجلس. وتنص المادة (٦١) أن " لمجلس الأمة دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية أشهر ولا يجوز فض هذا الدور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل اعتماد الميزانية". وفي المادة (٦٢) تحدد المادة دعوة الأمير لعقد المجلس دوره العادي، وفي المادة (٦٤) فإنه ينص على " يدعى مجلس الأمة بمرسوم لاجتماع غير عادي إذا رأى الأمير ضرورة لذلك أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس. ولا يجوز في دور الانعقاد غير العادي أن ينظر في غير الأمور التي دعي من أجلها إلا بموافقة الوزارة". وفي المادة (٦٥) فإنه " يعلن الأمير فض أدوار الاجتماع العادية وغير العادية". أما في المادة (٦٦) إنها تنص على " كل اجتماع يعقده المجلس في غير الزمان والمكان المقررين لاجتماعه يكون باطلا وتبطل بحكم القانون القرارات التي تصدر فيه".

٢- حق الأمير في تأجيل جلسات مجلس الأمة

وهذا حق دستوري للأمير في تأجيل الجلسات من خلال الحكومة، وألا تتجاوز مدة التأجيل لمدة شهر واحد فقط، وعدم جواز تكرار تأجيل الجلسات مره أخرى خلال دور الانعقاد الواحد إلا بعد دعوته للانعقاد وموافقته على تأجيل جلساته مره أخرى، وتعد سلطة الأمير سلطة تقديرية لا يقيدها سوى المدة التي حددها الدستور الكويتي. وحرص الدستور في المادة (١٠٦) على قيام مجلس الأمة بواجبه كاملاً وعدم إنقاص فترة الانعقاد عن مدة ثمانية أشهر، وذلك في عدم احتساب مدة التأجيل ضمن فترة الانعقاد.(العجمي، ٢٠١٢: ١١٢)

٣- حق الأمير في حل مجلس الأمة

يحق للأمير حل مجلس الأمة، وهو بمثابة إقالة جميع أعضاء البرلمان[6] ، وكان دستور الكويت قد أقر حق حل المجلس في المادتين ١٠٢ و١٠٧، حيث تنص المادة ١٠٢ من الدستور على:

"لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة، ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به، ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم إمكانية التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى رئيس الدولة وللأمير في هذه الحالة أن يعفى رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة، أو أن يحل مجلس الأمة. وفي حالة الحل، إذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلاً لمنصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن، وتشكل وزارة جديدة"

وتنص المادة ١٠٧ على: "للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد"

ومن خلال المادتين فإن حل المجلس يجب أن يكون بمرسوم أميري يبين أسباب الحل للشعب، وأنه لا يجوز حل مجلس الأمة للأسباب نفسها مرة أخرى، وإذا تم حل مجلس الأمة فإنه تجب الدعوة لإقامة انتخابات في مدة أقصاها شهرين من تاريخ الحل، ولا يجوز حل المجلس في فترة إعلان الأحكام العرفية.

و قد حل مجلس الأمة سبعة مرات، مرتان منهم (١٩٧٦ و ١٩٨٦) حل بشكل غير دستوري وتوقف العمل ببعض مواد الدستور. كان الحل الأول للمجلس عام 1976 في عهد الشيخ صباح السالم الصباح، وكان هذا هو الحل غير الدستوري الأول. وجاء نتيجة لتراكم مشاريع القوانين وتأزم الموقف بين الحكومة والمجلس. وأعلن عن حل المجلس في 29 أغسطس 1976 وأصدر الشيخ صباح السالم الصباح أمراً أميرياً جاء فيه» :وقف العمل باحكام المواد ٥٦ فقرة ٣ و١٠٧ و١٧٤ و ١٨١ من الدستور الصادر في الـ١٢ من نوفمبر عام ١٩٦٢ .«وجاء الحل الثاني –و هو الحل غير الدستوري الثاني– في 3 يوليو 1986 نتيجة التصعيد بين الحكومة والمجلس وتقديم مجموعة من الاستجوابات في نفس اليوم، وتعطلت الحياة البرلمانية حتى مجلس عام1992 ، ونتج من هذا الحل تجمعات دواوين الأثنين المطالبة بعودة الحياة البرلمانية. وحل المجلس لمرة ثالثة –الأولى دستورياً–

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في 4 مايو .1999 وشهد المجلس الحل الرابع في 21 مايو 2006 نتيجة التصعيد والصدام بين المجلس والحكومة في قضية تقليص عدد الدوائر الانتخابية وتقديم استجواب لرئيس الوزراء بخصوص هذه القضية. وكان الحل الخامس في 19 مارس2008 ، والسادس في 18 مارس2009 ، وكانا بسبب التصعيد السياسي بين النواب والحكومة وكثرة الاستجوابات. وجاء الحل السابع في 6 ديسمبر 2011نتيجة فضيحة رشاوي النواب وكثرة الاستجوابات الموجهة لرئيس الحكومة والوزراء الشيوخ وحادثة اقتحام مجلس الأمة .

ويرى الباحث أن مركزية السلطة الكويتية من خلال السلطة التنفيذية المتمثلة في وزارة الخارجية أو شخصية الوزير وتقوم بتنفيذها الأجهزة الأخرى الموازية لها كالسلطة التشريعية على أهميتها إلا أن دورها ثانوي أو جانبي، ولا يزيد دور السلطة التشريعية (مجلس الأمة) عن ممارسة الضغط والمشاورة وإبداء الاحتجاج والرأي في معظم الأحيان، والنخبة الضاغطة والمؤثرة على الرأي العام وصناع القرار السياسي في المجلس التجار والقوميين العرب، والتيار الإسلامي الأصولي. وعلى الرغم من ذلك فإن دور السلطة التشريعية في الكويت يفوق دور السلطة التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الصراع السياسي بين مجلس الأمة الكويتي والحكومة في الفترة الواقعة مابين (٢٠٠٦-٢٠١٥)

على الرغم من اقتراب النظام السياسي الكويتي من الشكل البرلماني لتقريره مبدأ الفصل مع التعاون بين السلطات وهو المبدأ الحاكم للنظم البرلمانية، إلا أنه في التطبيق الواقعي رجحت كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حيث يشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية الشتريعية وفقاً لنص المادة (٥١) من الدستور، كما أن المادة (١٠٦) تعطي الأمير حق في تأجيل اجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا يتجاز شهراً، وألا يتكرر التأجيل في دورة الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة، بالإضافة إلى المادة (١٠٧) إلى حق الأمير بحل المجلس بمرسوم يبين في أسباب الحل، وقد حل في الماضي المجلس الرابع عام ١٩٧٦ والمجلس السادس عام ١٩٨٦)المادتين ١٠٦، ١٠٧ من دستور الكويت).

والدستور الكويتي لا يعطي مجلس الأمة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الانتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقم بتأدية واجبها حسب ما هو متوقع منها، ويكتفي الدستور بجعل الأمير حكماً بعد أن يرفع إليه من قبل رئيس الوزراء وضع عدم التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعندها يلجأ الأمير إما إلى إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة.

فقد أكدت الممارسات هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية في الكويت بشكل واضح، فبالإضافة للأمثلة السابق الإشارة إليها يلاحظ أن الدستور نص على ضرورة إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ حل البرلمان، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بذلك مما نتج عنه أن البلاد كثيراً ما شهدت فترات خلت من أي سلطة تشريعية منتخبه، من ناحية أخرى فإن الممارسة السياسية جرت على الجمع بين منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء وهو ما جعل الدولة تشهد العديد من الأزمات السياسية والدستورية فلما كان الدستور يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال آلية عدم التعاون، وعندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء فإن ذلك يخلق حالة من عدم الانسجام المنطقي بين النصوص الدستورية عندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء الذي هو في الوقت نفسه ولي العهد. (الرشيدي، ١٩٩٧: ٣٥٨)

إن الصراع بين السلطتين لعقود طويله ليس جديداً على الساحة الساسية، ويبدو أن قوة السلطة التنفيذية في القرارات وعدم فصل السلطات في الواقع العملي هو ما يؤجج الصراع بين السلطتين، وحل المجلس كسلاح ذو حدين، يعمل على تفعيل الصراعات بين المجلس والحكومة، فضلاً عن حقوق المرأة السياسية الذي كان جزء من الصراع السياسي بين المجلس والحكومة، بالإضاف إلى الأهمية الكبيرة الذي يوليها مجلس الأمة لدفع مسيرة الإصلاح الاقتصادي بالكويت، والذي يتطلب توافر منظومة تشريعية داعمة لهذه المسيرة.(وهبة،٢٠١٥: ٥٦)

وعليه، فإن هناك العديد من الموضوعات والقضايا التي تتطلب تصدي مجلس الأمة لها، والتي تسفر عن صدام محتمل بين الحكومة سواء لحساسية هذه القضايا أو لأهميتها للرأي العام، وخصوصية المجتمع الكويتي الذي يؤثر على التجربة البرلمانية فيها. وقد مرت التجربة البرلمانية في دولة الكويت للعديد من الصدامات في العديد من مراحل السياسة الكويتية، وعلى مر العقود فإن هناك تصاعد واضح في الصدام بين المجلس والحكومة وقد وصل إلى حراك شبابي تحول إلى حراك شعبي يطالب بحقوقه بشكل واعي وواضح، وسيتم التطرق إلى الصراع بين السلطتين، والأزمات السياسية ومطالب القوى السياسية في ضوء المؤشر السياسي الديمقراطية.

وسوف يتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: التحولات السياسية التي شهدتها الكويت بعد عام ٢٠٠٦

المبحث الثاني: أبعاد الأزمة السياسية بين مجلس الأمة والحكومة الكويتية خلال الفترة(٢٠٠٦-٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول

التحولات السياسية التي شهدتها الكويت بعد عام ٢٠٠٦

وعلى الرغم من أن قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠ الذي زاد عدد الدوائر الإنتخابية إلى ٢٥ دائرة قد عمق في جانب المفاهيم القبلية ودعمها، إلا أنه في جانب آخر فتت بعض القبائل وتوزع أفرادها على أكثر من دائرة، وهذا أدى إلى ما عرف بظاهرة الإستبدال والتحالف بين القبائل، بحيث تتحالف القبائل ذات الثقل الإنتخابي النسبي مع بعضها لإيصال مرشح لكل منها في الدائرة الواحدة، أو أن تستبدل أصوات القبيلة (أ) في دائرة معينة مع قبيلة أخرى (ب) ، على أن يصوت أفراد هذه القبيلة لمرشحيها في دائرة كثافتها النسبية. وهذا الأسلوب أو السلوك السياسي هو سلوك بدائي، غير قائم على أسس فكرية وسياسية واضحة ويحارب سيطرة القبيلة، معتمداً على الأسلوب نفسه وعلى المفاهيم القبلية نفسها، وهو تحالف لا يعمر طويلاً ويأتي فقط في فترة الإنتخابات (الحربي،٢٠٠٨).

ولايخرج قانون الإنتخابات الجديد ٢٠٠٦/٤٢ بشأن إنتخابات مجلس الأمة والذي قلص عدد الدوائر الإنتخابية إلى خمس دوائر عن سابقه في هذا المجال، ولا سيما في الدائرتين الرابعة والخامسة، كما أنه أتاح فرصة مباشرة للتحالفات القبلية في داخل الدائرة الواحدة، حيث إنه وضع كل خمس دوائر في دائرة دون مراعاة الإختلالات السابقة، إلا أن زيادة عدد الناخبين في كل دائرة من الدوائر الخمس ، ولا سيما القبلية منها أربك عملية الإنتخابات الفرعية مع إزدياد الوعي بين أبناء القبائل وزيادة عدد الراغبين في الترشيح لمجلس الأمة، وأتاح القانون الجديد فرصة للروابط والبرامج الإنتخابية الفكرية والسياسية ذات البعد الوطني لتحل محل العصبيات القبلية والنزعات الطائفية (الحربي، ٢٠٠٨).

أكد القانون رقم ٢٠٠٦/٤٢ بشأن إنتخابات مجلس الأمة في مذكرته التفسيرية أن هذا القانون الذي قلص عدد الدوائر من ٢٥ إلى ٥ دوائر إنتخابية هدف إلى القضاء على ثغرات وسلبيات القانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السابق رقم ٩٩/ ١٩٨٠ والتي كشف عنها التطبيق العملي خلال الفصول التشريعية ما بين عامي ١٩٨١- ٢٠٠٦.

ومما يذكر أن نظام الدوائر الخمس والعشرون الصغيرة، الذي جرت على أساسه الإنتخابات، يقلص البعد السياسي في العملية الإنتخابية إلى حد كبير، ويعزز في المقابل تأثير عنصر العلاقات الشخصية والإجتماعية العامة للمرشحين الأفراد، كما يخضع الإنتخابات لتأثير الإعتبارات القبلية والطائفية والعائلية، بالإضافة إلى شراء الأصوات وتقديم الخدمات وإنجاز المعاملات، ومن ثم فإن التمثيل السياسي في المجلس النيابي مشوه، فقد يكون تمثيل تيار سياسي أكثر من حجمه الحقيقي لإعتبارات تتصل بالوضع القبلي أو الطائفي لبعض مرشحي هذا التيار، وفي المقابل فقد يكون التمثيل أقل من الحجم الفعلي لهذا التيار السياسي أو ذلك بسبب ضعف البعد السياسي في العملية الإنتخابية في ظل الدوائر الخمس والعشرون، وأعتماد إختيارات الناخبين على الإعتبارات الأخرى.(وطفة، ٢٠١٠)

التحول الأول: بروز تنظيمات وتجمعات شبابية جديدة ما لبثت أن قلت نشاطاتها بعد فترة قصيرة من تأسيسها، والثاني: يتمثل في الصعود اللافت لتيار الإسلام السياسي ومحاولاته تصدر المشهد السياسي، والثالث: يتمثل في محاولات المعارضة الكويتية من خارج البرلمان (التي رفضت المشاركة في الانتخابات الأخيرة في ديسمبر ٢٠١٢) التوحد في أكثر من صيغة في سبيل تنظيم صفوفها وتنسيق مواقفها، والرابع: تأسيس كتل برلمانية جديدة في المجلس الحالي كبدائل للكتل التقليدية التي ظلت مسيطرة لسنوات طويلة على التشكيلات النيابية السابقة، ولكنها رفضت المشاركة في البرلمان الحالي احتجاجاً على التعديل الذي أدخل على نظام التصويت في الدوائر الانتخابية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحول الأول: تأسيس عدد من التجمعات الشبابية: شهدت الكويت في الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الدور السياسي للشباب، بحيث أصبح دورا موازيا لدور القوى والتكتلات السياسية، على نحو يستحق معه أن يشكل مساراً رئيسياً من مسارات الحراك السياسي، والذي ارتبط باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشبكة الانترنت .

جدير بالذكر أن هذا النشاط في دور الشباب السياسي ليس وليد اللحظة، فقد ظهر التحرك الشبابي الضاغط أول الأمر في قضية الحقوق السياسية للمرأة خلال ربيع عام ٢٠٠٥، وهي قضية كانت محل خلاف في صفوف المجتمع والقوى السياسية والنواب، ثم تحول التحرك الشبابي المبادر والضاغط الى تحرك موحد في قضية محل توافق وطني واسع هي قضية اصلاح النظام الانتخابي (أحمد الديين،٢٠١١).

ولكن الجديد في دور ونشاط الشباب الكويتي خلال الفترة الأخيرة – والذي يعد أحد التحولات الأخرى التي شهدتها الساحة السياسية الكويتية في سياق التأثر بأجواء التغيير الذي شهدته المنطقة العربية منذ بدايات العام الماضي ٢٠١١ – هو تأسيس بعض التجمعات الشبابية بأهداف وأطروحات جديدة تجاه بعض القضايا المتداولة في المشهد السياسي، وكان من أهم هذه التجمعات الشبابية، حركة كافي وهي عبارة عن حركة شبابية تأسست في ٢٨ فبراير ٢٠١١، وشباب السور الخامس، وهي حركة تأسست في الشهر ذاته، وكذلك حملة نريد التي تأسست في مارس من العام الماضي ٢٠١٢ أيضاً، وكتلة نهج التي تأسست في ابريل من العام ٢٠١١، وكان الهدف المشترك الذي التفت حوله هذه التجمعات الشبابية – وتحقق في النهاية – هو المطالبة بتغيير حكومة الشيخ ناصر المحمد السابقة، حيث كان القاسم المشترك في البيانات التأسيسية المختلفة لتلك الحركات وشعاراتها في التظاهرات والمسيرات المختلفة، هو "نهج جديد.. رئيس جديد.. حكومة جديدة".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم ان هذه التجمعات الشبابية أوجدت حالة غير مسبوقة من الحراك السياسي، إلا أنه على أية حال لم تكن الطرف المستفيد منه، بل استفاد منه تيار الإسلامي السياسي الذي حاول ركوب هذه الحالة وتصدر المشهد السياسي على حساب أهداف وتطلعات تلك الحركات الشبابية التي خفت دورها وتأثيرها بمرور الوقت، وهذا ما سوف يتضح أكثر في النقاط التالية .

التحول الثاني: الصعود اللافت لتيار الإسلام السياسي، وتغير قواعد اللعبة السياسية:

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، كان للتيار الإسلامي حضور متفاوت في التشكيلات المتتالية لمجلس الأمة الكويتي ما بين الحضور القوي تارة والتمثيل المتواضع تارة أخرى. ولكن منذ أن اتضح ان «المزاج العام» في المنطقة العربية، في أعقاب ما عُرف بـ«ثورات الربيع العربي»، يصب بوضوح في مصلحة الإسلاميين بتياراتهم المختلفة، انعكس ذلك أيضاً على وضع تيار الإسلام السياسي في الكويت، على نحو ما عكسته انتخابات مجلس الأمة في فبراير ٢٠١٢، والتي أسفرت عن فوز التيار الإسلامي بشقيه الإخواني والسلفي بـ٢٧ مقعدا، ليشكل مع عدد من النواب الآخرين كتلة الأغلبية المعارضة التي حصدت ٣٤ مقعدا من برلمان ٢٠١٢ . والحقيقة أن تيار الإسلام السياسي في الكويت لم يستفد فقط في صعوده اللافت من أجواء الربيع العربي، وانما استفاد أيضاً من البيئة والسياق الداخلي التي أجريت فيها انتخابات فبراير ٢٠١٢، حيث جاءت على خلفية اتهامات للحكومة بالفساد وإهدار المال العام، وفضيحة الإيداعات المليونية لعدد من نواب مجلس الأمة السابق لتلك الانتخابات، وهي احدى القضايا التي هزت الكويت في تلك الفترة وشملت ١٣ نائباً، اتهموا من قبل المعارضة بتلقي الأموال من الحكومة السابقة التي ترأسها الشيخ ناصر المحمد الصباح لتمرير مشروعات للحكومة مما دفع الى تسمية مجلس الأمة ٢٠٠٩ بمجلس «المرتشين والقبيضة»، كما استفاد التيار الإسلامي أيضاً من ضعف التيار الليبرالي في الكويت وعدم قدرته على تقديم البديل الذي يقنع الناخبين، هذه العوامل مجتمعة صبت في صالح صعود تيار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلام السياسي، الذي قادته الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) المعبّرة عن جماعة الإخوان المسلمين في الكويت (تقرير الخليج الاستراتيجي،٢٠١٢).

على صعيد آخر، شهدت قواعد اللعبة السياسية بين هذا التيار والحكومة الكويتية تغييراً ملحوظاً. ففي السابق، كانت قواعد هذه اللعبة تكاد تنحصر في آلية ممارسة أدوات الرقابة البرلمانية في مواجهة أعضاء الحكومة الكويتية، وتحديداً أداة الاستجواب. فنواب المعارضة بشكل عام ظلوا يؤكدون على تمسكهم بحقهم الدستوري في مراقبة أداء الحكومة عبر أداة الاستجواب، في حين ان الحكومة كانت توجه اليهم اتهامات بالإفراط في ممارسة هذه الأداة وعدم التدرج في استخدام أدوات الرقابة البرلمانية والقفز مرة واحدة الى أداة الاستجواب وإفراغها من مضمونها بسبب استخدامها لأسباب شخصية تستهدف أشخاص الوزراء وليس أداءهم. محصلة هذا التفاعل كانت تدفع الحكومة في بعض الأحيان الى الصعود للمنصة ومواجهة الاستجوابات المقدمة ضدها، وفي أحيان أخرى يستقيل الوزير المستجوب قبل الجلسة المخصصة لاستجوابه، ولكن في معظم الأحيان كانت تقود هذه الأجواء الى أزمات مستعصية بين الحكومة والبرلمان تنتهي إما باستقالة الحكومة أو حل البرلمان .

ومن ثم، كانت قواعد اللعبة السياسية بين التيار الإسلامي (ونواب المعارضة عموماً)، والحكومة الكويتية، تنحصر في اطار النظام السياسي الكويتي القائم دون أن تتعداه الى المطالبة باحداث تغيير فيه من قريب أو بعيد، مع وجود سقف أدنى للمطالب لم يتعد مجرد المطالبة بعدم اعادة بعض الوزراء أو عدم توزير أشخاص آخرين بعينهم، وهو الأمر الذي تغير بشكل كبير بعد أحداث الربيع العربي في سلوك المعارضة الإسلامية عموماً، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين الكويتية .

ولكن بعد أن نجحت المعارضة الإسلامية في تشكيل كتلة الأغلبية في برلمان ٢٠١٢ المبطل، اتجهت الى الانفراد بتحديد أولويات الأجندة التشريعية دون التشاور مع الكتل السياسية الأخرى، كما اتجهت الى العمل على أسلمة القوانين، بالإضافة الى استخدام أداة الاستجواب بشكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكثف في مواجهة عدد من أعضاء الحكومة وفي مواجهة رئيس الحكومة نفسه الشيخ جابر المبارك، مما خلق نوعا من التأزيم غير المسبوق في العلاقة بين الحكومة والبرلمان. لكن التغيير الأهم في سلوك المعارضة الإسلامية كان في تبنيها مطلب «الإمارة الدستورية» الذي تدعمه بشكل أساسي جماعة الإخوان المسلمين الكويتية، وعملت على حشد أكبر تأييد سياسي له. ومن المهم الإشارة في هذا السياق الى أن المعارضة الإسلامية وتيارات المعارضة الأخرى فقدت المظلة البرلمانية في تحريك مطالبها، مرتين، الأولى رغماً عن إرادتها والثانية طواعية بقرار منها. ففي المرة الأولى: جاء حكم المحكمة الدستورية الكويتية (في ٢٠ يونيو ٢٠١٢) ببطلان إجراء انتخابات فبراير ٢٠١٢ وبالتالي بطلان المجلس الذي تشكل عنها، والحكم بعودة مجلس ٢٠٠٩ الذي كان يشكل فيه التيار الإسلامي أقلية ويسيطر عليه أغلبية موالية للحكومة. والمرة الثانية: كانت بعد صدور مرسوم أميري بحل مجلس ٢٠٠٩ الذي أعادته المحكمة الدستورية للحياة، ثم رفض المعارضة الدخول في الانتخابات الجديدة (التي أجريت في ديسمبر ٢٠١٢) بسبب اعتراضها على إدخال تعديلات على نظام التصويت في الدوائر الانتخابية .(الجاسم، ٢٠١٢: ٤٧)

البديل الذي لجأت اليه المعارضة بعد خروجها من البرلمان كان الشارع السياسي كأداة لحشد التأييد لمطالبها السياسية ومباشرة ضغوط مباشرة على الحكومة عبر تنظيم تظاهرات رافضة لتعديل نظام التصويت في الدوائر الانتخابية، اتخذت هذه التظاهرات مسميات «كرامة ١ و٢ وغيرهما»، ووصل الأمر ذروته بخروج لهجة الخطاب السياسي المعارض عن خطوط حمراء تعودت المعارضة على عدم تجاوزها، ولكن تم تجاوزها أخيراً وأسفرت – ضمن تداعياتها – عن صدور حكم بالحبس على النائب السابق مسلم البراك بسبب إلقائه خطابا في احدى التظاهرات تعدى فيه على الذات الأميرية، مما أدخل البلاد في حلقة جديدة من مسلسل التأزيم الذي لم ينته منذ سنوات قليلة مضت .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحول الثالث: محاولات توحيد تيارات المعارضة السياسية: أحد التحولات الأخرى التي شهدتها القوى السياسية الكويتية، هو بروز محاولات من أجل توحيد تيارات المعارضة السياسية في كيان واحد لتنظيم تحركاتها وتوحيد مطالبها، خاصة بعد أن أصبحت معارضة من خارج البرلمان، ويمكن في هذا السياق رصد محاولتين رئيسيتين، وتقييم مدى إمكانية استمراريتهما وفاعليتهما على الساحة السياسية:

١. المحاولة الأولى: تأسيس الجبهة الوطنية لحماية الدستور: تم تأسيس هذه الجبهة في التاسع من شهر سبتمبر ٢٠١٢، وضمت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) الممثلة لإخوان الكويت، وعددا آخر من الكتل السياسية، مثل كتلة التنمية والإصلاح، وكتلة العمل الشعبي، وكتلة العدالة، أي أنها ضمت كتلة الأغلبية المعارضة في مجلس ٢٠١٢ المبطل، حتى ان البعض اعتبر ان الكتلة والجبهة وجهان لعملة واحدة. وحددت هذه الجبهة أربعة أهداف على المدى القريب، تمثلت في:

أ. التصدي لنهج الانفراد بالسلطة، وتحديدا رفض محاولة الحكومة تغيير النظام الانتخابي على نحو منفرد.

ب.الإسراع الى تلبية الارادة الشعبية بحل مجلس ٢٠٠٩، والعودة الى إرادة الأمة عبر صناديق الانتخابات (وبالفعل تم حل هذا المجلس).

ج.وضع حد لمحاولات السلطة إقحام القضاء في مناوراتها السياسية،

د. مواجهة الفساد تشريعيا ورقابيا. كما حددت أربعة أهداف أخرى على المدى البعيد، تمثلت في:

- استكمال التطور الديموقراطي نحو نظام برلماني كامل.
- سن قانون ديموقراطي لإشهار الهيئات السياسية.
- سن قانون انتخابي جديد وفقا لنظام الدائرة الانتخابية الواحدة والتمثيل النسبي ونظام القوائم، وانشاء هيئة مستقلة للانتخابات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إصلاح القضاء وتطويره ودعم استقلاليته، وفي مقدمة ذلك انشاء محكمة دستورية مستقلة وفقاً لنص المادة ١٧٣ من الدستور. وفرضت الجبهة نوعا من «النهج الإلزامي» على من يريد المشاركة فيها فيما بعد، بتأكيدها منذ البداية على الزامية مشروعها للأطراف المشاركة فيها وتلك الراغبة في الانضمام اليها، دون إعطاء حق التحفظ على أي بند من بنوده أو عنوان من عناوين المشروع بأي حال من الأحوال.

ولكن من الناحية العملية، لم يكن للجبهة أي دور عملي على أرض الواقع، حتى ان وسائل الإعلام المحلية انصرفت عن متابعة أخبارها بعد الزخم الإعلامي الكبير الذي شهدته الجبهة في لحظة إنشائها، ويضاف الى ما سبق ان بعض الكتل والقوى السياسية رفضت المشاركة في تلك الجبهة، مثل: التحالف الوطني الديموقراطي، المنبر الديموقراطي، التجمع السلفي، وكذلك ما يسمى بحزب الأمة، اضافة الى عدد من النواب المستقلين(تقرير الخليج الاستراتيجي،٢٠١٢)

٢. المحاولة الثانية: تأسيس ائتلاف المعارضة: المحاولة الثانية كانت في مارس الماضي ٢٠١٣ الذي شهد انطلاق ما يسمى بـ«ائتلاف المعارضة» وذلك في ديوان النائب السابق مسلم البراك، بمشاركة عدد من التيارات والقوى السياسية وممثلين عن جمعيات النفع العام والنقابات العمالية والنفطية. وضم «الائتلاف» ممثلين عن كتلة الأغلبية في مجلس ٢٠١٢ المبطل، وكتلة العمل الشعبي، والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) وحزب الأمة والتيار التقدمي، ومظلة العمل الكويتي (معك) والاتحاد الوطني لعمال الكويت، اضافة الى عدد من الحركات السياسية الأخرى والحركات الشبابية والاتحاد الوطني لطلبة الكويت وست قوائم طلابية جامعية. واستعرض البراك بيان الائتلاف الذي تبنى ثلاثة مطالب رئيسية ممثلة بالالتزام بأولوية الاصلاح السياسي بوصفه «المخرج الحقيقي من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، وذلك عبر الانتقال للنظام البرلماني الكامل، الذي يستند لإشهار الأحزاب والتعددية السياسية والقوائم النسبية». والهدف الثاني هو «اطلاق الحريات العامة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورفض التضييق عليها والتصدي لنهج الانفراد بالسلطة ومنع الانقلاب التدريجي على المكتسبات الدستورية، مع رفض الملاحقات الأمنية لعناصر المعارضة، الى جانب رفض كل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية، ومحاسبة المسؤولين عن التعسف الأمني».

ونص الهدف الثالث لائتلاف المعارضة على وجوب الإسراع بحل مجلس الأمة بوصفه صنيعة للسلطة، والعودة في أسرع وقت الى إرادة الأمة بإجراء انتخابات نيابية وفقا لآلية التصويت التي نظمها القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ «خمس دوائر وأربعة أصوات». ويضم ائتلاف المعارضة تنظيماً داخلياً يتخذ القرارات السياسية بناء على التوافق، ويتكون من جمعية عمومية تتولى تقديم الاقتراحات والتوصيات وتناقش التوجهات والسياسات العامة، ومكتباً سياسياً يتكون من جميع القوى في الائتلاف. وتم تزكية النائب السابق مسلم البراك منسقاً عاماً، ويوسف الشطي ناطقاً رسمياً، وفهد العبدالجادر أمين سر لهذا الائتلاف.(البجلاتي،٢٠١٣)

وفي سياق تقييم مدى استمرارية هذا الائتلاف ومدى فاعليته على الساحة السياسية الكويتية، يمكن الإشارة الى عدد من الملاحظات تقود في النهاية الى دعم احتمالات عدم استمرار هذا الائتلاف لمدة طويلة، أو ان يتحول الى ائتلاف شكلي ليس له دور فاعل على أرض الواقع ويكون مصيره مثل مصير «الجبهة الوطنية لحماية الدستور»، ومن تلك الملاحظات ما يلي:

- انعدام الرؤية المستقبلية لكثير من الكتل المكونة للائتلاف، وعدم الاتفاق على الأهداف أو حتى آليات تحقيقها، وهذا ما يتضح في ظل تمسك البعض، وفي مقدمتهم أعضاء كتلة العمل الشعبي، برفع سقف المطالب دون تراجع، مثل المطالبة بالحكومة المنتخبة وتعديل الدستور، في مقابل جنوح البعض الآخر، الى التهدئة وعدم التصعيد في اتجاهات تفضي الى المجهول. فعلى سبيل المثال، لا يمكن القول إن هناك اتفاقاً كاملاً بين المعارضة بشأن مطلب بالحكومة المنتخبة، اذ يتوجّس الكثيرون من هذا المطلب نظراً الى ما قد يؤدي اليه من صراع بين مكونات المجتمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاستحواذ على تشكيل الحكومة، والدخول في أتون صراع المحاصصة، كما هو حاصل في عدد من البلدان التي تعتمد هذا النظام.

لذلك، على الرغم من ان المعارضة في السابق كانت تبدو وكأنها كيان واحد، حيث جمعهم هدف واحد محدد، وحظي بشبه اجماع بين القوى السياسية، ألا وهو اسقاط حكومة الشيخ ناصر المحمد، وقد نجحوا في ذلك، متجاوزين الفروقات في الطرح السياسي، إلا أن الصورة تغيرت كثيراً في الفترة الأخيرة، بعد أن سادت بينهم الفروقات في الأهداف والتنافس على توزيع الأدوار، وبات يصعب عليهم تجاوز الاختلاف قبل الائتلاف، وباتت نقاط الاختلاف أكثر من نقاط الاتفاق.(البجلاتي،٢٠١٣)

- التراجع الملحوظ في القاعدة الشعبية للمعارضة من خارج البرلمان: فعلى الرغم من شعبية الشعارات التي ترفعها المعارضة، إلا أن تاريخ وممارسات أعضائها السابقة والحالية، أدت الى نفور القواعد الشعبية منها، وكانت هذه الممارسات واضحة منذ دخولهم البرلمان كأغلبية بعد انتخابات فبراير ٢٠١٢، فعلى الرغم من ان هذه الفترة لم تتعد الأربعة أشهر (حيث تم حل المجلس في يونيو ٢٠١٢ كما سبقت الإشارة)، إلا أن الأداء لم يكون دون طموح الناخبين، بعد ان أثبتت المعارضة وخاصة المعارضة الإسلامية ان أفكارها لا تمت للدولة المدنية بصلة، بعد تبنيها – وخلافاً للشعارات التي رفعتها كالمطالبة بالمزيد من الديموقراطية – تبني عدة قضايا توحي برغبته في تحويل الكويت الى دولة دينية، في ضوء بعض النماذج التي سبقت الإشارة اليها بشأن «أسلمة القوانين»، على حساب أولويات وشعارات رفعها التيار الإسلامي خلال الحملات الانتخابية ودغدغ بها مشاعر الناخبين.

كما زاد من هذا النفور الشعبي أيضاً، رفض بعض الممارسات، التي شابت عمل المعارضة، ومنها النزول الى الشوارع وإغلاقها والاحتكاك برجال الأمن، فضلاً عن الاتهامات التي أصبحت توجه الى المعارضة باستغلال الشباب وتعريضهم للملاحقات الأمنية والأحكام القضائية، التي قد تصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقوبتها الى السجن لسنوات طويلة، وتحويلهم الى ذخيرة تحترق من أجل كسب معركة سياسية مع الحكومة، ومن يتتبع أنشطة وفعاليات وتحركات المعارضة يجد أنها انحصرت في اجتماعات وندوات وتصريحات صحافية مكررة.

لذلك تسعى المعارضة الى معالجة هذا الجانب، والعودة مرة أخرى الى (ساحة الإرادة) والشارع مجدداً، من أجل احياء مشروعها السياسي، بعدما خفت بريقه إعلامياً وشعبياً، معوّلة على استثمار التعاطف الشعبي في حال صدور أحكام بحق الشباب ورموز المعارضة في بعض قضايا الرأي، وهذا ما حدث أخيرا عندما حاولت استغلال قضية حبس النائب السابق مسلم البراك، وتحويلها الى مادة خصبة لحشد وتنظيم التظاهرات مرة أخرى . ويضاف الى ما سبق أن هذا الائتلاف لا يضم جميع القوى الفاعلة على الساحة، فالسلبيات المشار اليها في أداء المعارضة وتراجع شعبيتها، اضافة الى احتضانها عناصر تتسم بالطرح الطائفي والفئوي، أدت الى انكماش رقعة امتداد المعارضة الى تيارات سياسية أخرى ذات ثقل على الساحة الكويتية، مثل المنبر الديموقراطي، الذي يشكل الشيعة مكوناً مهماً من قواعده، ناهيك عن رفض عدد من المؤسسات الفكرية والسياسية وجمعيات النفع العام الاندماج في حراك تقوده عناصر تحمل شعارات – مثل العدالة والوحدة الوطنية ومحاربة التمييز بين الجنسين – لا تعكس سلوكها على أرض الواقع، حتى ان ما يعرف بـ«حزب الأمة»، شن حزب الأمة هجوماً عنيفاً على الائتلاف الجديد ومنسقه مسلم البراك، معتبراً ان معارضة البراك معارضة صورية، امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً، ووصل الأمر الى قيام «الحزب» بإسقاط عضوية: د.عواد محمد الظفيري، د.فيصل محمد الحمد، لمخالفتهم قرار الحزب الصادر بتاريخ ٢١/٢/٢٠١٣ بعدم المشاركة بالائتلاف.(العتيبي، ٢٠١٣)

يضاف الى ما سبق أيضاً ابتعاد قطاع عريض من الشباب عن ائتلاف المعارضة، فالشباب الكويتي ظل لفترة غير بعيدة الوقود الذي اعتمدت عليه المعارضة في تحركاتها خلال الفترة الأخيرة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن نتيجة الممارسات السلبية العديدة التي سبقت الاشارة اليها في أدائها، حدث تراجع في اندفاع وحماسة الشباب وابتعد قطاع عريض من الشباب عنها، كما ضاعفت التناقضات والخلافات بين أعضاء المعارضة ورموزها وتشعب أهدافهم ومآربهم السياسية، من خيبة الأمل لدى الشباب، في أن تكون الغالبية المعارضة بديل يحقق لهم تطلعاتهم وأهدافهم.هذه الملاحظات المشار اليها يستند اليها البعض في التنبؤ بعدم استمرارية ائتلاف المعارضة الكويتية، أو على الأقل عدم فاعليته وتحوله الى عرض إعلامي هدفه الوحيد الوجود على الساحة وجذب الأضواء التي خفتت، وستار ترسل من خلاله المعارضة رسائلها الى السلطة، ولكن التطورات على أرض الواقع هي الفيصل الوحيد في الحكم على مدى صحة هذه التوقعات .(الوزن، ٢٠١٣)

التحول الرابع: تأسيس كتل نيابية جديدة... هل تمثل بديل للكتل التقليدية؟ أحد التحولات الأخرى المهمة هو ما شهده المجلس الحالي الذي أجريت انتخاباته في ديسمبر ٢٠١٢، من بروز كتل نيابية جديدة تم الإعلان عنها خلال الفترة الأخيرة، وتتمثل بالأساس في:

كتلة المستقبل:

تضم في عضويتها النواب: صالح عاشور وأحمد المليفي ويعقوب الصانع ونواف الفزيع وخليل الصالح وعبدالله التميمي وهشام البغلي، وجاء في بيان الكتلة التأسيسي ان كتلة المستقبل، هي «كتلة وطنية مقصدها تحقيق أصول الممارسة البرلمانية من أجل تنمية الكويت، وتعمل على استقطاب الجميع لتحقيق العدالة والمساواة وبما يتوافق مع رؤى الكتلة، حتى يتسنى للمواطن والمقيم حياة عصرية ومدنية، حاضراً ومستقبلاً، لتكون الكويت ضمن الدول الرائدة في العالم»، وحددت أهدافها في: التنمية الشاملة، وترسيخ الديموقراطية، والعدالة والمساواة، والقيم الأخلاقية الفاضلة، وضمان الحريات، والشفافية لتحقيق الإصلاح، والتصدي للفساد بكل أشكاله وأنواعه وصوره، والبعد عن الطرح الطائفي والقبلي وأي طرح من شأنه المساس بوحدة المجتمع وعناصر تكوينه.(الوزن، ٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كتلة المستقلون

تم تأسيسها في فبراير ٢٠١٣، وتضم في عضويتها ٨ نواب هم: ناصر المري وبدر البذالي وحمد الهرشاني وسعد البوص وعادل الخرافي وفيصل الكندري ومشاري الحسيني وطاهر الفيلكاوي. وذكر النائب ناصر المري الذي أعلن عن تأسيس هذه الكتلة في فبراير الماضي ٢٠١٣، ان باب الانضمام الى الكتلة مفتوح لكل من أراد الدخول فيها ولمن يتفق معنا في الأهداف، وقال «سيكون لنا لقاء دوري مع الإعلام لاطلاعهم على أجندتنا المعتمدة وما تحقق منها وما سيتحقق بتواريخ محددة، وسنعمل مع بقية الزملاء الأعضاء على تحقيق الهدف السامي لكل محب لهذه الأرض الطاهرة وهو العدل الاجتماعي وأن يكون جميع المواطنين سواسية لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وأضاف «سنتعاون مع الفريق الحكومي وندعمه ان أصاب وسنقومه ان أخطأ وسنمارس الدور الرقابي وتحقيق تكافؤ الفرص.(عيد، ٢٠١٣)

كتلة المحافظون:

تضم النواب النائب سعود الحريجي وحماد الدوسري ومشاري الحسيني وعبدالرحمن الجيران، وتتمثل أهدافها في «المحافظة على الثوابت الشرعية وعادات المجتمع الكويتي وتقاليده». وفي حوار صحافي معه، أعلن عضو الكتلة النائب سعود الحريجي سعي الكتلة ورغبتها في تعديل الدستور خلال الفصل التشريعي الجاري، مؤكداً ان تعديل المادة الثانية من الدستور طموح الكتلة، وأضاف «نعم لدينا الرغبة في تعديل الدستور خاصة المادة الثانية ونحن نسعى حالياً الى أسلمة القوانين لتكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية»، مبيناً ان تعديل المادة الثانية هو السقف العالي لمطالب الكتلة، وأسلمة القوانين هدف حالي تدفع لتحقيقه.(عيد، ٢٠١٣)

هذه الكتل البرلمانية التي ولدت في المجلس الحالي، الذي انتخب وفق مرسوم الصوت الواحد، أثارت تساؤلات من قبيل مدى تأثير هذه الكتل في واقع عمل المجلس؟ وأوجه الاختلاف عن الكتل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البرلمانية السابقة التي شكلت عناوين عمل المجالس البرلمانية المختلفة مثل «العمل الوطني» و«الشعبي» و«التنمية والإصلاح»؟ في هذا السياق، يمكن رصد وجهتي نظر رئيسيتين: وجهة النظر الأولى: كتل برلمانية فاعلة ستمثل بديلاً عن الكتل التقليدية:

ثمة وجهة نظر تنظر بشكل إيجابي الى هذه الكتل الجديدة، وتتوقع لها ان تشكل مع مرور الوقت والمزيد من التعريف بها، بديلاً عن الكتل التقليدية في المجالس البرلمانية السابقة، وتستند وجهة النظر هذه الى عدد من الاعتبارات، منها: (قاسم، ٢٠١٤)

التنوع والشمول والاستقلال: يرى البعض ان بعض هذه الكتل تضم كل أطياف المجتمع الكويتي، ففيها السنّي والشيعي والقبلي والحضري، وهو ما كانت تفتقده الكتل البرلمانية في المجالس السابقة، اذ كانت الكتلة تضم نوابا ذوي توجه معين فقط، ولا تسمح بدخول أعضاء يخالفون هذا التوجه الذي شكلت على أساسه، فضلاً عن ان بعض هذه الكتل الجديدة يضم تخصصات متنوعة، ففيها المحامي والمهندس والطيار والسياسي والوزير السابق، وهذا ينطبق الى حد كبير على كتلة المستقبل. كما تحاول هذه الكتل التأكيد على ان كل عضو من أعضائها مستقل لا ينتمي الى أي تيار خارج المجلس، ولا يسيطر عليه أحد من خارجه، وهذا ما يظهر حتى في اختيار مسمياتها على نحو عبرت عنه كتلة «المستقلون».(العتيبي، ٢٠١٣: ١٢٣)

الحرية في اتخاذ القرارات وتبني المواقف: تحاول هذه الكتل التأكيد على عدم وجود قيود للعضو في أخذ أي قرار، سواء كان داخل الكتلة أو خارجها، فعلى سبيل المثال، تؤكد كتلة المستقبل – في نظام عملها الداخلي– أنه «بالنسبة للاستجوابات، في حال رغبة أي عضو من أعضاء الكتلة في تقديم استجواب أو المشاركة في تقديمه يتم طرح الموضوع على أعضاء الكتلة للنقاش والاتفاق على تبني الاستجواب من عدمه، من غير إخلال بحق العضو في مخالفة رأي أعضاء الكتلة دون أي التزام عليها. وبالنسبة للاستجوابات التي تقدم من أعضاء خارج الكتلة، يتم مناقشة الاستجواب ومحاوره مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعضاء الكتلة لاتخاذ موقف موحد قبله دون أن يخل ذلك بحق أي عضو من اعضاء الكتلة في اتخاذ موقف مغاير لأعضاء الكتلة». (قاسم،٢٠١٤)

وجهة النظر الثانية: اختلاف في الأسماء وتشابه في المضمون: ثمة وجهة نظر أخرى ترى ان هذه الكتل التي التأم أغلبها بشكل مفاجئ تتشابه في المضمون وتختلف فقط في الأسماء، اذ ان عنوان عملها واحد تقريباً وهدفها متشابه الى حد ما هو توحيد الجهود، والتنسيق المنظم في استخدام الأدوات النيابية المختلفة، وفي التعامل مع القضايا التي يفرضها الواقع على أجندة مجلس الأمة، وهذا يثير تساؤلات جدية حول قدرتها على العمل في ظل تشابه مكوناتها وتوجهاتها. كما يرى البعض الآخر ان ترك الكتلة لأعضائها حرية تبني المواقف واتخاذ القرارات، يهدم الأساس والهدف الذي قامت من أجله الكتلة، المفترض أنها تنسق المواقف وتحشد التأييد حول قضية معينة تؤمن بها، وإلا ما الفارق بينها وبين النواب فرادى في المجلس، فلكل نائب حرية تبني موقف معين تجاه قضية معينة. فضلاً عن ان احدى هذه الكتل، وهي كتلة «المحافظون» تعيد الى الأذهان بعض الكتل في المجالس البرلمانية السابقة التي تقصر عضويتها على انتماءات معينة ولا تتسع لتشمل توجهات مختلفة في عضويتها، خاصة في ضوء ما أعلنته الكتلة بأن هدفها الأساسي هو العمل على أسلمة القوانين وتعديل المادة الثانية من الدستور.(كابد، ٢٠١٣)

في جميع الأحوال، لا يمكن خلال الفترة القصيرة من تأسيس هذه الكتل تبني احدى وجهتي النظر المشار اليهما، ولكن يمكن القول في الوقت ذاته إن الكتلة البرلمانية في النهاية هي كتلة تنسيقية تنظيمية، تلتئم من أجل مصلحة مشتركة، وعليها ان تثبت قدرتها في تحقيق الأهداف التي التأمت من أجلها، والقادم من الأيام سيثبت مدى ثقل هذه الكتل البرلمانية ووزنها في عملية توجيه القرارات.

هناك عاملان رئيسيان لتقويض العمل الديمقراطي وتكريس التأزيم السياسي في الكويت. العامل الأول داخلي، وهو متمثل في: ١) صراعات بيت الأسرة الحاكمة الذي ترفض بعض أقطابه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية منذ قيامها، وبالتالي عمدت للعمل على تقويضها، ٢) صراع سلطة ونفوذ استُخدمت فيه الديمقراطية كأداة في تحقيق نتائج متقدمة في هذا الصراع.

أما العامل الثاني فخارجي، ومتمثل بانزعاج دول الجوار الكويتي من الممارسة الديمقراطية في الكويت، وخاصة تلك المتعلقة بالاستجوابات المتكررة، التي وصلت حد استجواب رئيس الوزراء وهو موقع متقدم في تراتبية الدولة إضافة لكونه من العائلة الحاكمة، حيث تعتبر سابقة مهمة في الممارسة الديمقراطية محرجة للمحيط، الذي لجأ الى تأزيم متكرر للعملية السياسية من خلال:

١) القبائل التي لها امتدادات في الجوار الكويتي ومصالح وعلاقات نسب.

٢) الإسلام السياسي الذي يمثله التيار السلفي المتشدد غير المقتنع أصلا بالديمقراطية، لكنه استخدمها كأداة لتحقيق طموحه في قيام دولة إسلامية راشدة.

٣) بعض النواب والتجار الذين لهم تطلعات الى الوصول الى السلطة وتحقيق مزيد من النفوذ.

فكانت أهم نتائج العامل الداخلي هي: (كابد، ٢٠١٣)

- انعكاس صراعات بيت الأسرة سلبا على الممارسة الديمقراطية، فتحولت الحياة السياسية من خلال مجلس الأمة لساحة لتصفية حسابات الأسرة الحاكمة وتقويض العمل الديمقراطي، عبر دعم كل جناح منها لمرشحين في الانتخابات، وإيصالهم للبرلمان كأدوات يضغطون بها للحصول على مزيد من المكاسب السياسية.

- استخدام المال السياسي في فترة الانتخابات لشراء الأصوات وصبها في صالح مرشحين موالين لأقطاب الصراع.

- عقد تحالفات مع القبائل للدفع باتجاه مرشحين من القبيلة موالين لكل جناح، وتمكينهم من مناصب قيادية في السلطة ومواقع متقدمة في مراكز القرار، مقابل إجراء تعيينات لأبناء القبائل في مواقع مهمة، لا على أساس الكفاءة وإنما على أساس الولاء والطاعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ صراع التجار الذين يشكل لهم الكرسي النيابي أداة مهمة في تمرير مشاريعهم الاقتصادية عبر البرلمان، إذ هم يلوحون باستخدام الأدوات الدستورية في وجه الحكومة في حال تعثرت هذه المشاريع، كما يمكنهم المنصب من عقد تسويات مع الحكومة كسبيل لترسية صفقات تجارية كبرى لهم.

- غياب البرامج الانتخابية الإستراتيجية التي تُعنى بالتنمية والإصلاح لعدم وجود قانون يشرع الأحزاب، بالتالي غياب آلية يستطيع الناخب من خلالها محاسبة النائب ومراقبة ممارسته على أساس برنامجه الانتخابي. ونزول برنامج المرشح لمستوى مطالب رجل الشارع الضيقة، الخدماتية والرعوية، التي تعتمد غالبا على الغرف من ثروات الكويت دون النظر لواجبات المواطن تجاه وطنه، فتتحول هذه المطالب لشعارات المرشح كوسيلة لجذب أكبر عدد من الأصوات.

- غياب لجنة للقيم ومحاربة الفساد في مجلس الأمة، يتم من خلالها رصد ممارسة النائب وسلوكه البرلماني لمحاسبته وتقييم أدائه.

- دور وسائل الإعلام في تضخيم الأحداث بل وصناعتها، ورسم خارطة الإدراك والوعي لدى الشارع باتجاه يناسب رغبات وأجندات أصحاب الوسائل الإعلامية، التي غالبها ما يملكها إما التجار المتحالفون مع السلطة أو أولئك المتحالفون مع المعارضة.

- الابقاء على التقسيم الانتخابي الى دوائر خمس، التي كان الهدف منها الخروج من أزمة الشراء المباشر للأصوات في الدوائر الصغيرة، أو تزوير نتائج الانتخابات، فسقطت في فخ تكريس القبلية والمذهبية من خلال تقسيم لم تراعَ فيه الديموغرافيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أبعاد الأزمة السياسية بين مجلس الأمة والحكومة (٢٠٠٦-٢٠١٥)

تعتبر الإنتخابات في معظم دول العالم فرصة لإلقاء الضوء على وجهات نظر المرشحين حيال الأحداث السياسية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، أما في الكويت فإن الإنتخابات الكويتية تتميز بأنها فرصة لترشيح وتناول جميع القضايا المحلية بلا إستثناء، وعلى ذلك فالإنتخابات الكويتية يغلب عليها الطابع المحلي بدرجة كبيرة، وقد لا نبالغ إذا قلنا إنها محلية بنسبة ١٠٠% ولكن مع وجود حالات نادرة لنوعية من المرشحين تعرج على بعض القضايا الإقليمية ولكن على عجل دون إطالة أو تحليل، حيث يطرح المرشحون شعارات متعددة منها ضرورة الإصلاح السياسي بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، وتشكيل الحكومة برئاسة شخص يمكن محاسبته برلمانياً، وبوقف الرئاسة بالتفويض لأنها حسب وصف البعض بدعة غير دستورية، وبضرورة تقدم الحكومة ببرنامج تحاسب على أساسه، وبوقف إحتكار وزارات السيادة من قبل أبناء الأسرة الحاكمة وتعيين الأكفأ.

المطلب الأول: أزمة الديمقراطية الكويتية (٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩)

بدأت التحولات التاريخية في الحياة السياسية الكويتية في برلمان ٢٠٠٣، تعتبر المرحلة الانتقالية الأصعب في التاريخ البرلماني والسياسي لدولة الكويت، حيث انتقلت السلطات الأميرية إلى مجلس الوزراء نتيجة لمرض الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح عام ٢٠٠٦، وتم مبايعة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. وبذلك تم انتقال السلطة بنجاح ولم تؤثر على استقرار الدولة، وقد توقع العديد من المراقبين أن يحدث صراعات داخل الأسرة الحاكمة مما يؤدي إلى زعزعت الاستقرار، إلا أن آل الصباح استطاعوا وبالتعاون مع مجلس الأمة أن يتماسكوا ويتم النقل بمرونة دون أي تداعيات خطيرة تؤثر على البلاد.(معهد العربية للدراسات،٢٠١٢: ٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمت انتخابات مجلس الأمة الكويتي في عام ٢٠٠٣ بنجاح، حيث ترأس المجلس جاسم الخرافي. وقد فقد حوالي ٥٠% من النواب السابقين مقاعدهم، وأن المرشحين الموالين للحكومة وممثلي الحركة السلفية أحرزوا تقدماً، وتراجع ملحوظ طفيف في عدد النواب الشيعة وممثلي الحركة الدستورية الإسلامية، وكانت الهزيمة الكبيرة للتيار الليبرالي، وفاز سبعة مستقلين من التيار الإسلامي، والتجمع السلفي بمقعدين، والحركة الدستورية بمقعدين، والحركة السلفية المنشقة ثلاثة مقاعد، والشيعة على أربعة مقاعد، أما على الصعيد القبلي فقد حافظت القبائل على نفس مستوى تمثيلها في البرلمان السابق، وقد حقق المدعومون قبلياً في انتخابات فرعية سبقت انتخابات مجلس الأمة نفس عدد تمثيلهم وهو ٢٣ مقعداً موزعين حسب اتجاهاتهم بين الإسلاميين والحكوميين ونواب الخدمات.(الجزيرة نت، ٢٠٠٣)

وتجسدت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٣ طرح المرشحون شعارات متعددة منها ضرورة الإصلاح السياسي بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، وتشكيل الحكومة برئاسة شخص يمكن محاسبته برلمانياً، وبوقف الرئاسة بالتفويض حيث سماها البعض بدعة غير دستورية، وضرورة تقدم الحكوم ببرنامج تحاسب على أساسه وبوقف احتكار الوزارات السيادية من قبل أبناء الأسرة الحاكمة وتعيين الأكفاء من الكويتيين، بالإضافة إلى الاعتراف بالأحزاب السياسية، وإعطائها الشرعية لتكتمل أركان الديمقراطية، حيث أنه هناك ستة تيارات سياسية تمارس دوراً سياسياً منذ سنوات تحت تسميات مختلفة ولا ينقصها سوى الاعتراف الرسمي، وامتازت هذه الانتخابات لعدة اعتبارات حيث جرت الانتخابات في ظل بيئة إقليمية جديدة والحرب على العراق لإسقاط نظام صدام حسين، وكانت من أهم القضايا التي ركز المجلس عليها، فضلاً عن التطلع الشعبي إلى الإصلاح والتغيير.(الرشيدي،٢٠١٤: ٥٥-٥٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمجلس الجديد يواجه العديد من الموضوعات والقضايا العربية والدولية، وشؤون المرأة وهذه الأمور تتلاحق في إيقاع متسارع في الداخل وعلى الساحة الدولية الأمر الذي ينبغي على السلطة التشريعية مواجهته وإعداد العدة لاجتياز موجاته العالية والإبحار في خضمها إلى بر الأمان وإعادة ترتيب وتنسيق السياسة الداخلية والقضايا الخارجية في ضوء المتغيرات الراهنة بعد سقوط النظام العراقي السابق، بما يحقق مصلحة الكويت العليا ويواكب توازناً متكافئًا في جو التحديات العاصفة التي تنفث هواجس القلق في المرحلة القادمة الأمر الذي يتطلب من المجلس الجديد والذي اشتمل على تغيير في اعضائه بنسبة ٤٦ في المائة العمل بمنهجية لتحقيق التعاون البرلماني – الحكومي والتناسق المتوازن في العمل النيابي على أساس تقديرات قويمة ومحسوبة بغير إفراط ولا تفريط في هذه الأولويات وإيثار الأوسع مدى بالتناول حيث سيشمل جدول أعمال المجلس الجديد، بالإضافة إلى منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية، والعديد من القضايا السياسية والإصلاحية لما تحتم عليه المرحلة الجديدة في ضوء التحديات الإقليمية والدولية.(القاق،٢٠٠٨)

وقامت الحكومة من أجل منح المرأة حقوقها السياسية بتقديم لجنة برئاسة مجلس الوزراء مشروع قانون لمنح النساء حق التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية في دولة الكويت، إلا أن المشروع رفض من قبل اللجنة النيابية المسؤولة عن مناقشة المشروع، وفي عام ٢٠٠٤ قرر مجلس الوزراء بالموافقة على مشروع تعدد قانون الانتخابات والذي يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقها في الانتخابات والترشيح لمجلس الأمة، وجاء بيان من مجلس الوزراء أنه في إطار حرص الحكومة على توسيع المشاركة الشعبية في المجالس النيابية استعرض المجلس مشروع قانون بتعديل المادة ١ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ والذي يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقها في الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة.(خليفة، ٢٠٠٨: ٢٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد عام من مماطلة معارضي الحقوق السياسية للمرأة في المجلس حسم المجلس بإقرار حقوق المرأة في المشاركة السياسية وتم التصويت عليه في ١٦ مايو ٢٠٠٥ بعد تعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب، وقد أثمر ضغط الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح ومجلس الوزراء في تحقيق هذا الإنجاز الديمقراطي في الكويت. وانقسم الشارع الكويتي ما بين مؤيد ومعارض لإعطاء المرأة حقوقها السياسية، وقد صرح الشيخ صباح الأحمد رئيس الوزراء –آن ذاك– قائلا: "نحن راضون عن النتيجة وأرجو أن تكون المرأة الكويتية عونا للرجل في تنمية البلاد. وأن الحكومة الآن لها الحق في تعيين المرأة في منصب وزيرة". وبعد تولي الشيخ صباح فقد أولى اهتمام كبير في المرأة وحقوقها القانونية وكان دخول المرأة الحكومة من خلال إثبات جدارتها كعضو في البرلمان.(صحيفة الأنباء الكويتية، ٢٠١٢)

وكان مجلس الأمة ساحة صراع بين الحكومة والمعارضة والمتحالفين معها بشأن قانون الدوائر الانتخابية. حيث شهدت الفترة بين ١٩٩٢ و ٢٠٠٦ صراعاً سياسياً أهمها والمطروح في الساحة السياسية؛ النظام الانتخابي ومشاركة المرأة السياسية (٢٠٠٥) وتطبيق الشريعة ودور الأسرة الحاكمة وتعديل الدستور ومكافحة الفساد والأصلاح الأقتصادي. وكان النظام الانتخابي أحد ساحات الصراع الأساسية بين الحكومة والقوى السياسية حيث بدأت العملية الانتخابية بنظام ١٠ دوائر (١٩٦١–١٩٧٦) و ٢٥ دائرة (١٩٨٠–٢٠٠٦) و ٥ دوائر (٢٠٠٨– ٢٠١٥) وسنأتي لاحقا على التعديل الأخير للنظام الانتخابي والذي فجر الأزمة السياسية في الكويت (٢٠١٢).(جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، ٢٠١٢)

إن الصراع بين الحكومة ومجلس الأمة كان حاداً في الدورة التشريعية العاشرة ٢٠٠٣–٢٠٠٦ حيث تناولت العديد من القضايا والاستجوابات، وعملياً فقد بدأ الحراك بدولة الكويت من خلال مطالب إصلاحية في البلاد في نهاية عام ٢٠٠٥ حيث طالب الحراك الشعبي بتغيير نظام الدوائر الانتخابية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القائم آنذاك، والذي يقسم الكويت إلى ٢٥ دائرة انتخابية، وتحويله إلى خمس دوائر فقط. وفي منتصف عام ٢٠٠٦ وبعد حراك نوعي في الشارع السياسي الكويتي، استجابت السلطة، وأقر نظام الخمس دوائر الانتخابية، إلا أن الشارع الكويتي منذ ذلك الحين مازال في حراك شبه متصل لم ينقطع، أما عن الاستجوابات نذكرها كالتالي: (بورسلي، ٢٠١١: ٨-١١)

١- فقد طلب النائب مسلم البراك استجواب وزير المالية محمد النوري في الدورة الثانية المنعقدة، وتم مناقشة الطلب في ٢٠٤/٣/٨ وكان موضوع الاستجواب تخلي الوزير عن مسؤولياته التي خولها له الدستور بشأن أملاك الدولة الخاصة العقارية *ازدواجية لمعايير في تصرفات الوزير وتصريحاته المتناقضة، *تناقضات الوزير بشأن احتساب مخصص مالي للوديعة لدى البنك المركزي والبالغة ١٠٠ مليون دولار، * قيام شركة خاصة بتحصيل رسوم من ملاك وسائقي السيارات القادمة إلى دولة الكويت في منفذ العبدلي، تمت مناقشة الاستجواب من قبل العضو المستجوب وثلاثة من الأعضاء المؤيدين للاستجواب وأحد الأعضاء المعارضين له، وانتهى بتقديم طرح الثقة عن الوزير، وجرى التصويت على طرح الثقة ورفض الطلب.

٢- وفي نفس الدورة الثانية المنعقدة طلب النائب حسين القلاف استجواب وزير الصحة محمد الجالله ونوقش الاستجواب في ٢٠٠٤/٥/٤ بموضوع محاربة الكفاءة الوطنية وتطفيشها وسد الأبواب أمام الطامحين منهم للارتقاء بمستواهم العلمي والوظيفي، وانتهاك حقوق الإنسان والمخالفات الصريحة للنصوص الشرعية والدستورية والطبية، والتجاوزات الإدارية والطبية والمالية في مركز حسين مكي جمعة، وتعمد الوزير عدم الإجابة عن أسئلة قدمت إليه، المحسوبية والانتفاع والهدر، ومن لم يستطع النائب تأمين ١٠ نواب لطرح الثقة بل حصل على ٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- في الدورة الثالثة المنعقدة طلب النائبان أحمد الميلفي وعلي الراشد استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد ضيف الله شرار في ٢٠٠٤/١٢/٦ بموضوع تضمن أربعة محاور تتعلق بتجاهل الوزير للأسئلة الموجهة له، وتجاوزات مختلفة في هيئة الزراعة وفساد في البلدية ومجلس الخدمة المدنية، انتهى الاستجواب بتكليف ديوان المحاسبة وبإجماع المجلس بوضع تقرير حول ما ورد في الاستجوابات من مخالفات على أن تقدم تقارير متتابعة حولها خلال ثلاثة شهور، وتعهد الوزير شرار أن يضع نتائج ديوان المحاسبة بخصوص محاور الاستجواب موضع التنفيذ، وأعلن النائب علي الراشد أسماء عشرة نواب وقعوا على طلب طرح الثقة في الوزير ولكنه لم يقدم الطلب.

٤- في الدورة الثالثة نفسها المنعقدة طلب استجواب كل من النواب عواد العنزي وفيصل المسلم ووليد الطبطبائي لوزير الإعلام عبد الله أبو الحسن، وطلب الاستجواب في ٢٠٠٤/١٢/٢١ مخالفة الدستور ومبادئه، مخالفة المرسوم الأميري الصادر في عام ١٩٧٩ في شأن وزارة الإعلام، مخالفة قانون المطبوعات والنشر، الإخلال بمبدأ التعاون بين السلطتين، مخالفة توجيهات الأمير بتهيئة الأجواء لاستكمال أحكام تطبيق الشريعة الإسلامية، مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، وحدد يوم ٢٠٠٥/١/٤ موعداً لمناقشة الاستجواب وفي يوم ٢٠٠٥/١/٢ قدم الوزير استقالته وبذلك يكون الاستجواب قد سقط.

٥- قدم النائب جمال العمر طلب استجواب في وزير العدل أحمد باقر، ونوقش في ٢٠٠٥/١/١٠، لانتهاك أحكام الدستور بما يخص استخدام الأموال العائدة للهيئة العامة لشؤون القصر، وعدم الذود عن مصالح الشعب المتمثل بإصرار الهيئة على عدم تشريع العقارات، ومخالفة قوانين الدولة وعدم احترامها كقانون إنشاء هيئة القصر وحماية الأموال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامة والجزاء ومحاكمة الوزراء وغير ذلك من القوانين، وبعد مناقشة الاستجواب مع الوزير، ومع ثلاثة أعضاء من المعارضين له ثم قرر المجلس الموافقة العامة على اقتراح مجموعة من التوصيات.

٦- قدم النائب ضيف الله أبو رمية استجواب لوزير الصحة محمد الجار الله في ٢٠٠٥/٣/٢٤، بموضوع الإهمال الإداري والاعتداءات الجنسية، وإخلال الوزير بالتزامه باحترام مبدأ سيادة القانون، تردي الأوضاع الصحية، تهاون وزارة الصحة في الأخطاء الطبية القاتلة، مساهمة وزارة الصحة في انتشار المخدرات والإدمان، التعدي على المال العام، وبعد مناقشة الاستجواب قدم النائب المستجوب طلب بسحب الثقة من ١٠ نواب، إلا أن سحب الثقة لا يجوز سحب الثقة قبل سبعة أيام من تقديمه، وفي نفس اليوم قدم الوزير استقالته وصدر مرسوم بقبول الاستقالة.

٧- في الدورة الرابعة المنعقدة قدم النواب كل من أحمد السعدون وأحمد الميلفي وفيصل المسلم طلب استجواب في ٢٠٠٦/٥/١٧ لرئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح، بسبب ما أقدمت عليه الحكومة من فعل بالموافقة على طلب إحالة مشروع القانون الذي قدمته إلى مجلس الأمة بالدوائر العشر إلى المحكمة الدستورية مما يصبح معه موافقتها على الإحالة إجراء متعمداً مع سبق الإصرار لتطيل البت في موضوع تعديل الدوائر الحيوي المهم خلافاً لما التزمت به أمام المجلس، بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢١ صدر مرسوم بحل مجلس الأمة حلاً دستورياً، وإعادة إنتخاب أعضاء مجلس الأمة بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٩.

كان مجلس الأمة (٢٠٠٣- ٢٠٠٦) ساحة صراع بين الحكومة والمعارضة والمتحالفين معها بشأن قانون الدوائر الانتخابية، وهي الصراعات التي قادت ثلاث نواب من المعارضة للقيام بخطوة تعد هي الأولى في تاريخ البرلمان الكويتي بتقديم طلب استجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأحمد، وهو ما كان بمثابة خط أحمر بالنسبة للأسرة الحاكمة والحكومة، مما دفع أمير البلاد إلى إصدار قرار حل مجلس الأمة في ٢١ مايو ٢٠٠٦ والدعوة لانتخابات جديدة. ودعا إلى انتخابات مبكرة في ٢٩ يونيو ٢٠٠٦. (غنايم، ٢٠٠٦)

وعليه، تم حل المجلس بقرار أميري دستوري، ويبدو واضحاً أن القرار جاء بعد سلسلة الاستجوابات السبعة قبل نهاية فترة المجلس العادية قبل قرار الحل، والذي شكل الحالة الأولى في استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح، أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وهي حالة جديدة استدعت التدخل من السلطة التنفيذية لإنهاء سلسلة الاستجوابات التي قدمت على رئيس مجلس الوزراء، وهذا يعد تعدياً على واجبات وحقوق المجلس في المراقبة والمحاسبة.وأجريت انتخابات جديدة في ٢٠٠٦ وسط صراع حاد في الشارع السياسي الكويتي بين الحكومة والمعارضة وكانت الدوائر الانتخابية والإصلاح السياسي ودور مجلس الأمة محاور هذا الانقسام والتي توازت مع بروز خريطة اجتماعية جديدة بصعود لقوة القبائل التي تدعم رموز المعارضة وانحياز كتلة من طبقة التجار للمعارضة وتذمر الموظفين الكويتين في المؤسسات الحكومية والذين يمثلون ٩٠٪ من قوة العمل الكويتية من عدم الحصول على رواتب وامتيازات مناسبة في ظل ارتفاع سقف الطموحات والتوقعات مع ارتفاع أسعار النفط عقب الغزو الأمريكي للعراق.(ألفي، ٢٠١٢)

وجاءت نتيجة الانتخابات بمثابة "صدمة"، حيث لم ينجح تيار الحكومة في بسط نفوذه على المجلس الجديد فيما تقدم الإسلاميون بقوة، وفشلت المرأة في الحصول على أي مقعد في أول انتخابات تشارك فيها. وحصدت المعارضة الكويتية على ٣٣ مقعداً من أصل ٥٠، وفاز الإسلاميون بمفردهم ب ٢١ مقعداً (١٧ للسنة و ٤ للشيعة) في مقابل ١٨ في المجلس السابق. وتراجع عدد النواب الموالين للحكومة من ١٩ نائباً إلى ١٣ فقط وحصل الليبراليون على ٦ مقاعد. وخلال دورة هذا المجلس تم تمرير قانون تقليص الدوائر الانتخابية من ٢٥ دائرة إلى خمس دوائر. واستغلت المعارضة الأغلبية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استجواب وزير الصحة حينذاك أحمد عبد الله المبارك الصباح والذي دفع الحكومة للاستقالة. (معهد العربية للدراسات، ٢٠١٢)

وقد تم تقديم طلب استجوابات من النواب في مجلس الأمة الكويتي في الفصل التشريعي الحادي عشر كالتالي:(بورسلي، ٢٠١١: ١٢-١٤)

١- في الدورة الثانية المنعقدة قدم النائب فيصل المسلم طلب استجواب في وزير الإعلام محمد السنعوسي، ونوقش في ٢٠٠٦/١٢/١٨ بموضوع تعدي وتطاول السيد وزير الإعلام على الحريات التي كفلتها النصوص الدستورية، وإخلال الوزير بمبدأ التعاون بين السلطتين، وإخلال الوزير بالقيام بمسؤوليات وزارته، قدم الوزير استقالته في ٢٠٠٦/١٢/١٧ قبل المناقشة وصدر مرسوم بقبولها وبذلك أسقط الاستجواب.

٢- وفي نفس الدورة المنعقدة قدم كل من النائب وليد الطبطبائي وأحمد الشحومي وجمعان الحريش طلب استجواب في وزير الصحة الشيخ أحمد العبد الله الصباح، ونوقش الاستجواب في ٢٠٠٧/٢/١٩ بموضوع التجاوزات الإدارية والفنية، محاربة الكفاءات وهجرة الأطباء، العلاج في الخارج، التدهور العام للخدمات الصحية، انتهت جلسة النظر في الاستجواب بطلب طرح الثقة ووقعه عشرة نواب حسب ما تقتضيه اللوائح، وحدد موعد للنظر في الطلب إلا أن الاستجواب انتهى باستقالة الحكومة يوم ٢٠٠٧/٣/٤ قبل يوم واحد من جلسة طرح الثقة.

٣- في الدورة الثالثة المنعقدة قدم كل من النائب عادل الصرعاوي وعبد الله الرومي ومسلم البراك طلب استجواب لوزير النفط الشيخ علي الجراح الصباح، ونوقش في ٢٠٠٧/٦/٢٥ بموضوع يتعلق بلقائه مع القبس الذي قال فيه إن المتهم الخامس في قضية اختلاس ناقلات النفط الشيخ علي الخليفة أستاذه ومستشاره، تقدم عشرة نواب بطلب طرح الثقة بالوزير، إلا أنه قدم استقالته بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ أي قبل جلسة التصويت وصدر مرسوم بقبول الاستقالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- وفي نفس الدورة المنعقدة قدم النائب ضيف الله أبو رميه طلب استجواب في وزير المالية بدر الحميضي في ٢٠٠٧/١٠/٢٢، بموضوع جرائم البنك المركزي، جرائم الهيئة العامة للاستثمار بحق المال العام، تحويل مبالغ كبيرة لشركات وهمية بهدف السرقة والتنفيع، تعطيل تنفيذ حكم قضائي، لم يتم مناقشة الاستجواب وصدر مرسوم رقم ٣٣٠ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل وزاري وتم تدوير بدر الحميضي وزيراً للنفط بدلاً من وزير المالية وبعد ذلك قدم استقالته من وزارة النفط بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٦.

٥- وفي نفس الدورة المنعقدة قدم كل من النائب علي العمير ووليد الطبطبائي طلب استجواب في وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عبد الله المعتوق بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٢، بموضوع المخالفات الدستورية، التنازل عن أراضي الأوقاف بشروط مجحفة، التجاوزات في مصروف المساجد، إيقاف رقابة ديوان المحاسبة، التنفيع والتكسب، هدر المال العام، مخالفات لجنة الوسطية، لم يتم مناقشة الاستجواب وتم إعفاء الوزير من منصبه بمرسوم أميري الصادر في ٢٠٠٧/١٠/٢٨.

٦- في نفس الدورة الثالثة المنعقدة قدم النائب سعد الشريع طلب استجواب في وزير التربية ووزير التعليم العالي نورية الصبيح، نوقش الاستجواب في ٢٠٠٨/١/٨ بموضوع التهكم على المؤسسة التشريعية وتضليل نواب الأمة، وإهدار مبدأ التعاون بين السلطتين، تجاوزات ومخالفات إدارية وقانونية، تراجع التعليم مع تفرغ الوزيرة لتصفية الحسابات مع قيادة الوزارة والروابط التعليمية والجامعية، الاعتداء على ثوابت وقيم المجتمع، تم تقديم طرح الثقة ووقعه ١٠ نواب وتميزت الوزيرة بالقدرة على تنفيذ محاور الاستجواب بالاثبات والوثائق، وفي ٢٠٠٨/١/٢٢ جدد المجلس الثقة في الوزيرة بأغلبية التصويت.وعليه، فإن الفصل التشريعي الحادي عشر جاء مشحوناً بين الحكومة والمجلس، وتجاوزت الاستجوابات الحدود المتوقعة لتصل لأكثر من مرة الأسرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاكمة، ولكن الأزمة الأشد جاءت في مارس ٢٠٠٨ مع طلب طرح الثقة في وزير النفط علي الجراح الصباح وشعور الحكومة بأن المعارضة تعرقل خططها للاصلاح وتشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد ليقوم أمير الكويت بحل المجلس في نفس الشهر من ٢٠٠٨ للمرة الخامسة. (معهد العربية للدراسات،٢٠١٢: ١٤)

ورغم محاولة السلطة التشريعية لتهدئة الوضع ومحاولة من الحكومة إلى فتح باب الحوار، وعدم دفع البلاد إلى أزمات وعدم استقرار، والسماح للتجمعات بالحوار وتبادل الآراء والتفاهم مع الحاكم، وكان تمهيداً للجو الهادئ أمام الحراك الشعبي، إلا أنه بعد وفاة الشيخ جابر الصباح عاد التحرك الشعبي الاعتراضي إلى الظهور والخروج عن مسار الحوار ونتائجه. وكانت نتيجة مجلس الحادي عشر ثلثي مقاعد البرلمان للمعارضة ونصفهم تقريباً من الإسلاميين، إلا أن هذا زاد الضغط على الحكومة ومثلت ثلاث سنوات من عدم الاستقرار السياسي في دولة الكويت. وفي عام ٢٠٠٧ استقال أعضاء من الأسرة الحاكمة بعد الاستجوابات البرلمانية وعام ٢٠٠٨ أصبحت الخلافات بين الحكومة والمعارضة لا يمكن التغلب عليها، وطالب البرلمان بالعمل على زيادة أجور العاملين بالدولة، مما أدى إلى حل البرلمان بمرسوم أميري مرة أخرى، وجرت انتخابات ٢٠٠٨.

وشهدت انتخابات سبعة مجالس من الفصل التشريعي الخامس ولغاية الفصل التشريعي الحادي عشر نظام ٢٥ دائرة انتخابية، إلى أن جاء التعديل عبر مجلس الأمة بفصله التشريعي الحادي عشر ٢٠٠٦ بإقرار قانون تعديل الدوائر لتصبح خمس دوائر انتخابية بعد موافقة ٦٠ عضواً ومعارضة عضوين وذلك في يوليو ٢٠٠٦، والتي جرت على أثرها انتخابات آخر فصلين تشريعيين، وهما الثاني عشر ٢٠٠٨ والثالث عشر ٢٠٠٩. وقد جاء نظام الدوائر الخمسة بإرادة السلطة التشريعية على غير المراسيم الأخرى في قانون الانتخابات.(أشكناني، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جرت انتخابات ٢٠٠٨ بعد حل المجلس الحادي عشر، وقد ارتفع تمثيل جماعات المعارضة إلى ستة وثلاثين مقعداً في البرلمان من أصل ٥٠ من الأعضاء، والذي أدى إلى حدة التوتر مرى أخرى، وفي نهاية عام ٢٠٠٨ أقدم البرلمان مرة أخرى على استجواب رئيس الوزراء واستمر في التصاعد حتى نهاية شهر مارس ٢٠٠٩ عند استقالة مجلس الوزراء، وتم حل المجلس بمرسوم أميري. (Report, 2012: 6)

وقد تم طلب الاستجواب لرئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح أربع مرات في الفصل التشريعي الثاني عشر المنتخب في عام ٢٠٠٨، وطلبات الاستجواب كالتالي: (بورسلي،٢٠١١: ١٤-١٥)

١-في الدورة الثانية المنعقدة طلب كل من النائب وليد الطبطبائي وعبد الله البرغش ومحمد المطيري استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح، في ٢٠٠٨/١١/١٨ بشأن مسؤولية رئيس مجلس الوزراء عن التجاوز على القيود الأمنية وغياب هيبة الدولة، والتخبط الحكومي في إدارة شؤون البلاد وزيادة معدلات الفساد المالي والإداري بشكل غير مسبوق، تمت استقالة الحكومة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥ وصدر مرسوم أميري بقبول الاستقالة وتم إعادة تشكيل وزارة جديدة.

٢-في نفس الدورة المنعقدة قدم النائب فيصل المسلم طلب استجواب في رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح، بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١، يتعلق بمصروفات ديوان سمو رئيس الوزراء، تمت استقالة الحكومة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٦ وصدر مرسوم أميري بحل المجلس حلاً دستورياً في ٢٠٠٩/٣/١٨. وذلك نتيجة لوجود طلبين آخريين لاستجواب في رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح ٢٠٠٩/٣/٢ مقدم من النواب ناصر الصانع وجمعان الحريش وعبد العزيز الشايجي، يتعلق بضياع هيبة الدولة، والاخفاق في انقاذ الاقتصاد، والتردد في التكامل مع الأزمة المالية، والتجاوزات في مصروفات ديوان رئيس الوزراء، والإخلال بأحكام الدستور بشأن برنامج الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخطـة الدولـة التنمويـة. وآخـر مقـدم مـن محمـد هـايف المطيـري فـي ٢٠٠٩/٣/٩ يتعلـق بمسـجد الفنيطيس.

وعليه، فإن حل المجلس جاء لطلب النواب استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح أربع مرات، وهذا ينذر بصراع ونزاعات بين الحكومة والمجلس، وتم بناء على ذلك حل المجلس. وأجريت الانتخابات في مايو ٢٠٠٩ للفصل التشريعي الثالث عشر وأظهرت النتائج أن نسبة المشاركة كانت متوسطة ما نسبته ٥٥% مقارنة مع انتخابات ٢٠٠٨، وقد تم انتخاب أربع نساء في البرلمان للمرة الأولى، وزيادة دعم النواب للحكومة ذلك أساساً على حساب الإسلاميين السنيين. وبحلول نهاية ٢٠٠٩ حاول مجلس الأمة استجواب رئيس الوزراء وثلاثة وزراء آخرين وبدأت مخاوف كبيرة من الأمير مما دعاه إلى حل البرلمان كما حدث في عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦. (أسيري، ٢٠١٢: ٦٧)

إن قانون الدوائر الخمس صب بشكل مباشر لصالح التيار الإسلامي والقبائل، وظهر بوضوح أن تقليص عدد الدوائر يزيد قدرة التيار الإسلامي المنظم والقبائل الكبيرة على الحشد لمرشحيها في مواجهة المرشحين المستقلين والليبراليين، واعتبر المقربون من السلطة في الكويت وقتها أن القانون الجديد للدوائر بمثابة "قفزة للمجهول ". وبالفعل دشنت الانتخابات مرحلة هيمنة الإسلاميين على مجلس الأمة، وفي ظل الاستجوابات التي انهالت على الحكومة، فإن الصراع بين المجلس بتشكيلته الجديدة والحكومة وصل إلى الذروة، وأن التناقضات أصبحت عصية على الحل التوافقي. (معهد العربية للدراسات،٢٠١٢: ٩)

وقد صرّح رئيس مجلس الأمة الكويتي علي فهد الراشد "أن الشعب الكويتي ارتضى النهج الديمقراطي ويتقبل الديمقراطية "بسلبياتها وايجابيتها" مؤكداً أن المرسوم الأميري بشأن تعديل آلية التصويت" انقذ الكويت من طريق مظلم". وأشار أيضاً إلى "أن المعارضة الكويتية التي تعمل على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأزيم الموقف في العلاقة بين الحاكم والمحكوم غير مقبول اجتماعياً قبل أن تكون مرفوضة سياسياً وتعد فتنة، وأن الحراك يحدث ويتغير من قضية إلى أخرى مع مستوى تركيز إعلامي مختلف عن السابق، ويعتمد الحراك الحالي على تغطية إعلامية، والتطور التكنولوجي الذي تمتاز به، وعدد وسائل الإعلام وانتشاره بهذه الكمية ساهم في تضخيم القضايا التي تثار وتطرح على الساحة الكويتية". (الكويت– كونا ٢٠١٠)

إن الحراك في دولة الكويت حراك إصلاحي ينطلق أساساً من ولاء للنظام السياسي وللدستور الكويتي وللأمير، ففي الجوهر فإن الجيل الجديد يشكل أغلبية السكان كدولة تعتبر أكثر حداثة، وقوانين أكثر عقلانية، واقتصاد أكثر تصدياً للفساد، وأكثر انحيازاً للطبقات المتوسطة والمهمشة، وأكثر تقديراً للكفاءات. والأهم في الحراك الشبابي إنه يزداد تحكماً بالمعادلة السياسية الكويتية، ويمارس ضغطاً واضحاً على النواب وقوى المعارضة التقليدية التي تتأثر به عوضاً عن أن تؤثر فيه.(الغبرا،٢٠١٢: ١–٢)

ففي الفصل التشريعي الثالث عشر قدم النواب طلبات استجوابات عديدة وكان في الغالب للأسرة الحاكمة ورئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح وكان لأول مره يقف رئيس مجلس الوزراء على منصة الاستجواب للرد على محاوره، وحتى نهاية هذا المجلس وقف مرتين بالمنصة، والوزراء الذين تم طلب استجواباتهم، وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية فاضل صفر علي صفر، وانتهى الاستجواب بالاكتفاء بالمناقشة دون تقديم طرح الثقة، وقدم وزير الداخلية جابر الخالد الصباح استقالته بعد استجوابين، واستقالة الحكومة بعد طلب استجواب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الشيخ أحمد فهد الصباح، وأيضاً استقالة الحكومة بسبب استجواب الشيخ أحمد العبد الله الصباح وزير النفط ووزير الإعلام، وقدمت الحكومة استقالتها عند استجواب نائب ورئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد صباح السالم الصباح، وتم استقالة الحكومة عند طلب استجواب الشيخ ناصر المحمد الصباح، وحل المجلس بمرسوم أميري، وسقط طلب استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح بسبب حل المجلس.(بورسلي،٢٠١١: ١٦-٢٦)

إن سلسلة استقالة الحكومات المتعاقبة في فترة زمنية بسيطة لم تتعد الثلاثة سنوات دليل على حدة المواجهة بين النواب في المجلس والوزراء في الحكومة وفشل التوافقية الديمقراطية، فالمجلس كان أكثر توافقية مع السلطة نظرياً، ولكنه كان مجلساً قلقاً، فما أن قدم النائب مسلم البراك استجواباً لوزير الداخلية جابر الخالد الصباح وطلب طرح الثقة في الوزير حتى سقط أمام تشكيل الحكومة لجبهة واسعة من النواب تحول دون تمرير محاولات طرح الثقة وإجبارها على الاستقالات المتتالية، ومن ثم تلاه طلب فيصل المسلم استجواب رئيس الوزراء، وأعقبه طلب جديد لوزير الداخلية من مسلم البراك والنائب ضيف الله بوميه لوزير الدفاع جابر مبارك الصباح على خلفية انفجار الأديرع.(ألفي ،٢٠١٢)

انطلقت سلسلة احتجاجات شعبية في منتصف عام 2010 م قبل موجة الاحتجاجات التي اندلعت في الوطن العربي، استخدم فيها لأول مرة كلمة "ارحل" ضد رئيس الوزراء، وطالبت بإصلاحات اجتماعية واقتصادية. كما قامت مظاهرة حاشده في ساحة الإرادة للإطاحة برئيس وزراء الكويت ناصر المحمد الصباح.(ويكيبيديا الموسوعة الحرة،٢٠١٥)

وتوالت الاستجوابات التي ما كانت تخرج إلا رفض طلب عدم التعاون مع رئيس الوزراء أو استقالة الحكومة، ومن هنا خرج الصراع بين الحكومة والمجلس إلى الشارع في تظاهرات غير مسبوقة للمعارضين، وفرض تغيير المعادلة السياسية التي فرضتها انتخابات ٢٠٠٩ وشهد شهر نوفمبر ٢٠١١ ذروة الصدام بين الحكومة والمعارضة التي لجأت للشارع، بعد شطب الاستجواب المقدم من المعارضة لرئيس الحكومة ناصر المحمد في ١٥ نوفمبر بشأن قضية الاشتباه في تقديم الحكومة رشاوي لعدد من نواب مجلس الأمة ثمناً لمواقفهم المؤيدة لرئيس الوزراء، وبفعل التأثير بالمحيط العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثوري لجأت المعارضة إلى استخدام هذا السلوك الحراكي كفرصة للعودة بقوة للمشهد بعد إخراجها من البرلمان وفي ظل تعنت حكومي بفعل الثقة في الأغلبية بمجلس الأمة. وبعد شطب استجواب رئيس الحكومة الأخير منح المعارضة الفرصة لنقل المعركة إلى الشارع بسابقة غير معهودة بدولة لها عهد طويل من المعارضة والحريات السياسية والإعلامية، وفي ١٥ نوفمبر تم حشد ٢٠ نائباً من المعارضة لتظاهرة في ساحة الإرادة.(معهد العربية للدراسات،٢٠١٢: ١٠-١١)

وجاءت استقالة رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح وقبول الشيخ صباح الأحمد الصباح الاستقالة لنزع فتيل الأزمة، بعد تجمعاً شعبياً نحو ٧٠ ألف شخص في ساحة الإرادة، مطالبين برحيل الحكومة وسط اختناق سياسي تشهده الكويت على نحو يشكل خطراً محدقاً بمستقبلها كدولة مؤسسات وصاحبة تجربة ديمقراطية رائدة في المنطقة، وهو الخطر الذي ربما دفع بعض الأقطاب السياسية في الكويت إلى المطالبة بتطبيق الأحكام العرفية لمدة ستة أشهر عبر مرسوم ضرورة.

وبناء على ذلك فإن أربع حكومات تم استقالتها في الفصل التشريعي الثالث عشر ٢٠٠٩ وتم إصدار مرسوم أميري لحل المجلس في ٢٠١١، وهذا يعد الانهيار الأخير المحتمل في السياسة بدولة الكويت، من خلال خمسة وزراء ورئيس مجلس الوزراء ناصر المحمد الصباح والتي تعد سابقة من نوعها في الحكومات الكويتية أن يقف في منصة الاستجواب رئيس الوزراء، وبذلك أصبح من الصعب الوصول إلى تسوية بين البرلمان والحكومة، وحصل البرلمان على الحق الدستوري في استجواب رئيس الوزراء، إلا أن هذا لم يدم ففي ٦ ديسمبر ٢٠١١ تم تعطيل البرلمان في دولة الكويت نتيجة للمقاومة الوزارية واستقالة الحكومات التي تلوح في الأفق لخلق الأزمة الدستورية.

وعليه، يرى الباحث أن هناك أزمة حقيقية بين الحكومة ومجلس الأمة، فما أن يبادر المجلس في استخدام حقه باستجواب الوزراء حتى يبدأ التلويح باستقالة الحكومة ويتم شطب الاستجواب من جدول أعمال المجلس، وقام المجلس في سابقة من نوعها باستجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصباح ووقوفه على منصة الاستجواب وهذا نجاح يحسب للمجلس في الممارسة العملية الديمقراطية والذي جعل من المؤسسة البرلمانية أكثر قوة وتأثيراً كسلطة تشريعية، إلا أن الحكومة أحست بصعوبة التعاون والخطر من قوة البرلمان في ممارسة حقوقه وتفعيل أدواته، فقامت بحل المجلس بمرسوم أميري. وبذلك فإن حل المجلس في الفصول التشريعية المتلاحقة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر (٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) يعد انهيار حكومي في دولة الكويت، وخلل في إعطاء فرصة للسلطة التشريعية لممارسة حقوقها التشريعية وواجبها تجاه الشعب في ظروف إقليمية عربية تشهد تغير واضح منذ نهاية ٢٠١٠ والثورات العربية في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وتصاعد حركات الاحتجاج في البحرين، وبروز الحراك الشبابي بظاهرة غير مسبوقة في الشارع الكويتي وقد لجأ المعارضين إلى نقل الصراع الذي بدا أنه ليس له حل إلى الشارع.

المطلب الثاني: احتدام الصراع السياسي بين القوى السياسية في المجلس والحكومة وتحريك الجماهير (الحراك الشبابي) (٢٠١١-٢٠١٢)

لم ينته التأزم بتشكيل الحكومات الجديدة التي كان يرأسها في كل مرة الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، حيث أدت ثمانية استجوابات للحكومة وتصاعد هجوم المعارضة عليها والمطالبة بإقالة رئيسها إلى تقديم استقالتها، وتحركت القوى الشبابية والسياسية لإسقاط حكومة ناصر المحمد السابعة من خلال النزول للشارع بأعداد غير مسبوقة في تاريخ الكويت وبشكل يومي، ونتيجة للضغط على الحكومة قدمت الاستقاله عام ٢٠١١ بعد قضية (الإيداعات المليونية)، وقد اتهم فيها ناصر المحمد برشوة عدد من النواب.(الكندري، ٢٠١٤: ٦)

وكان الحراك الشبابي قاد نحو مئة من الشباب وعدد من النواب لدخول مجلس الأمة وقاعة عبد الله السالم في حادثة وصفها أمير الكويت بـ "الأربعاء الأسود" وكانت نقطة التحول لساحة الأزمة من داخل البرلمان إلى الشارع، في المقابل أسرع النظام الكويتي باستخدام نفس الساحة من خلال حشد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجمع مضاد رفع شعار "الله يحفظ يا كويت"، وشهدت العاصمة الكويتية اعتصامات أمام قصر العدل للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين في أحداث ١٦ نوفمبر ٢٠١١. ونتيجة للاحتدام الصراع بين الحكومة والمجلس استقالت حكومة الشيخ ناصر المحمد في ٢٨ نوفمبر والتي تصبح بذلك سبعة حكومات منذ توليه المنصب عام ٢٠٠٦، ولكن في هذه المرة كان ليخلفه الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح في ٣٠ نوفمبر ٢٠١١ بعد أقل من أسبوعين من أزمة دخول مجلس الأمة وبعد أيام من تأكيد أمير الكويت بأنه لن يقيل رئيس الحكومة، وشعرت المعارضة بانتصار كبير بلجوءها إلى الشارع واقحامه في السجال، وساعد المعارضة الخلافات في الأسرة الحاكمة، وتم حل المجلس بالفعل، وجاءت انتخابات ٢ فبراير ٢٠١٢ والتي هيمن عليها المعارضة والإسلاميين من الإخوان والتيار السلفي، وتراجع نصيب الليبراليين، ولم تحظ المرأة بأي مقعد بالبرلمان الجديد، وقد ظهر بذلك برلمان معارض من الاحتكام للشارع.(معهد العربية للدراسات،٢٠١٢: ١٠-١١)

وقد وضعت المعارضة في حملتها الانتخابية تحت شعار "الإصلاح" و "محاربة الفساد"، وتسيطر بشكل كامل على قرار البرلمان بعد أن ارتفع عدد نوابها إلى ٣٤، فهي بحاجة إلى ٣٣ مقعداً لتجاوز تأثير تصويت الوزراء غير المنتخبين البالغ عددهم ١٥ وزيراً، والذين يتمتعون بموجب الدستور بحق التصويت في المجلس.(عيد، ٢٠١٢: ٤)

تولي الشيخ جابر المبارك الحكومة الجديدة التي استقالت في فبراير ٢٠١٢ لكونها حكومة تسيير أعمال، ثم أعاد الأمير تكليفها مرة أخرى. ولم تكن العلاقة بين السلطتين أفضل حالاً في عهد حكومة المبارك لكن قرار المحكمة الدستورية العليا بحل المجلس الحالي وإعادة السابق، شكل مفاجأة للجميع. وجاء القرار بناء على دعاوى قضائية من نواب سابقين، وأن قرار الحل جاء بسبب عدم دستورية المرسوم الأميري الذي حل البرلمان السابق ومرسوم آخر دعا بموجبه إلى انتخابات جديدة مطلع ٢٠١٢، وكان أول مجلس نيابي يحل بحكم قضائي في تاريخ الكويت، ليعود المجلس السابق الذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حل عام ٢٠٠٩ دون أن يتمكن من عقد جلسة واحدة لعدم اكتمال النصاب، ومن ثم بدأت أزمة جديدة بين الحكومة والمعارضة بعد تقديم صيغة مرسوم للأمير لتعديل قانون الانتخابات بخفض خيارات الناخب من أربعة مرشحين إلى مرشح واحد، والذي أدى إلى زيادة في مطالب المعارضة، وتم اعتقال نواب سابقين من المنتمين للأغلبية النيابية لتجاوزهم مقام ومكانة أمير البلاد حسب وجهة نظر البعض. (وكالة الأنباء الكويتية (كونا)،٢٠١٢)

بلغ الاستجوابات في مجلس ٢٠١٢ المبطل سبعة استجوابات، وبلغ عدد الاستجوابات في مجلس ٢٠١٢/١٢ المبطل خمسة استجوابات، إلا أن إبطال المجلس الرابع عشر قضائياً حال دون تلك الاستجوابات. (بورسلي، ٢٠١١: ٣٣)

وانقسم الشارع الكويتي ما بين مؤيد ومعارض للمرسوم الأميري عام ٢٠١٢، فالمعارضة المتمثلة في الأغلبية المبطلة اعتبرت مرسوم (الصوت الواحد) جاء لإضعاف فرص نجاح نواب المعارضة، ويفتح الباب للتكرار كلما رغبت السلطة التنفيذية في ذلك. أما المؤيدين للحكومة والمساندون للمرسوم فوصفوه بأنه (مرسوم الكرامة) (صحيفة الشاهد الكويتية،٢٠١٢)، وأنه من حق الأمير أن يتخذ ما يراه مناسباً ضمن صلاحياته الدستورية، ويعتبرون ما تقوم به المعارضة هو من قبيل العناد السياسي ورفض الامتثال لولي الأمر والإثارة والتحريض في الشارع، ويؤكد أنصار هذا الفريق أن نظام الصوت الانتخابي الواحد هو السائد في الديمقراطيات العريقة المعمول بها على المستوى العالمي، ويدعون على أنه من يرفض هذا النظام إنما يسعون إلى احتكار العمل السياسي واختطاف الكراسي (صحيفة الصباح الكويتية، ٢٠١٢). ويبدو واضحاً أن الحكومة سعت للحيلولة دون تكرار تجربة انتخابات فبراير ٢٠١٢ والتي جاءت بأغلبية مطلقة للمعارضة. (العتيبي، ٢٠١٣: ١٠١)

لقد توقع المراقبون أن المجلس الرابع عشر (قد يكون مجلساً انتقالياً) أي أن يكون عمره قصيراً ما بين ٦ شهور إلى عامين. لن يؤدي الفوز الكبير للمعارضة وحصولها على قدرة حسم التصويت في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمة إلى نهاية التأزم السياسي، حيث أن بوادر الأزمة كانت ظاهرة منذ البداية باحتدام معركة كرسي رئاسة المجلس. (الرميحي، ٢٠١٢)

لا يمكن اعتبار ما يحدث في الكويت ربيع عربي إنما أزمة سياسية داخلية غير مسبوقة قياساً بمثيلاتها السابقة، ولا يمكن أن ننفي تأثير الربيع العربي في الصراع الداخلي الكويتي، والخلاف أن النظام السياسي يعد علو سقف المطالب وآليات التعبير عنها تشكل حالة من عدم الاستقرار في الكويت، وتخشى من تدخلات أيدي خارجية تريد زعزعة الأمان فيها. (صحيفة الصباح الكويتية، ٢٠١٢)

وانتقلت المعارضة البرلمانية من المطالب بالرقابة والمحاسبة الصارمة للحكومة خاصة فيما يتعلق بالمال العام وضرورة مكافحة الفساد بكافة صور إلى الدعوة خلال عام ٢٠١٢ لأن يكون رئيس الوزراء شعبياً، خلافاً للعرف السياسي السائد، كون رئيس الحكومة من أبناء الأسرة الحاكمة والتي يعتريها صراعات داخلية في الأسرة الحاكمة. ويبدو أن هناك تصعيد سياسي واضح صاحبه مسيرات برلمانية غير مسبوقة من قبل على مستوى المنطقة الخليجية، وتخطت المعارضة قنوات الحوار والنقد والقنوات الدستورية، وعمدت على تجييش الشارع من أجل مطالبها الدستورية. (قاسم، ٢٠١٤)

ويبرز هذا المنحنى عندما قامت المعارضة بدخول قاعة مجلس الأمة، وإن الدعوة لمقاطعة الانتخابات تأتي من أن القوى السياسية والحركات الشبابية تعد وسيلة سياسية من وسائل الاحتجاج الديمقراطي، ونوعاً من الاستفتاء الشعبي وذلك من وجهة نظرهم أن فقدان المجلس الذي يقاطعه الشعب للشرعية سيؤثر على ما يصدره من تشريعات، وهناك من يرى ذلك سلبية وخسارة. ومازال الصراع السياسي بين الحكومة والقوى السياسية مستمراً وشهدت العديد من خروجهم للتعبير عن مطالبهم الدستورية وتمثلت في (كرامة وطن) الأولى والثانية، وتم حشد عشرات الآلاف ورفض الحكومة في تقديم تنازلات، والذي حصل تصادم بين المتظاهرين والقوات الأمنية وحصلت العديد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتقالات بين رموز المعارضة من النواب ومقاطعة انتخابات ٢٠١٢ وانتخابات ٢٠١٣ على خلفية السلطة الحاكمة بالحياه السياسية، والمطالبة لتغيير النهج السياسي الحكومي، وإقامة نظام ديمقراطي برلماني كامل. (الكندري،٢٠١٤: ٦)

لقد مارست الحكومة الكويتية سياسة القمع في مسيرات المعارضة والتي كان يبرز فيها العضو مسلم البراك المعارض للحكومة الكويتية، والذي تحدث عن مشاركة الأردن المتمثل بالقوات العسكرية لديها الحكومة الكويتية لقمع المسيرات عام ٢٠١٢، والذي أثار العديد من الغضب الشعبي في المواجهات التي حصلت، واعتقال العشرات ومنهم مسلم البراك وزجهم في السجن وصدرت في حقهم أحكام قضائية، واعتبر البراك أن هذه المشاركة للأردن ما هي إلا محاولة من الحكومة بمعاقبة الناس، وتحويل الكويت إلى سجن كبير، لأنهم ملتزمون بمبادئهم (الوكيل الإخبارية،٢٠١٥). بلغ عدد المحالين إلى النيابة في قضايا التظاهرات ٤٩١ شخصاً ولكن مصادر أخرى قالت أن العدد قد يكون ضعف هذا الرقم هذا عدا عن القائمة الطويلة للمطلوبين الذين ينتظرون الاعتقال (صحيفة القبس الكويتية، ٢٠١٢). وقد نفت الداخلية الكويتية مشاركة قوات أجنبية في فض مسيرة المعارضة.(موقع عمون،٢٠١٢)

وأصبحت المصالحة تبدو مستحيله بعد استخدام الحكومة لسياسة العصى والقوة واعتقال عدد من النواب من بينهم النائب مسلم البراك بعد تظاهرة ٢١ أكتوبر قبل الإفراج عنهم بكفالة، ولموازاة استخدام القوة في الخطاب السياسي للحكومة فإن المعارضة رفعت سقف الخطاب السياسي من خلال توجيه خطاباً مباشراً لأمير البلاد والذي قال فيه مسلم البراك "لن نسمح لك – يا صاحب السمو– أن تسحب الكويت إلى جحيم الأوتوقراطية (حكم الفرد).. لم نعد نخاف سجونك وهراواتك".(ألفي، ٢٠١٢)

وعليه، وصل الخطاب الى حد غير مسبوق في لغة الخطاب السياسي، وتطور الخلاف من الكلام إلى الفعل واللجوء لتحريك الجماهير، وبلغ الاحتقان السياسي ذورته أدى إلى دخول المجلس،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحل المجلس الرابع عشر المنتخب عام ٢٠١٢ بقرار قضائي، مما أدى إلى حراك شبابي غير مسبوق من قبل، واحتد الصراع بين المعارضة والتي حشدت الشارع وبين الحكومة التي تتعنت بموقفها، ووصلت الحكومة إلى حملة اعتقالات واسعة لعدد من النواب المعارضين، وتقابل الجمعان المعارض والحكومة في حشود متقابله تحمل كل منها شعارات التأييد للطرف الذي تنتمي له، والتجربة الديمقراطية تبدو بانهيار نتيجة للصراع السياسية المتأزم بين السلطتين.

المطلب الثالث: تطورات الساحة السياسية في ضوء الصراع داخل الأسرة الحاكمة وداخل البرلمان والشارع الكويتي (٢٠١٣-٢٠١٥)

هناك تحديات يتعين على مجلس الأمة الجديد مواجهته هو المساهمة بقوة في إقرار التشريعات التي تساعد على الدفع بعجلة التنمية وتوفير علاقة مستقرة مع الحكومة، بما يمكن أن ينعكس بالإيجاب على الاستقرار السياسي في البلاد. إن دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة المقرر في السادس من أغسطس ٢٠١٣ تعد نقطة انطلاق حقيقية نحو استعادة الاستقرار السياسي بين السلطتين خصوصًا (التنفيذية والتشريعية)، وللمسيرة النيابية والديمقراطية الكويتية عمومًا أم أن "مجلس أمة ٢٠١٣" سيكون استنساخًا لسابقيه بما يجعله أداة لتأجيج الخلافات السياسية من جديد، فالحاجة إلى الديمقراطية بوجود الاستقرار السياسي وليس العكس كما في المجالس السابقة، ولا يتم ذلك إلا من خلال تعزيز التعاون بين السلطتين (التنفيذية والتشريعية).(كابد، ٢٠١٣)

إن الأزمة بين الحكومة والمجلس يمكن معالجتها من قبل الحكومة بمهارة الرغبة في الإصلاح السياسي فيمكن حينئذ أن تخرج الكويت من هذه الأزمة بسلاسة. وإذا لم تفعل ذلك، فمن المرجح أن يعود شبابها إلى الشوارع للقيام باعتصامات وتجمعات ومظاهرات سلمية أخرى، حيث اكتشفوا قدرتهم على تحريك الحكومة فسوف يواصلون دفع الطبقة السياسية في البرلمان وعلى الصعيد العام نحو إصلاح حقيقي.(الغبرا،٢٠١٢: ٢٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأت انتخابات المجلس الرابع عشر في ٢٧ يوليو ٢٠١٣، وهي ثالث انتخابات نيابية تجرى خلال ١٧ شهراً، والسادسة خلال سبع سنوات، وشارك في مراقبة الانتخابات ٣٠ خبيراً من ١٥ دولة عربية من مؤسسات المجتمع المدني العربي والدولي، والذين وزعوا على كافة مناطق الانتخابات في دولة الكويت، وجاءت الانتخابات في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي التي عانت منه الكويت منذ سنوات.(عيد،٢٠١٣: ٢-٣)

تباينت مواقف القوى السياسية والاجتماعية من المشاركة في الانتخابات الأخيرة من عدمها؛ فعلى صعيد القوى السياسية والنيابية، قاطعت "كتلة الأغلبية" في مجلس الأمة المبطل والذي انتُخب في فبراير/شباط ٢٠١٢، وبلغ عدد المقاطعين من هذه الكتلة ٢٧ نائبًا سابقًا، مؤكدين أن هذا الموقف يأتي "التزامًا بما سبق أن أعلنوه قبل صدور حكم المحكمة الدستورية والذي أكد على مقاطعة أية انتخابات تتم وفق مراسيم ضرورة. كما قاطعت غالبية التيارات الإسلامية والليبرالية الانتخابات التي أُجريت وفقًا للصوت الواحد الذي ترفضه هذه التيارات، بينما شاركت بعض القوى الأخرى، وشارك ليبراليون بشكل فردي لا سيما ممن يُحسبون على ما يسمى بكتلة العمل الوطني. (صحيفة عالم اليوم الكويتية،٢٠١٣)

أما التيار الليبيرالي، فقد أكد المنبر الديمقراطي مقاطعته للانتخابات اعتراضًا على حكم المحكمة الدستورية في شأن نظام الصوت الواحد، معتبرًا أنه "لم يُنهِ حالة الصراع السياسي والاجتماعي، بل زادها احتقانًا"، وأن هذا النظام "بدأ يفرز ويكرس الانقسامات الداخلية، كما أنه أدى لتفشي سلبيات العمل الانتخابي." وأكد المنبر أن عدم خوض الانتخابات يأتي اتساقًا مع قناعته بأن "خوض الانتخابات في المعطيات الحالية يجعل إرادة الناخب الكويتي أسيرة ومختطفة".(صحيفة القبس الكويتية،٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد القوى السياسية الإسلامية، قاطعت الحركة السلفية الانتخابات ترشحًا وانتخابًا، مبررة ذلك بأداء الحكومة الذي عمل على "إصدار مراسيم الضرورة لتعزيز النهج الفردي وإلغاء مؤسسات الدولة واختزالها في السلطة التنفيذية فقط مما يعد تحجيمًا لدور الأمة وإلغاء لوجودها (صحيفة النهار الكويتية، ٢٠١٣)". غير أن التجمع السلفي شارك في الانتخابات باعتبارها "واجبًا شرعيًا ووطنيًا"، داعيًا الناخبين لاختيار الأصلح. وللأسباب ذاتها لم تشارك الحركة الدستورية الإسلامية "حدس" بأي مرشحين لها في الانتخابات (العمير،٢٠١٣). أما القبائل، فخلافًا لموقفها من انتخابات ديسمبر/كانون الأول الماضي، فقد حسمت موقفها إما عبر "التشاوريات"، أو ترك الباب مشرعًا لجميع أبنائها للمشاركة بالانتخابات ترشحًا وانتخابًا.

وأعلنت جميع التجمعات الشيعية عن خوضها الانتخابات باعتبار أن المشاركة "واجب وطني وتجسيد عملي لحكم المحكمة الدستورية" (المهري،٢٠١٣). ومع ذلك، أعلن بعض الرموز التقليدية الشيعية ذات الثقل في الممارسة البرلمانية عن مقاطعتها للانتخابات، مثل النائب حسين القلاف الذي عزا موقفه إلى "التخبط السياسي وسوء استخدام الأدوات الدستورية". (صحيفة "الوطن" الكويتية،٢٠١٣)

ولم ينجح أي من المرشحين الذين تورطوا في قضايا شراء الأصوات والمال السياسي، مما يؤشر إلى ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الناخبين، وترسخ قناعة مجتمعية مفادها أن من يدفع المال لشراء الأصوات لن يتردد في بيع قضايا الناخبين من أجل الحصول على المال مستقبلاً (الجزيرة نت، ٢٠١٥). ويأمل الكويتيون من مجلسهم النيابي الجديد أن يكون ذا نَفَس إصلاحي وأن يرد لهم التحية بأحسن منها عبر الوفاء بـ"الإنجازات الموعودة" من خلال تحسين الظروف المعيشية والخدمية لفئات الشعب المختلفة، واستئناف عجلة الإصلاح الشامل. (قاسم، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت حكومة الشيخ جابر المبارك الصباح بتصميم برنامج جديد لمجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر للسنوات ٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠١٥-٢٠١٦، وقد أكد رئيس الوزراء أن "الحكومة ترفع البرنامج للمجلس التزاماً بالدستور ورغبة أصيله في التعاون البناء لتحقيق مصلحة الكويت وبهدف إنجاز الإلاحات الوطنية وتكريس الأمن الوطني والسيادة والاستقلال في علاقات البلاد مع الخارج"، .. وهي "رؤية الحكومة التي تحتضن دون تمييز جميع الكويتيين الذين اجتازوا الأزمات بالتزامهم بثوابتهم وتمسكهم بشرعيتهم في الماضي وهو إن شاء الله في حاضرهم ومستقبلهم والحكومة على قناعة بذلك"، بالإضافة إلى أن "وحدتنا الوطنية هي سياجنا والحصن المنيع أمام المخاطر التي تواجهنا وسندنا الذي لا غنى عنه في مواجهة التحديات ونعمل بروح الفريق الواحد على قاعدة من التضامن الحكومي لتنفيذ اولويات المواطن الكويتي بكفاءة وفاعلية"، وأضاف "أمامنا أهداف وطنية وعلينا وضع الكويت في موقعها اللائق على خارطة عالمنا الجديد". ومن بين البرنامج الحكومي رعاية الشباب، وتحسين الرعاية الصحية، وتطوير التعليم، والحفاظ على الأسرة، والرعاية والأمان الاجتماعي، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة، وإعادة هيكلة وتطوير نظام الرعاية السكنية، ودعم الثقافة والإعلام، وحماية البيئة وتعزيز الاستدامة، ومعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.(بندق، ٢٠١٣)

تعاون المجلس الجديد المنتخب مع الحكومة في بعض القضايا الوطنية والتي قد تهز استقرار البلاد وتزعزع أمنها، حيث تم تقديم الدعم النيابي اللازم للحكومة عندما أقروا بالإجماع توصية مقدمة من ٣٠ نائباً تطالب بإحالة جميع من يثبت تورطه في "قروب الفنطاس" إلى النيابة العامة، وشددت التوصية على ضرورة كشف أسماء المتورطين من نواب سابقين أو سياسيين أو إعلاميين، وكشف أسماء الناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي ودورهم في هذه المؤامرة، حيث أن دورهم كان مشبوهاً، ومن يثبت تورطه سواء على الصعيد التخطيط أو التمويل أو التحريض فإنه لابد أن يتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيقافه واتخاذ الاجراءات القانونية في هذا الشأن، حيث أن هذه المؤامرة استهدفت أمن واستقرار الوطن، حيث شهدت دولة الكويت في فترات سابقة استهداف في تقويض النظام وضرب كل مؤسسات الدولة الدستورية.(السندان،٢٠١٥)

دعت الحكومة الكويتية لانتخابات تكميليه من أجل اختيار خمسة نواب جدد في ٢٦ يونيو ٢٠١٤ بعد استقالة عدد من نواب مجلس الأمة بعد أقل من عام من انتخابه بعد أن رفض البرلمان استجواب رئيس الوزراء جابر مبارك الصباح بشأن مزاعم حول فساد وسوء إدارة، وجاءت الانتخابات التكميلية للمجلس لتمثل ذروة الاحتقان السياسي غير المسبوق شهدته الكويت منذ مارس ٢٠١٤، وشكلت الاستقالات النيابية علامة تحول تؤشر على ارتفاع حدة التأزيم السياسي بين المجلس والحكومة مما يهدد مستقبل العمل السياسي والبرلماني، وأجريت الانتخابات وسط أجواء مشحونه بالتوتر والاحتقان، وجاءت الدعوة للانتخابات التكميلية في ضوء سلسلة التطورات المتتابعة ومظاهر الاحتقان السياسي في الكويت، وتمثلت أهم التطورات بالآتي: (عيد،٢٠١٤: ٣)

١-"تفجُّر ما سُمِّيَ بأزمة "الشريط"، وهو شريطٌ مسرب يتضمَّن الخوض في قضايا سياسية كويتية هامّة، وقد آثار هذا الشريط عاصفةً من الجدل السياسي الرسمي وغير الرسمي؛ لاسيما بشأن ما إذا كان تسريبه يأتي في سياق ما يتم تداوله في الشارع من وجود صراع بين بعض أبناء الأسرة الحاكمة.

٢-إطلاق المعارضة وثيقة مشروع للإصلاح السياسي في البلاد أواخر إبريل/نيسان ٢٠١٤؛ مما أعاد إلى الأذهان احتمالات تجدُّد الأزمة السياسية؛ خاصة أن ذلك جاء تاليًا لأزمة الشريط المسرَّب.

٣-تقديم ثلاثة نواب محسوبين على المعارضة استجوابًا لرئيس الوزراء، وهو أحد أبناء الأسرة الحاكمة، واعتبار ذلك فصلاً جديدًا في التنافس؛ وربما الصراع بين بعض أبناء أسرة الحكم عبر مجلس الأُمَّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-شطب مجلس الأُمَّة -الموسوم في الأوساط السياسية الكويتية بأنه ذي أغلبية موالية للحكومة- الاستجواب المذكور؛ مما دفع بمقدمي الاستجواب إلى تقديم استقالاتهم من المجلس، وتبع ذلك استقالة نائبين آخرين للسبب ذاته".

وقد رفضت أغلبية النواب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في قضية الشريط بعد مناقشة ملابساته وتفاصيله وحيثياته، مستندة إلى أنه تم العبث بمضمون الشريط ومقاطعه، ومستندة إلى حظر النائب العام التداول في الموضوع بشكل علني. وقد كان هناك حالة احتقان تجاوز الأطراف المباشرة في الشريط إلى السلطات الثلاثة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية في الكويت، وبادرت المعارضة لتثير مزيداً من العواصف السياسية رغم الأزمة التي تحتقن فيها البلاد، ثم قامت المعارضة بطرح مشروع "للإصلاح السياسي" ضمنته عدة مطالب، وركزت على تنقيح الدستور تشمل: إشهار الأحزاب السياسية وتشكيل حكومة شعبية منتخبة.(صحيفة "الوطن" الكويتية،٢٠١٤)

تم الترحيب في الأوساط السياسي من ناحية المبدأ، ومن باب أن الإصلاح السياسي لابد أن يأتي عبر مشروع وطني وفقاً للقنوات الدستورية وليس من خارجها (افتتاحية صحيفة "الرأي" الكويتية، ٢٠١٤)، وقوبل المشروع بانتقادات عديدة، حيث وصف رئيس المجلس مرزوق الغانم دعم المعارضة لتعديل الدستور عبر الشارع بـ "الإنقلاب" (صحيفة "السياسة" الكويتية،٢٠١٤). وحذر أمير قبيلة العوازم فلاح بن جامع أن "تعديل الدستور خارج الأطر القانونية والرسمية، ومن خلال النزول إلى الشارع.. هو رماد تحته نار"، مبينًا أن "مَنْ يدفعون في هذا الاتجاه هدفهم واضح وهو الوصول إلى الحُكم"(صحيفة "الرأي" الكويتية، ٢٠١٤). واعتبر البعض أن المشروع "حبرًا على ورق"، وأنه "قد تم طرحه في الوقت غير المناسب؛ لأن النواب الذين طرحوه خارج المجلس الآن؛ ومن ثَمَّ فهم لا يملكون الأدوات الدستورية لتحقيق أهم بنود هذا المشروع الإصلاحي وهو تنقيح الدستور".(الحريتي،٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أسباب سلسلة استقالة النواب الاستجوابات للوزراء من الأسرة الحاكمة، وعلى وجه الخصوص استجواب رئيس الحكومة مما أدى إلى المزيد من التصعيد، واحتدام الجدل بين الأوساط السياسية والشعبية الكويتية حول مشروع المعارضة للإصلاح السياسي، وقد قدم الاستجواب من النواب رياض العدساني وحسين القعويعان وعبد الكريم الكندري إلى رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك الصباح والذي أدى إلى تصعيد الاحتقان والتأزيم السياسي بين المجلس والحكومة، ثم جاء التصويت في أغلبية النواب بشطب استجواب رئيس الحكومة ليتم فيما بعد استعار الأزمة السياسية، واستقالة مقدموا الاستجواب معتبرين أن شطب الاستجواب يعني حرمانهم من دورهم الرقابي على الحكومة، وأن الاستقالة جاءت "براً بالقسم واحتراماً للدستور".(صحيفة "السياسة" الكويتية،٢٠١٤)

وقام النائب علي الراشد والنائبة صفاء الهاشم بالاستقالة وسببها "عدم تمكنهما من أداء دورهما الرقابي والتشريعي بالمجلس" (صحيفة الوطن الكويتية،٢٠١٤). وجاءت هذه الاستقالات الخمسة تطوراً في عملية الصراع والتأزيم بين الحكومة والمجلس، والأزمة السياسية متجددة في الكويت وسلسلة الاستقالات فتحت الباب أمام مسلسل جديد من الأزمات السياسية في أقل من عام على انتخاب المجلس الرابع عشر الحالي، وقد وافق المجلس على الاستقالات في جلسة خاصة في منتصف مايو ٢٠١٤.

ويلاحظ أن في الماضي كان حل المجلس هو نهاية العمل للمجلس وأعضاؤه، أما الآن فقد عادت استقالات النواب من المجلس كما كان في الستينيات ١٩٦٤-١٩٦٥-١٩٦٦-١٩٦٧، السنة الأولى استقالة النائب للسفر خارج البلاد، أما باقي السنين فهي احتجاجاً على تزوير الانتخابات.(صحيفة الدستور،٢٠١٤)

وفي خضم الصراع بين الحكومة والمجلس استثمرت المعارضة الاستقالات وقامت بتوظيفها لمصلحتها والضغط على الحكومة والبرلمان عبر تكثيف تحريك الحراك الشعبي، في العديد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القضايا المهمة كالفساد في المال العام والمؤسسات الحكومية والإيداعات المليارية التي تم إثارتها مره أخرى بالوثائق على الملأ، ففي ندوة دعت إليها حركة العمل الشعبي (حشد) شارك بها الآلاف في ساحة الإرادة، أعلنوا فيها بالكشف عن الفاسدين وسراق المال العام والعابثين بثروات الكويت بعنوان (نقاط الحق على حروف الحقيقة)، وقد تحدث فيها النواب السابقون هم جمعان الحريش وعبد الرحمن العنجري ومسلم البراك، وحشد إعلامي كبير عبر كافة المواقع الإعلامية وخاصة أعضاء المجلس المنحل في ٢٠١٢، وحضور نسائي ملفت للنظر، ولم يكون هناك أي ردود فعل من الجهات الرسمية سواء الحكومة أو مجلس الأمة الذي قاطعته المعارضة.(صحيفة القدس العربي، ٢٠١٤)

وقد نالت الادعاءات شخصيات اعتبارية عامة، والذي دفع بالحكومة إلى الرد على إدعاءات المعارضة خلال ندوة "الإرادة" معلنة أنها كلفت الهيئة العامة لمكافحة الفساد بمباشرة التحقيق وكشف ملابساتها، وقررت تحويلها إلى النيابة العامة.(وكالة الأنباء الكويتية (كونا)،٢٠١٤)

وقام مجلس الأمة في أول جلسة له بعد الندوة بمناقشة أحداث ندوة حشد، والأوراق التي ظهرت بالتحويلات المليارية على مواقع التواصل الاجتماعي، ونزل مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة عن المنصة وجلس مع النواب وقال "لا خير في شيء يجعل مني شيطان أخرس" ويقصد كرسي الرئاسة، وقال الغانم أنه " لم تتخذ الحكومة اجراءات لكشف الحقائق سنتخذ نحن الاجراءات التي تدفع الحكومة لكشف هذه الحقائق للشعب الكويتي وواجبنا أن نواجه وأن نكون أعضاء مجلس أمة وأقول لمن يدلس ويدعي زوراً وبهتاناً خافوا الله في الكويت"، وكانت ردود الفعل على ما دار في جلسة البرلمان متفاوتة، وهناك الكثير من المحللين قالوا أن الادعاءات والوثائق تحتاج لطرف دولي محايد لأن بعض أعضاء الحكومة وبعض نواب المجلس يعدون ممن ذكرت أسماءهم أو أقرباء أطراف في القضية. (صحيفة القدس العربي، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووصف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن ما ورد في الندوة هو "فوتوشوب" وشدَّد على أن "مجلس الأمة لن يسمح لكائن مَنْ كان بتقويض أركان الدولة" (صحيفة "الأنباء" الكويتية،٢٠١٤). وقامت بعض وسائل الإعلام الكويتية بالانغماس في الأزمة السياسية، وسجالاً سياسياً عبر وسائل الإعلام في قضية "شريط الفتنة"، حيث منع النائب العام بقرار منه النشر في هذه القضية، والذي أدى إلى إغلاق صحيفتي الوطن وعالم اليوم مرتين بقرار قاضي الأمور المستعجلة، وقررت وزارة الإعلام إيقاف نشرات الأخبار في قناتي الوطن، وعالم اليوم الفضائيتين الخاصتين، وأوقفت برنامج في قناة الشاهد الخاصة لنفس السبب. (عيد،٢٠١٤: ٥-٦)

واستمرت الأزمة السياسية ودخل المشهد السياسي لمنحنى أشد خطورة من خلال اقحام القضاء في الجدل المحتدم بين الحكومة والمجلس، وهذا أدى إلى إدخال القضاء في التوترات السياسية، وفي أيام قليلة وصل عدد البلاغات خمسة بلاغات من شخصيات وجهات حكومية ونيابية حول قضايا تتعلق بإهدار المال العام، والإساءة إلى شخصيات سياسية عامة دون سند قانوني، وتقدمت هذه البلاغات لجهات مختلفة منها رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح، ورئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التنمية السابق الشيخ أحمد الفهد الصباح ومجلس الوزراء بصفته.

وتعرضت السلطة القضائية لادعاءات واتهامات المعارضة، وبرموز قضائية منها: رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، ففي ندوة نظمتها المعارضة في ساحة الإرادة، تم توجيه عدت انتقادات لبعض القضاة والشخصيات الاعتبارية، وذكر بعض منها على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي، وقام رئيس مجلس القضاء الأعلى بتقديم بلاغاً إلى النيابة العامة للتحقيق فيما نسب من إدعاءات لرموز قضائية. ويشكل هذا الأمر خطورة كبيرة في محاولة إقحام السلطة القضائية في التأزيم السياسي والخصومات السياسية.(صحيفة "النهار"، ٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاستقالة يعد مظهر من مظاهر الصراع السياسي بين القوى السياسية وأطراف الأسرة الحاكمة، ومن زاوية أخرى فإنه انعكاس للصراع داخل الأسرة الحاكمة، ويعد هذا الصراع هو صراع نفوذ ومصالح، وينعكس الصراع في داخل الأسرة الحاكمة على الصراع داخل البرلمان وفي الشارع الكويتي، وأن ما يحدث من سلسلة الاستقالات من قبل النواب ما هو إلا "فصل من فصول الأزمة"، أما عن حل المجلس فليس من مصلحة الحكومة، وأن الانتخابات التكميلية هو الحل الأمثل في ظل الأزمة السياسية.(ياسر، ٢٠١٤)

وقام رئيس المجلس مرزوق الغانم بتصريحات عديدة عن وجود مؤامرة في الاستقالات، وتوضيح حق النائب في طرح الاستجواب على رئيس الوزراء، ومدى دستورية الاستجواب والمواضيع التي يتم طرحها في الاستجواب لرئيس الوزراء، حيث أشار أن "هناك مخطط لاستهداف مؤسسات الدولة وتقويضها" وقال "ما يحدث مؤامرة ظن عرابوها أنها محكمة لكنها فشلت وستفشل وستكشف"، وأشار إلى أن الاستجوابات في ضوء ما حكمت به المحكمة الدستورية والتي تختص بتفسير النصوص الدستورية واضح بشأن ضوابط توجيه الاستجواب لرئيس الوزراء، وكانت المحكمة الدستورية في ٢٠١١ قضت بأن " استجواب رئيس الحكومة ينحصر في حدود اختصاصه ومسؤوليته عن السياسة العامة، ولا يتعدى إلى أعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها". وأضاف رئيس مجلس الأمة الغانم "استشرنا الخبراء الدستوريين فأجمعوا على وجود شبهات في استجواب رئيس الوزراء". وقد "قدم في هذا المجلس أكثر من ١٢ استجواباً منها ٧ استجوابات تمت مناقشتها في جلسات علنية، فكيف تم وأد أداة الاستجواب؟". وقال أن "المشكلة ليست في الاستجواب، بل في الإصرار على تقديم الاستجواب بشكل غير دستوري"، متابعاً أن "الاستجواب كُتب بشكل متعمد ليكون غير دستوري حتى يحدث ما نراه اليوم." وأضاف "لو تم تقديم الاستجواب من محور واحد عن دفع أموال عامة من قبل رئيس الوزراء لصعد للمنصة".(موقع بوستن،٢٠١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المنح المقدمة لمصر هي نفطية بالدرجة الأولى قيمة الناقلتين بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، وكانت الناقلتين تحمل بين ٩٠ و ١٠٠ ألف طن ديزل، وتم تحويلها إلى مصر، وتم تحريك ناقلة نفط خام بحمولة تقارب ١.١ مليون برميل، وتعهدت بتقديم النفط ومشتقاته بقيمة مليار دولار، وتعهدت السعودية والإمارات أيضاً بتقديم منتجات بترولية، بعد أن قام الجيش بعزل الرئيس محمد مرسي الذي ينتمي للإخوان المسلمين بانقلاب عسكري قاده عبد الفتاح السيسي في ٣ يوليو ٢٠١٣. (صحيفة الرأي الكويتية، ٢٠١٣)

وقد وعدت الكويت بأنها ستقدم المنح النفطية لمصر وفقاً لما تسمح به موازنة الدولة بعد إقرارها من مجلس الأمة الكويتي، ولن تقدم أي منح مالية أخرى نتيجة لتراجع النفط الحاد والذي أثر على موازنة الكويت التي تتوقع عجز بواقع ٨.٢٢٥ مليار دينار لعام ٢٠١٥/٢٠١٦، وتأتي المنح النفطية واستمرار صرفها لمصر نتيجة لزيارة الوفد المصري برئاسة رئيس الوزراء إبراهيم محلب وقد عبر عن مدى احتياجات مصر لمشتقات النفط في الفترة المقبلة.(وكالة الأناضول،٢٠١٥)

وترى غالبية الأصوات التي تعالت برفض القرض بأن المواطن الكويتي له الأولوية في الحصول على المساعدات، خاصة ان هناك ١٩٤ ألف مواطن مدين للبنوك وشركات التمويل في الكويت، وهؤلاء يرون ان ما تحتاجه الكويت «يحرم» على الدول الأخرى، داعين الى ضرورة ايجاد آلية اسقاط القروض عن المعسرين الكويتيين. ويؤكد مواطنون رافضون للمساعدات ان الدولة تغفل حق المواطنين المهددين بدخول السجون لعدم التزامهم بسداد القروض الاستهلاكية، حيث كانت الوعود الحكومية والبرلمانية باسقاط القروض على مدار ٤ اعوام أحد المشاكل التي استغلها مرشحو مجلس الامة في الدورات السابقة لجذب الأصوات.(صحيفة الوطن الكويتية، ٢٠١٤)

والكويت واجهت صعوبات في الميزانية العامة عام ٢٠١٣ التي يعتمد عليها إقتصاد الدولة بشكل رئيسي، حيث تراجعت الإيرادات نتيجة لتراجع الصادرات النفطية التي تشكل ٩٤% من عائدات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة، مع ارتفاع مزمن للمصروفات العامة (الحسن، ٢٠١٤: ٢٤٦)، وقد بدت واضحة مؤشرات تأثير الربيع العربي على اقتصاد الكويت، وهبوط أسعار النفط التي أدت إلى خسائر فادحة على أسواق الأسهم في الكويت والتي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط، فهي دول ريعية، وقد عانت الكويت من هبوط سعر البرميل إلى ٨٣ دولار في عام ٢٠١٤، إلا أن سعر البترول في نزول سريع ومستمر حتى وصل إلى ٤٥ دولار للبرميل، وهذا أدى إلى تراجع حاد لأسواق الأسهم الأمريكية والأوروبية، وهذا الهبوط في الأسعار سيؤدي إلى تقليل من كمية النفط المتدفقة على الأسواق بمعدل سريع.(صحيفة القدس العربي، ٢٠١٤)

استمر الجدل حول الأخطار المالية بميزانية الدولة، ولم تظهر بوادر لرؤية جديدة أو تغيير جذري يخرج البلد من أزماته المتكررة، ولم يختلف أداء الحكومة الحالية كثيراً عن السابق، وحالت المشاكل المزمنة بين المجلس والحكومة دون إدخال أي إصلاحات جذرية كان يمكن أن تترك بصمة على الساحة المحلية، ومازالت انتقادات المجلس للحكومة بشأن خطة التنمية والتي كانت محل انتقاد المجلس السابق، وقد صرح وزير المالية أن الشيخ سالم العبد العزيز الصباح أن "الخطة أعدت على أسس غير صحيحة، وأن الحكومة في طور إعداد خطة جديدة ليتم تطبيقها في بداية شهر إبريل ٢٠١٤.(صحيفة الجريدة، ٢٠٠٧)

ونتيجة لتلك الأزمة طالب عدد من نواب مجلس الأمة بتقنين المساعدات الخارجية وتقديمها بمشاريع قوانين يصادق عليها مجلس الامة بعد ان لاحظوا عدم التوازن بين ما تقدمه الحكومة للمواطنين بالداخل وما تنفقه خارج البلاد، لذلك ارتأت الاوساط النيابية ضبط الانفاق الخارجي وتقنينه للمحافظة على المال العام من جهة ولمشاركة مجلس الامة للحكومة في اتخاذ وتقرير مثل هذه القرارات الاستراتيجية المهمة ولزيادة جرعة دعم احتياجات المواطنين بالداخل بتوجيه الانفاق لهم كأولوية. ويقوم عدد من النواب بصياغة اقتراح بقانون يلزم الحكومة بتقنين المساعدات الخارجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقديمها بمشاريع قوانين يصادق عليها مجلس الامة بعد دراستها في اللجان البرلمانية والاستماع الى مبررات الحكومة لتقديم المساعدات والمنح وآلية تحديد قيمة هذه المساعدات والهبات.(صحيفة الوطن الكويتية، ٢٠١٤)

بالإضافة إلى أن الحكومة افتقرت إلى القدرة على تطبيق السياسات التي تراها ضرورية، مثل ترشيد الإنفاق وتخفيف اعتماد المواطنين على الحكومة نتيجة للضغوطات النيابية والشعبية، والصراع بين المجلس والحكومة على قضايا سياسة الدعم الحكومي ورفع أسعار بعض الخدمات والسلع المقدمة للمواطنين، واتسم موقف الحكومة بالتناقض بالتصريحات وترددها في الإقدام على بعض الخطوات ومن وجهة نظر حكومية أنها قد تساعد على ترتيب أوضاع الكويت المالية وتحصين الاقتصاد أمام أهزات أو تقلبات في سوق النفط العالمي، فتارة يصرح وزير المالية أن لا نية لرفع أسعار الخدمات، ويأتي بعد شهرين ليشدد على نية الحكومة رفع أسعار بعض الخدمات للتخفيف عن الميزانية وتعزيز المدخول غير النفطي للدولة، مع تأكيد الحكومة للمجلس أن الزيادات لن تشمل بعض الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء (صحيفة الجريدة، ٢٠١٣)، وفي جملة التناقضات، واختلاف تبني الرؤى فإن التخبط واضح في الحكومة، والضغط كبير من مجلس الأمة، والشارع غاضب من وقوف عجلة التنمية، والقروض ما زالت تنهك وتهدد بحبس العديد من المواطنين، وهناك حالة من البطالة ولم ترى الحكومة لها حل، بالإضافة إلى سحب الجنسيات الذي أوقع العديد من الأسر في حالة من التخبط بدون العائل لها وخروجه من الكويت بعد سحب جنسيته. (العتيبي، ٢٠١٣: ١١٠)

وقع مجلس الأمة والحكومة في أزمة الديمقراطية السياسية بشكل متصاعد في الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي، وتعاني السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية من مشاكل عديدة، وتبدو للوهلة الأولى أنها أزمة ديمقراطية، فلابد من فصل السلطات وعدم التعدي على مهام ودور كل سلطة في الأخرى، فحتى القضاء أصبح في الكويت نافذاً وتعمل الحكومة على تقييد مهامها من خلال فرض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحال، وتعتبر مشكلة سحب الجنسية من النائب السابق عبد الله لبرغش من القضايا التي أغضبت الشارع الكويتي، واستنكار السلطة القضائية، حيث تطالب الحكومة بتقديم تفصيل لأسباب سحب الجنسية، واستنكر النائب راكان النصف تجاهل وزارة الداخلية طلبات المحكمة بتزويدها بأسباب سحب الجنسية من النائب السابق، وأن هذا التصرف يمثل انتهاكاً لحقوق المدعي في قضيته ويضرب بالقضاء عرض الحائط. (٢٠١٥)

والسلطة القضائية حافله بالقضايا منها المساس بالذات الأميرية، وقد حكمت المحاكم على العديد من المغردين بالحبس لمساسهم الذات الأميرية، ومنهم من صدرت أحكام ببراءتهم، ومنهم من كانت قضيته أمن دولة، وقد أصدر الشيخ صباح الأحمد بالعفو بمناسبة العشر الأواخر من رمضان لمن صدرت في حقهم أحكاماً نهائية في القضايا المتعلقة بالمساس بالذات الأميرية (صحيفة الجريدة،٢٠١٣). وهناك العديد من قضايا أمن الدولة المتهم فيها نواب سابقين منهم فلاح الصواغ وخالد الطاحوس وبدر الداهوم، بالإضافة إلى قضايا تتعلق بالسخرية وازدراء الأديان وسب الصحابة من قبل العديد من المغردين.

أما عن القروض فما زالت المطالب النيابية تطالب باسقاط القروض عن المواطن الكويتي، ثم جاء المجلس الحالي الرابع عشر بالمطالبة بإسقاط فوائد القروض، ولا تزال الحكومة متمسكة بموقفها الرافض لاقتراحات اسقاط الفوائد لتكلفته المالية الباهظة ولغياب العدالة، وقد حاولت الحكومة باستمرار كبح تلك المطالب النيابية التي تعتبرها تستنزف الكثير من الموارد المالية (الشهباني،٢٠١٤: ١١٦). وسرعان ما رضخت الحكومة لمطالب النواب فأقرت قانون إنشاء صندوق الأسرة الذي سيكلف الخزينة العامة نحو ٧٠٠ مليون دينار كويتي، والمأمول من الصندوق مساعدة نحوه ستين ألف مواطن. وهناك صندوق المعسرين الذي أنشأته الحكومة للغرض نفسه. وبقي البنك المركزي متحفظاً بموقفه تجاه هذه القضية مبيناً أن هذا الاقتراح يفتقر إلى العدالة وتشوبه بعض الأخطاء الفنية.(صحيفة القبس،٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو واضحاً أن الصراع بين المجلس والحكومة ينتج عنه العديد من الضحايا، ولابد من الحكومة إجراء إصلاحات للجهاز الإداري للدولة وهي من المصاعب التي تواجهها الحكومة، ويعاني الجهاز الإداري للدولة من ترهل شديد، وقد قامت الحكومة بإحالة شاغلي الوظائف الإشرافية ممن خدموا أكثر من ٣٠ عاماً للتقاعد اعتباراً من تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣ (صحيفة القبس،٢٠١٣)، وكحال العديد من القرارات فإن هذا القرار جاء متخبطاً بالتطبيق مما سبب حرجاً للحكومة من خلال اصدار بعض القرارات المتناقضة، وغياب التخطيط السليم في القرارات، والمساءله القانونية ورفع العديد الدعاوي القضائية ضد الحكومة لإحالة مسؤولين على التقاعد قبل إكمال السن القانونية للخدمة(صحيفة القبس،٢٠١٣)، ففي منتصف ٢٠١٤ حكمت المحكمة الإدارية بإلزام مؤسسة البترول الكويتية بإعادة ثلاث مسؤولين كبار إلى المؤسسة لعدم وصولهم إلى المدة المطلوبة للتقاعد.(صحيفة الجريدة،٢٠١٤)

وتعاني الخطوط الجوية الكويتية من سخرية الآخرين نتيجة لتعطل طائرات الشركة القديمة التي تسلط عليها الصحف الأضواء بتهكم، وهذه الشركة من ضحايا الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد كان يضرب بالخطوط الجوية الكويتية المثل، وكل ما حاولت الحكومة إنعاش الشركة وإجراء الإصلاحات فيها تصطدم بمشكلة تبعية الشركة. وظهور التخبط في قرارات إدارة الخطوط الجوية الكويتية نتيجة صفقة شراء خمس طائرات مستعملة من "جيت أيرويز" الهندية وإبرام الصفقة دون تفويض من مجلس الإدارة، وفوق القيمة المخصصة والمعلنة.(الشهابي، ٢٠١٤: ١١٦-١١٧)

وفي سلسلة المطالبات نواب المجلس، طالب مجلس الأمة من قبل الأعضاء النواب الحكومة بتعديلات دستورية وتعديلات على قوانين أخرى، فقد طالب النائب حمود الحمدان تعديل على المادة ٧٩ من الدستور، وقد طالب أعضاء مجلس ٢٠١٢ بطلب مشابه لتعديل تلك المادة، وقد رفض الأمير طلب النواب. (صحيفة الرأي، ٢٠١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقدم النائب حسين القويعان وصفاء الهاشم بطلب تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بمنع مشاركة الوزراء في التصويت على مناصب مكتب المجلس ولجانه، لعلها تحد هذه التعديلات من تدخل الحكومة في انتخابات اللجان التي تعد من الأدوات التشريعية المهمة. (صحيفة الجريدة،٢٠١٣)

جاءت الدعوة لإجراء الانتخابات تنفيذًا لحكم المحكمة الدستورية بشأن مرسوم الصوت الواحد في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣؛ إذ قضت المحكمة بتحصين المرسوم الأميري بتعديل آلية الانتخاب لتكون صوتًا واحدًا بدلاً من أربعة اصوات، لكنها قضت بعدم دستورية مرسوم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات؛ ومن ثم أمرت بحل مجلس الأمة المنتخب في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، وإجراء انتخابات جديدة وفق مرسوم الصوت الواحد.

وجاءت الانتخابات البرلمانية الجديدة في سياق حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعانيها الكويت خلال السنوات الأخيرة، والتي من بين أهم المؤشرات ذات الدلالة عليها، أن مجلس الأمة قد تم حله (٦) مرات منذ عام ٢٠٠٦، واستقالت الحكومة (١٢) مرة خلال الفترة ذاتها.وقد تباينت مواقف القوى السياسية والاجتماعية من المشاركة في الانتخابات الأخيرة من عدمها؛ فعلى صعيد القوى السياسية والنيابية، قاطعت "كتلة الأغلبية" في مجلس الأمة المبطل والذي انتُخب في فبراير/شباط ٢٠١٢، وبلغ عدد المقاطعين من هذه الكتلة ٢٧ نائبًا سابقًا، وأن هذا الموقف يأتي "التزامًا بما سبق أن أعلنوه قبل صدور حكم المحكمة الدستورية والذي أكد على مقاطعة أية انتخابات تتم وفق مراسيم ضرورة (صحيفة عالم اليوم،٢٠١٣)

كما قاطعت غالبية التيارات الإسلامية والليبرالية الانتخابات التي أُجريت وفقًا للصوت الواحد الذي ترفضه هذه التيارات، بينما شاركت بعض القوى الأخرى، وشارك ليبراليون بشكل فردي لا سيما ممن يُحسبون على ما يسمى بكتلة العمل الوطني.فبالنسبة للتيار الليبيرالي، أكد المنبر الديمقراطي مقاطعته للانتخابات اعتراضًا على حكم المحكمة الدستورية في شأن نظام الصوت الواحد، معتبرًا أنه "لم يُنهِ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حالة الصراع السياسي والاجتماعي، بل زادها احتقانًا"، وأن هذا النظام "بدأ يفرز ويكرس الانقسامات الداخلية، كما أنه أدى لتفشي سلبيات العمل الانتخابي." وأكد المنبر أن عدم خوض الانتخابات يأتي اتساقًا مع قناعته بأن "خوض الانتخابات في المعطيات الحالية يجعل إرادة الناخب الكويتي أسيرة ومختطفة. (صحيفة القبس،٢٠١٣).

وعلى صعيد القوى السياسية الإسلامية، قاطعت الحركة السلفية الانتخابات ترشحًا وانتخابًا، مبررة ذلك بأداء الحكومة الذي عمل على "إصدار مراسيم الضرورة لتعزيز النهج الفردي وإلغاء مؤسسات الدولة واختزالها في السلطة التنفيذية فقط ما يعد تحجيمًا لدور الأمة وإلغاء لوجودها (صحيفة النهار، ٢٠١٣) وللأسباب ذاتها لم تشارك الحركة الدستورية الإسلامية "حدس" بأي مرشحين لها في الانتخابات. غير أن التجمع السلفي شارك في الانتخابات باعتبارها "واجبًا شرعيًا ووطنيًا"، داعيًا الناخبين لاختيار الأصلح (العمير،٢٠١٣) وفي المقابل أعلنت جميع التجمعات الشيعية عن خوضها الانتخابات باعتبار أن المشاركة "واجب وطني وتجسيد عملي لحكم المحكمة الدستورية (المهري،٢٠١٣) ومع ذلك، أعلن بعض الرموز التقليدية الشيعية ذات الثقل في الممارسة البرلمانية عن مقاطعتها للانتخابات، مثل النائب المخضرم السيد حسين القلاف الذي عزا موقفه إلى "التخبط السياسي وسوء استخدام الأدوات الدستورية (صحيفة الوطن،٢٠١٣). أما القبائل، فخلافًا لموقفها من انتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، فقد حسمت موقفها إما عبر "التشاوريات"، أو ترك الباب مشرعًا لجميع أبنائها للمشاركة بالانتخابات ترشحًا وانتخابًا. (المصباح،٢٠١٣).

ومن الظواهر اللافتة في السياق الانتخابي لـ"أمة ٢٠١٣"، ذلك الحضور اللافت للقضاء خلال مرحلة ما قبل الانتخابات والذي تجلّى في عدة مشاهد، منها على سبيل المثال: صدور قرارات بشطب مرشحين وإعادة آخرين، وتوقيف عدد من المرشحين في أكثر من دائرة انتخابية بتهمة التورط في شراء الأصوات وإن تم الإفراج عنهم جميعًا لاحقًا بكفالات مالية. ورغم تكرار هذه الظاهرة فقد اعتبرها وزير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود الصباح لا تعدو كونها "تصرفات فردية"، كما رفضت محكمة الاستئناف ثلاث دعاوى لوقف الانتخابات بذريعة بطلان مرسوم الدعوة إليها.وقد خاض انتخابات "صيف–رمضان" التاريخية (٣١٠) مرشحًا بينهم ٥ سيدات؛ حيث تصدرت الدائرة الخامسة الدوائر الخمس بـ (١٠١) مرشح، تلتها الدائرة الرابعة في المرتبة الثانية بـ (٨٨) مرشحًا، ثم الدائرة الثالثة بـ (٥٢) مرشحًا، تبعتها الدائرة الأولى بـ (٣٩) مرشحًا، ثم حلّت الدائرة الثانية في المرتبة الأخيرة بـ (٣٠) مرشحًا.وثمة عدة معطيات ستكون حاكمة لمستقبل المشهد السياسي في الكويت خلال الفترة المقبلة، والتي ستحدد بدورها مسار ومصير مجلس الأمة الجديد، وهي:

١. مدى استقرار العلاقة بين الحكومة والمجلس المقبلين: وهو ما شدّد عليه الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الحكومة المستقيلة عقب إعلان الانتخابات، مشيرًا إلى أن "المرحلة الحالية تقتضي التعاون الإيجابي بين الجميع لتعويض ما فات من هدر للوقت والإمكانات، وأن تكون الجهود خلال الفترة القادمة مليئة بالإنجاز في جميع المجالات والميادين". (وكالة الانباء الكويتية ،٢٠١٣).

أن مستوى التعاون بين السلطتين من عدمه سيكون رهنًا بأمرين رئيسيين: أولهما: طبيعة تشكيلة الحكومة الجديدة التي كلّف أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس الوزراء ذاته الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح بإعادة تشكيلها؛ حيث إن وجود وزراء تكنوقراط أكفاء سياسيًا من شأنه أن يساعد الحكومة المقبلة على تحقيق إنجازات ملموسة ترفع شعبيتها لدى الرأي العام الكويتي ويجنّبها مخاطر تعرض وزرائها للاستجوابات من جهة، ويجعلها قادرة على التعاطي الإيجابي مع النواب من جهة أخرى.أما الأمر الآخر الذي سيحدد طبيعة التعاون الحكومي النيابي من عدمه فيتمثل في مدى المرونة السياسية التي سيتمتع بها ويبديها النواب الجدد في التعامل مع الحكومة وتقييم أدائها، وما يرتبط بذلك من الرصانة والتدرج والتمهل في تفعيل أدوات الرقابة الدستورية البرلمانية لا سيما الاستجواب. ويرجح أن يتضمن التشكيل الحكومي الجديد توزير أكثر من نائب بما يمثل جسر ثقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتواصل مع النواب، وبحسب بعض التقديرات يُتوقع توزير ما بين ثلاثة إلى أربعة نواب.ووفقًا لطبيعة تركيبة المجلس الجديد، ترجح المؤشرات عدم وجود نية مسبقة لتسليط "سيف الاستجوابات" على رقبة الحكومة المقبلة ووزرائها خاصة بالنظر إلى الغياب شبه التام لرموز الأغلبية المعارضة في مجلس الأمة المبطل في فبراير/شباط ٢٠١٢(ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢)ويوليو/تموز ٢٠١٣).

٢. التطورات الإقليمية المتلاحقة التي تلقي بتداعياتها السلبية على جميع دول المنطقة؛ ومن ثم تفرض مزيدًا من التلاحم المجتمعي، والتوافق السياسي الداخلي عليها بما في ذلك الكويت(موقع الجزيرة،٢٠١٣).

أصدرت المفوضية الاهلية لشفافية الانتخابات تقريرها الخامس والاخير حول الانتخابات البرلمانية عقب اجراء الانتخابات والاطلاع على سير الاستعدادات لادارة يوم الاقتراع، وتضمن التقرير ملاحظات حول يوم الانتخاب وحول دور كل من وزارة الداخلية والبلدية ووزارة الاعلام في تنظيم الانتخابات، بالاضافة الى بعض التوصيات التي رفعتها المفوضية حول ادارة العملية الانتخابية(موقع الوفد،٢٠١٣).

يرى الباحث أن النظام الانتخابي في الكويت يسوده العديد من العيوب والمثالب، سواء تمثل ذلك في ضيق نطاق قاعدة الناخبين والقيود الواردة عليها، أو بطبيعة التقسيم الإنتقائي التحكمي للدوائر الإنتاخبية، فالنظام الإنتخابي الحالي للدوائر مضطرب إلى حد يمهد أو يساعد على تفشي العديد من الظواهر السلبية مثل شراء الأصوات، والإرتكاز على الإنتخاب القائم على المصلحة الخاصة (خدمات) أو الإستقطاب القبلي أو الطائفي، فضلاً عن ظهور بعض المظاهر الناجمة عن الممارسة الإنتخابية مثل ظواهر التصويت العلني والإنتخابات الفرعية الطائفية أو القبلية، وغيبة التنظيمات الحزبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

يقوم النظام البرلماني على مبدأ فصل السلطات، ولكن الفصل بين السلطات ليس مطلقاً، إنما يكون هناك نوع من التعاون والتوازن المتبادلين بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن مظاهر التعاون المتبادل بين السلطتين، أن السلطة التنفيذية تقوم بالأعمال المتعلقة بتكوين البرلمان، مثل تحديد موعد الانتخابات العامة، وعملية الإعداد للانتخابات ودعوة البرلمان للانعقاد، ورئيس الدولة يقوم بافتتاح الدورة العادية، ولها الحق بفض وتأجيل انعقاد دورات البرلمان، وتشارك السلطة التنفيذية في عمليات اقتراح القوانين والتوقيع عليها وإصدارها، وسلطة عمل الأنظمة، وتملك السلطة التنفيذية حق حل البرلمان ويعني هذا إنهاء مدة البرلمان قبل انتهاء المدة القانونية له، ويعتبر هذا أخطر أنواع الرقابة من السلطة التنفيذية تجاه السلطة التشريعية، ويقابل هذا الحق مبدأ المسؤولية الوزارية الذي تملكه السلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية وتملك السلطة التشريعية بعض الصلاحيات والأعمال في ميدان السلطة التنفيذية، دلالة على التعاون القائم بين كلتا السلطتين وتتمثل هذه الصلاحيات بأعمال الرقابة السياسية والمالية من جانب السلطة مثل توجيه الأسئلة، والاستجوابات، والتحقيق، واتهام من قبل أعضاء السلطة التشريعية إلى التنفيذية، ومبدأ المسؤولية الوزارية التضامنية أو الفردية، سلاح بيد السلطة التشريعية ضد السلطة التنفيذية، حيث تستطيع السلطة التشريعية سحب الثقة من الحكومة القائمة، أو من أحد وزرائها، وفي حالة سحب الثقة من الحكومة عليها الاستقالة.

يقوم نظام الحكم في الكويت على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها والسلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة والسلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء . ويقوم دستور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت على المبادئ الديمقراطية فهو يجمع بين حسنات النظام الرئاسي وشعبية المنهج البرلماني السائد في الدول الديمقراطية المتحضرة ومن أهم مميزات هذه المبادئ سيادة الأمة – الحرية للمواطنين – المساواة أمام القانون .

تتحد مركزية السياسة الخارجية الكويتية من خلال السلطة التنفيذية والممثلة في وزارة الخارجية او شخصية الوزير وتقوم بتنفيذها فيما يتضح أن دور الأجهزة الأخرى الموازية لها كالسلطة التشريعية على أهميتها دورها ثانوي أو جانبي، وربما لا يزيد هذا الدور عن ممارسة الضغط والمشاورة وإبداء الاحتجاج والرأي في معظم الأحيان هذا على الرغم من أن دور هذه السلطة في الكويت يفوق دوره في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

أن تصرفات السلطة التشريعية ودور أجهزتها محدودة في خلق رأي عام ضاغط فيما تؤثر بعض الجماعات من منطلق تاريخي مثل التجار والقوميين العرب، وكذلك التيار الإسلامي الأصولي في تعبئة الرأي العام والضغط على صانع القرار السياسي

من مقومات وركيزة استمرار الكويت ككيان سياسي نجحت في الحفاظ على أمنها وكينونتها الدولية هو امتلاكها من بين أمور عديدة ثروة نفطية هائلة منحتها ميزة الثراء وإمكانية استثمار ثروتها النفطية والمالية في إقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات تحالفيه مع قوى إقليمية ودولية عديدة منذ استقلالها عام ١٩٦١، فضلاً عن قيامها بدور الدول المانحة والوسيط السياسي ولعب الدور الفكري والإعلامي في منطقة الخليج والمنطقة العربية عموماً، الأمر نجحت من خلاله في تحديد الخصوم والأعداء واستمالة الأصدقاء والحلفاء.

في ظل التطورات السياسية التي طرأت على العلاقة بين الحكومة والبرلمان منذ وفاة الشيخ جابر الأحمد في العام ٢٠٠٦، وانعكاساتها على شكل وماهية النظام السياسي في دولة الكويت، من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبيعي أن تتأثر بعض الأعراف السياسية التي تكرست في العقود الأربعة الماضية، لتصبح جزءاً من الثقافة الدستورية ، وليصل ثقلها العملي إلى موازاة قوة القانون أحياناً. وهذا ما اتضح جلياً من خلال رفض رئاسة الوزراء صعود منصة المساءلة السياسية في مجلس الأمة، إلى قبولها لاحقاً، استجابة لإصرار بعض نواب المعارضة، ما يشكل مؤشراً على بداية التغيير في الأعراف السياسية السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

١- إن المستقبل في الكويت يتطور بين قطبين، هما الدولة والمجتمع والمساحات العديدة الواقعة بينهما. وحينما نتحدث عن الدولة فنحن لا نتساءل عن سلطتها القمعية بل نتساءل عن حضورها الحضاري والتنموي بين مجتمعها والمرتبط ببنيانها وقدراتها وقوانينها وحرياتها وأحزابها وقيم الولاء بين مواطنيها.

٢- أن الدولة في الكويت مثل حال الدولة في معظم الدول العربية ما زالت مشروع لدولة، فنتيجة حداثة تجربتها ما زالت دون الكثير من التقاليد الجماعية البيروقراطية المتطورة، وتعتمد كثيراً على القبيلة والطائفية والولاءات الصغرى لتسير شؤونها، إذ لا يزال ينقصها الحياد الاجتماعي الضروري.

٣- إن التوتر بين الدول التي لم يكتمل بناؤها الحديث، والمجتمع المنقسم على حاله وغير مكتمل التكوين يؤدي بطبيعة الحال الى حالة من التوتر في علاقة الدولة بالمجتمع، كما ويؤدي ذلك إلى غياب للفواصل والحدود بين الاثنين . إذ يسهل أن تذوب شخصية الدولة وسياساتها الخارجية والداخلية في المجتمع المنقسم أو شخصية المجتمع المنقسم في الدولة. وهذا بالتأكيد يؤذي الدولة ويمنعها من أخذ قرارات جريئة في شؤون حيوية. كما يساهم هذا الوضع في تردد الأفراد والجماعات في الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

٤- إن السلطة في الكويت لم تعد بيد الحكومة لوحدها، ولا هي بيد البرلمان لوحده. سنصل لمرحلة حساسة فيها أكثر من احتمال. أحد الاحتمالات أن يقوم البرلمان بتشكيل حكومة فتتحول كل السلطة للبرلمان. لكن هذا يتطلب قانون للأحزاب وموافقة الأسرة الحاكمة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت على هذا الترتيب. وهذا سيناريو لن يكون ممكناً بلا صراع ومواجهات قد لا تكون محمودة العواقب.

٥- إن نجاح مشروع الدولة في الجوهر يتطلب إن يتغير موقع السلطة إلى طرف يتشارك في هذا المشروع مع المجتمع. إن هذا يعني ثورة حقيقية بلا عنف، وتغير بلا إراقة دماء لدحر وإسقاط عشرات العادات المكتسبة والمتراكمة التي تقتل المجتمع الكويتي ببطء.

٦- إن غياب حيادية السلطة في الترقيات والتعيينات وتطبيق القوانين، والتشكلات الوزارية من شأنه أن يساهم في أزمة الولاء التي تتعمق وتبرز في مراحل دقيقة ومنعطفات غير متوقعة. وغياب عدالة الدولة يساهم في هروب جماعات كثيرة من المجتمع المدني نحو الخطاب الغيبي البعيد عن مواكبة التقدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

ومع دراسة الكثير من المحطات السلبية التي مرت بها العلاقة بين النواب والوزراء ، وما طرأ من تبدل في مواقع المعارضة والموالاة، نتائجها على تلك الأعراف السياسية، كما أسلفنا في الدراسة، طرأت مجموعة من الحقائق، التي تتطلب من النظام السياسي والشعب الكويتي معاً التحرك لإيجاد صيغة توافقية مشتركة بينهما، من شأنها الدفع باتجاه المزيد من الاستقرار السياسي للمنظومة الدستورية المتبعة في البلاد منذ العام ١٩٦٢، وأهمها:

١- المطالبة بتعديل الدستور، وهي استجابة طبيعية لتطور سياسي امتد إلى نصف قرن من الزمن تقريباً، لسد ما قد يظهر من متطلبات استكمال القواعد الدستورية والنظم القانونية، بما يعطي صلاحيات واسعة أكثر لصالح الشعب على حساب أية قوى أو منظومة أخرى في المجتمع، وتلك حقيقة يقرها دستور الدولة.

٢- الاعراف السياسية التي حافظ عليها النظام لم تعد قادرة على الاستمرار بعد اصرار قوى شعبية على تجاوزها واعتبارها جزءاً من الماضي، وخاصة أن للشعب الكويتي اليوم الكثير من الطموحات المتعلقة بتطوير شكل نظامه السياسي بما ينسجم وحجم التحديات المقبلة، التي ستكون بحق صعبة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة.

٣- هناك نية للتغيير عند الجيل السياسي الجديد، لكن بسبب صعوبة آلية التغيير في الدستور، أصبح الملاذ الأهم اليوم هو في نيل دعم المعارضة السياسية في مجلس الامة التي ركزت على استهداف الاعراف السياسية، وتحديداً في ماهية ودور من يقود الحكومة المعاصرة. لذا كانت جل الاحداث السياسية في السنوات الاخيرة نصت في إضعاف حكومة الشيخ ناصر المحمد، لإثبات عدم أهليته تحدياً، وهذا الأمر قد يكون هو السبب الرئيسي وراء انقسام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع الكويتي بين داعم ومؤيد للحكومة من جهة، ومن يدعم ويسند المعارضة من جهة أخرى.

٤- رغم التجاذبات الكبيرة التي جاءت بها الاحداث السياسية بين الحكومة والمجلس، والتي أوصلت الأمور الى طرق مسدودة، يضطر الأمير على إثرها إلى حل البرلمان تارة، أو الحكومة تارة أخرى، إلا أن تلك التجاذبات لم تؤثر بتاتاً في التزام الجميع العمل تحت سقف ومظلة الدستور واحترام القانون، الذي بحق كان سيد الموقف في الكثير من الاحداث في البلاد، وتلك نتيجة طبيعية لأي مجتمع متعدد في أطيافه العرقية والدينية، ومتنوع في قواه السياسية والاجتماعية.

٥- تقلص حساسية الوزراء – والحكومة عموماً- من حق النواب في المساءلة السياسية وكثرة الاستجوابات، وإتباعها في السنوات الأخيرة منهج المواجهة مهما كانت النتائج، وتلك سابقة جديدة تحسب للحكومة، وخاصة أنها نجحت في التعاطي الايجابي مع الاكثرية البرلمانية في مواجهة الاقلية المعارضة في مجلس العام ٢٠٠٩. ولكن، بالتأكيد، كان ذلك على حساب تراجع الاعراف الدستورية التي بناها النظام السياسي لصالح الأسرة الحاكمة منذ تأسس البلاد، والتي من شانها أن تضمن مكانة واسعة وكبيرة في دائرة النفوذ السياسي لأسرة الحكم على حساب المساحة التي تبحث عنها المعارضة السياسية في البلاد.

٦- أدى الدور الخارجي دوراً أساسياً في ضمان عدم تراجع النظام السياسي في الكويت عن الالتزام بالممارسة الدستورية ، واحترام العملية الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتحمل تبعات التجاذب الحاد بين المعارضة والحكومة ، وذلك من خلال التطورات الكبيرة التي شهدتها القوة الخارجية المؤثرة في السياسة الكويتية، وعلى رأسها تغير السياسة الامريكية نحو المزيد من دعم الحريات في الكويت، والتطورات الديمقراطية التي شهدتها بلدان الخليج العربية، إضافة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى تغير بنية الحكم السياسية في العراق، بصورة أدت الى فرض معادلة جديدة لابد من مراعاتها في الحراك السياسي الداخلي وتجاذباته.

٧- المطلوب جرأة سياسية وقيادية وحكومية وبرلمانية، وجرأة إدارية، وجرأة اجتماعية واقتصادية وجرأة بين التيارات السياسية التي انحرفت نحو الأمور الشكلية، لكن هذه الجرأة يجب أن تحكم بمعادلة دقيقة. إن المعادلة الصعبة هي التي تضمن وعاء حامياً يستوعب المعارضة والسلطة بنفس الوقت، وهذا يتطلب بناء التوازن الصائب بين الديمقراطية اكويتية كما يمكن أن تتطور وبين دور السلطة السياسية والتنمية والكفاءة كما يجب أن تكون.

٨- إن الاخفاق في مجالات الاصلاح سوف يكون وصفة مضمونة لاضمحلال الكويت دولة ومجتمعاً وسط الانقسام. في السنوات القليلة القادمة سوف يتضح إذا كانت تجربة الكويت في بناء الدولة المقترن بالسعي للتنمية في إضفاء الطابع الديمقراطي والحقوقي على الحياة الاجتماعية والسياسية ستنجح في أخذ البلاد نحو آفاق جديدة ومستقل تستحقه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المراجع العربية:

- الكتب:

- أسيري، عبد الرضا،(٢٠١٢) **النظام السياسي في الكويت**، الكويت، مطابع الوطن.
- البغيلي، محمد محمود،(٢٠١٢) **القبلية والسلطة، الحراك السياسي القبلي في الكويت**، ط١، الكويت، مكتبة آفاق.
- البنا ،عاطف، (١٩٨٨) **الوسيط فى النظم السياسية**، مصر، دار النهضة.
- الجعيدي، بدر محمد، (٢٠١١) **التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني**، القاهرة، دار النهضة العربية.
- سليمان الطماوي، (١٩٨٨)، **أنظمة السياسة القانونية الدستورية**، دار النهضة، القاهرة.
- الشاعر، رمزي طه، (١٩٨٠م) **النظرية العامة للقانون الدستوري**، القاهرة، جامعة عين شمس.
- الصالح، عثمان عبد الملك، (٢٠٠٣)**النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت**، **الكويت**، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- طربوش، قائد محمد، (١٩٩٥م) **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط١.
- العتيبي، فيحان محمد، (٢٠١٠) **الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١-١٩٩٠**، الكويت، منشورات ذات السلاسل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عثمان، حسين عثمان، (٢٠٠٦) **النظم السياسية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- مشاقبة ، أمين، (٢٠١٢)، النظام السياسي الأردني، ط٢، وزارة الثقافة.
- النجار، زكي محمد، (١٩٩٥) **القانون الدستوري (المبادئ العامة والنظام الدستوري المصري)**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية.

- **الدوريات:**

- إدريس، محمد السعيد، (٢٠٠٠) الحقوق السياسية للمرأة الكويتية رهن بمستقبل الصراع السياسي في: **قضايا برلمانية**، عدد ٣٤، يناير .
- البهو، مجد ميشيل، (٢٠٠٩) تحليل طبيعة النظام السياسي الكويتي، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد ٢٨٤٩.
- جمال، عبد المحسن، (١٩٩٦) تقييم التجربة البرلمانية في الكويت، **السياسة الدولية**، العدد ١٢١.
- الحسن، نورة محمد،(٢٠١٤) الثابت والمتحول ٢٠١٤، الخليج بين الشقاق المجتمعي وتراط المال والسلطة، –التطورات الاقتصادية في الكويت–، **مركز الخليج لسياسات التنمية**.
- خالد الزعبي ، وسائل الرقابة البرلمانية على إعمال الإدارة ، **مجلة العلوم الإدارية** ، العدد الأول ، ١٩٨٧.
- الديين، أحمد، اليسار، (٢٠٠٦) الديموقراطية والعلمانية في الخليج والجزيرة العربية، **مجلة الحوار المتمدن**، م ١٧٦٥ ع٥٤٥.
- الرشيدي، أحمد (محرر)، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، القاهرة: **مركز البحوث والدراسات السياسية**، ط١، ١٩٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشايجي، عبد الله خليفة، (١٩٩٤) انتخابات مجلس الأمة الكويتي السابع أكتوبر ١٩٩٢، تحليل ونتائج، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع٧٢، يناير.
- الشايجي، عبد الله خليفة، (١٩٩٩) خصوصية الديمقراطية الكويتية دليل لنتائج مجلس الأمة الكويتي الثامن ١٩٩٦-٢٠٠٠م ونظرة إستشرافية لمستقبل الديمقراطية الكويتية، الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، المجلد٢٤، العدد ٩٣.
- الصباغة، حسين علي، النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل، **مجلة المستقبل** العربي، العدد ٤٢٤، يونيو ٢٠١٤.
- مقاطع، محمد عبد المحسن، الاستجواب البرلماني للوزراء في الكويت، **مجلة الحقوق**، جامعة الكويت، المجلد ٢٦، العدد الثالث، ٢٠٠٢.
- الودعان، هايل مفلح، أثر التحول الديمقراطي في العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام السياسي الأردني (١٩٨٩-١٩٩٧)، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد٤، العدد ٣، ٢٠١١.

- صحف ومجلات:

- صحف "القبس"، و"الرأي"، و"السياسة"، ١٦ و١٧ من يونيو ٢٠١٤.
- صحيفة "الدستور" نصف الشهرية، التي يصدرها مجلس الأمة الكويتي، "أسباب وتواريخ ونتائج الاستقالات النيابية في الكويت خلال ٥١ عامًا"، ٢٠ من مايو ٢٠١٤.
- صحيفة "الرأي" الكويتية، ١٨ من إبريل ٢٠١٤.
- صحيفة "السياسة" الكويتية، ٢٩ من إبريل ٢٠١٤.
- صحيفة "النهار"، ١٢ يونيو ٢٠١٤.
- صحيفة "الوطن" الكويتية، ٣يوليو/تموز ٢٠١٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيفة الأنباء الكويتية، إقرار الحقوق السياسية للمرأة في ٢٠٠٥ يعتبر أهم إنجازات الديمقراطية في الكويت، نشر في ٢٤ مايو ٢٠١٢.
- صحيفة الجريدة، ١ أغسطس ٢٠١٣.
- صحيفة الرأي الكويتية، التيار التقدمي الكويتي، لقاء مع أحمد الديين، ٢٠١١/٢/١٥.
- صحيفة الشاهد الكويتية: عبد الأمير التركي، "لن يُسحب مرسوم الكرامة"، ٢٠١٢/١١/٦.
- صحيفة الشرق الأوسط، انتخابات مجلس الأمة الكويتي، العدد ١٢١١٩، ٢ فبراير ٢٠١٢.
- صحيفة الصباح الكويتية: حسن المهيمزي، المؤامرة .. الكبرى!!، 22 ٢٠١٢/١٠.
- صحيفة الصباح الكويتية: عبد الرحمن العواد:، باعة الأوهام"!، ٢٠١٢/١٠/٣١.
- صحيفة القبس الكويتية، نشر في ١٦ ديسمبر ٢٠١٢.
- صحيفة القدس العربي، الكويت: الكشف عن فضائح فساد بمليارات الدولارات وتزايد حدة الصراع بين الحكومة والمعارضة، نشر في ١١ يونيو ٢٠١٤.
- صحيفة النهار الكويتية، نشر في ٢١ يونيو ٢٠١٣.
- صحيفة الوطن، القوى السياسية والكتل النيابية في الكويت.. قراءة في الخريطة التقليدية والتحولات المستجدة، الكويت، ٢٠١٣/٥/٢٦.
- صحيفة عالم اليوم الكويتية، نشر في ٢١ يونيو ٢٠١٣.
- محمد الجاسم، الغالبية انتهت.. والحراك تفتت بفعل فاعل، صحيفة الرأي، ٢٧ مارس ٢٠١٣.
- معهد العربية للدراسات، الكويت.. جذور الأزمة وسيناريوهات الحل، العربية، مركز معهد العربية للدراسات، ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- موسى، علي، الإطار القانوني واللائحي لتنظيم عمل مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول، إدارة المجالس الوطنية، التشريعية/ الشورى، القاهرة، ٢٠٠٥.
- النائب والوزير السابق حسين الحريتي، صحيفة "النهار" الكويتية، ٢١ من إبريل ٢٠١٤.
- الندوة التي نظمتها محطة L.B.C. اللبنانية بالتعاون مع إدارة الإعلام في مجلس الأمة ونشرتها في جريدة الدستور في ١٩٩٩/٣/١٧، ص ١٠-١١. وفي ١٩٩٩/٧/١٤.
- نص بيان المنبر الديمقراطي الكويتي، صحيفة القبس الكويتية، نشر في ٢٥ يونيو ٢٠١٣.
- وكالة الأناضول، لا منح مالية لمصر بعد اليوم، ١ فبراير ٢٠١٥.
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ١٢ يونيو ٢٠١٤.
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٠٠٥/٥/١٦.
- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، بتواريخ: ٤، ٧، ١١ نوفمبر ٢٠١٢، وجميع الصحف المحلية اليومية بنفس التواريخ.
- ياسر، فيصل، تصريحات الشايجي، عبد الله والمناع، عايد، الاستقالات النيابية في الكويت.. فصل جديد في أزمة مستمرة، صحيفة الرأي، ٦ مايو ٢٠١٤.

- **الرسائل الجامعية:**

- أيهاب زكي سلام ، (١٩٨٣) **الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة.
- الراجحي، مناور بيان،(٢٠١١) **التحقيق البرلماني وتطبيقاته في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة في القانون العام، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الرشيدي، عايض مبارك،(٢٠١٤) **القبيلة والدين وأثرهما في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت خلال الفترة بين عامي (١٩٩١-٢٠١٣)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- الرشيدي، عايض مبارك،(٢٠١٤) **القبيلة والدين وأثرهما في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت خلال الفترة بين عامي (١٩٩١-٢٠١٣)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- المسعود، سالم عبد الفتاح، (١٩٩٧) **الرقابة البرلمانية على أعمال الوزارة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية.
- الشاعر، رمزي طه،(١٩٨٠) **النظرية العامة للقانون الدستوري**، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.
- الشوبكي، بلال محمود محمد،(٢٠٠٧) **التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجاً"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- العتيبي، مناور عبد اللطيف، (٢٠١٣)، **الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت، (٢٠٠٦-٢٠١١)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- العجمي، سالم ماضي، (٢٠١٢) **النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقاته في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
- العجمي، سالم ماضي، (٢٠١٢) **النظام الدستوري للوزارة في النظام البرلماني وتطبيقاته في دولة الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العنزي، عدنان عبد الله،(٢٠١٣) **آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية –دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- نصار، جابر جاد، (٢٠٠٧) **الاستجواب كوسيلة للرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في مصر والكويت**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.

- المواد القانونية:

- اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي.
- الدستور الكويتي.

- الإنترنت:

- الإدارية تعيد شذى الصباح والمضف والهاجري إلى مناصبهم النفطية وتلغي قرار إحالتهم إلى التقاعد، **صحيفة الجريدة**، ٢٨ يناير ٢٠١٤.
- أسلمة القوانين.. ثانية، **صحيفة الرأي**، ١٧ أكتوبر ٢٠١٣.
- أسيري، عبد الرضا، (٢٠١٢) النظام السياسي في الكويت، الكويت، مطابع الوطن.
- أشكناني، خديجة، (٢٠١٢) عشر دوائر بتوزيع جغرافي عادل، **صحيفة القبس**، العدد ١٤٠٨٥.
- بندق، مريم، (٢٠١٣) برنامج العمل الحكومي المقدم لمجلس الأمة للفصل التشريعي الرابع عشر للسنوات ٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠١٥-٢٠١٦، **صحيفة الأنباء الكويتية**.
- المهري، بيان السيد محمد باقر، (٢٠١٣م) صحيفة "الوطن" الكويتية، ٢١يونيو/حزيران .
- الحقوق السياسية للمرأة الكويتية مشكلة تبحث عن حل، الكويت، الجزيرة نت، ٢٠٠٤، بتاريخ ٢٠١٥/١١/٣، المصدر: **http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحياة البرلمانية في الكويت ١٩٦٣ – ٢٠٠٣ (الجزء الأول)، ٢٠١٢، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٩، المصدر: /**https://aakoor.wordpress.com** /
- خطة التنمية غير صحيحة، صحيفة الجريدة، نشر في ٢ يوليو ٢٠٠٧.
- خليفة، سامي والحبيب، غادة، (٢٠٠٨) حلم تحول إلى حقيقة.. مسيرة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية، الكويت، **وكالة الأنباء الكويتية**.
- الرميحي، محمد، (٢٠١٢) قراءة في الانتخابات الكويتية، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**.
- السندان، محمد والمرداس، (٢٠١٥) محمد، توصية ٣٠ نائباً.. للحكومة: إحالة قروب الفنطاس إلى النيابة، **صحيفة الأنباء**.
- سيف، أحمد، (٢٠١٥) ما هي أهم وسائل الرقابة البرلمانية؟، منتدى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٨، ، المصدر: **http://www.f-law.net/law/threads**
- سيف، أحمد، (٢٠٠٨) ما هي أهم وسائل الرقابة البرلمانية؟، منتدى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٢، المصدر: **http://www.f-law.net/law/threads/**
- الشايجي، عبد الله، (٢٠١٥) ما الذي سيتغير في الكويت؟ مقال منشور، جريدة الوطن الكويتية، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٣، المصدر: **http://www.al-watan.com**
- الشهابي، سعد هشام، الثابت والمتحول (٢٠١٤)، الخليج بين الشقاق المجتمعي وتراط المال والسلطة، –التطورات الساسية في الكويت–، **مركز الخليج لسياسات التنمية**.
- عطا، أحمد، البرلمان والحكومة.. أزمة دائمة بالكويت، (٢٠١٢) سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، ، بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٠، : **http://www.skynewsarabia.com/web**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عطا، أحمد، (٢٠١٢) البرلمان والحكومة.. أزمة دائمة بالكويت، سكاي نيوز عربية، أبو ظبي، ، ٢٠١٥/٧/١٠، : http://www.skynewsarabia.com/web/article/
- العنزي، أحمد وليد، (٢٠١٤) النظم السياسية والنظام السياسي الكويتي، مجلة نبراس الإلكترونية الطلابية، ، بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٣، المصدر: http://nebras.nuks.org
- عواصم- وكالات، هبوط أسعار النفط تؤدي إلى خسائر حادة بالبورصات العربية، ٢٠١٤/١٠/١٦، صحيفة القدس العربي، المصدر: http://www.alquds.co.uk/?p=236135
- عيد، محمد بدري (٢٠١٢)، "انتخابات مجلس الأمة الخامس عشر في الكويت: نهاية احتقان أم بداية أزمة؟"، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، ٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢م.
- عيد، محمد بدري (٢٠١٣)، الانتخابات الكويتية: بين تواصل المسيرة الديمقراطية والاستقرار السياسي، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة.
- عيد، محمد بدري، الانتخابات التكميلية في الكويت: واقع ملتبس ومستقبل للحسم، **مركز الجزيرة للدراسات**، ٢٠١٤.
- الغبرا، شفيق ناظم، المعارضة الكويتية وآفاق الحراك، منبر الحرية، المصدر: الحياة، ٢٠١٢، ص ١-٢، ٢٠١٥/٣/٢٣، : http://minbaralhurriyya.org/h/wp-
- الغبرا، شفيق ناظم، المعارضة الكويتية وآفاق الحراك، منبر الحرية، المصدر: الحياة، ٢٠١٢، ص ١-٢، بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٣، : http://minbaralhurriyya.org/h/wp-
- الغبرا، شفيق، ديمقراطية الكويت تواجه الضغط من أجل الإصلاح، **معهد واشنطن**، المرصد السياسي ١٨٩٧، ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- غنايم، محمد السيد، حل مجلس الأمة الكويتي.. التاريخ والأسباب، الجزيرة نت، ٢٣/٥/٢٠٠٦، المصدر: **http://www.aljazeera.net/news/arabic**
- قاسم، جمال(٢٠١٤)، حصاد الكويت ٢٠١٣.... اقرار الصوت الواحد واستقالة الحكومة ابرز الاحداث، **شبكة رؤية الاخبارية**، القاهرة.
- القاق، عبد الله،(٢٠٠٣) ما هو المطلبو من مجلس الأمة الكويتية؟!، **صحيفة الدستور الأردنية**، ٨ يوليو .
- القويعان، (٢٠١٣) يقدم تعديلاً لمنع الوزراء من التصويت على اللجان، صحيفة الجريدة ١٢ ديسمبر ٢٠١٣. أنظر: صفاء لتعديل اللائحة لمنع الحكومة من اختيار رئيس المجلس وأعضاء اللجان، **صحيفة الجريدة** ١١ ديسمبر .
- قيادياً وموظفاً يقاضون الحكومة بسبب الانتقائية، **صحيفة القبس**، ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣.
- كابد، عبد الله (٢٠١٣)، فتور حملات الانتخابات الكويتية وعزوف الناخب، الجزيرة نت، **Aljazeera.net.**
- كتلة التنمية والاصلاح، موقع البرلمان، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٠، **http://www.albarlaman.com/uploads/Members**
- كتلة التنمية والاصلاح، موقع البرلمان، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٠، الصدر: **http://www.albarlaman.com/uploads/Members**
- كتلة العمل الشعبي، موقع البرلمان، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٠، الصدر: **http://www.albarlaman.com/uploads/Members/Block_2.pdf**
- كتلة العمل الوطني، موقع البرلمان، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٠، الصدر: **http://www.albarlaman.com/uploads/Members/Block_3.pdf –**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الكويت وأزمة النصف ديمقراطية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، ٢٠١٢، المصدر : **http://www.aldemokrati.org/print.php?artid=7767**
- مجلس الأمة الكويتي، (٢٠١٣)، مجلس ... التغيير، جريدة الرأي الكويتية، الكويت.
- مجلس الأمة، مسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت، ص ٣٤، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦، المصدر : **http://www.kna.kw/pdf/KuwaitDemocracy.pdf**
- النائب والوزير السابق حسين الحريتي، صحيفة "النهار" الكويتية، ٢١ من إبريل ٢٠١٤.
- نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٠٣، الكويت، الجزيرة نت، الكويت، ٢٠٠٣، المصدر : **http://www.aljazeera.net/specialfiles/page**
- نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠٠٣، الكويت، الجزيرة نت، الكويت، ٢٠٠٣، المصدر : **http://www.aljazeera.net/**
- نص بيان المنبر الديمقراطي الكويتي، **صحيفة القبس الكويتية**، نشر في ٢٥ يونيو ٢٠١٣.
- الوزن، عدنان محمد (٢٠١٣)، الشعارات الانتخابية عبارات قصيرة لمغازلة اصوات االناخبين، **جريدة الوسط**، الكويت.
- الوكيل الإخبارية، البراك: المعونات الكويتية للأردن ثمنها قمع الحراك، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٩، : **http://www.alwakeelnews.com/print.php?id=34773**
- وهبة، عزة (٢٠١٤)، الأداء التشريعي للمجالس العربية (دراسة مقارنة)، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلاً عن الرابط التالي: **http://www.pogar.org/publications/**.
- ويكبيديا، المجلس الوطني الكويتي، الموسوعة الحرة، استرجع بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥، المصدر : **https://ar.wikipedia.org/wiki**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المراجع الأجنبية:

- Mohammad Abu Nimr,(1994) **Conflict Resolution ,Cairo: National Center for Middle East Studies.**
- North, Robert,(1968) "**Conflict: Political Aspects** " in IESS, .
- Robert j. Robinson,(1995) **The Conflict Competent Organization: A Research Agenda for Emerging Organizational Challenges, in Roderick M. Kramer& David M. Messick (eds.)**" Negotiations as Social Processes", Thousands oaks, London,& New Delhi: Sage Publiations, .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com